



للاستخدام الرسمي فقط
R2021-0073
IFC/R2021-0094
MIGA/R2021-0023

7 أيار 2021

تاريخ الإغلاق: الجمعة، 28 أيار 2021
الساعة 6:00 مساءً

من: نائب الرئيس والسكرتير للعلاقات المؤسسية

الأردن

الأردن- مراجعة الأداء والتعلم لإطار الشراكة الاستراتيجية

1. مرفق طياً وثيقة مراجعة الأداء والتعلم لإطار الشراكة الاستراتيجية المشترك للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/مؤسسة التمويل الدولية/وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف مع الأردن للأعوام المالية 2017-2022.

2. يجري تعميم وثيقة مراجعة الأداء والتعلم في ظل عدم وجود ممانعة. ويجوز للمدير التنفيذي تقديم بيان خطي، وطلب عقد نقاش أو تمديد موعد الإغلاق عبر النظام التشغيلي البنكي. وفي ظل عدم وجود أي طلب حول موعد الإغلاق المذكور أعلاه، سيتم في محضر الاجتماع اللاحق للمدراء التنفيذيين تسجيل أن المدراء التنفيذيين أحيطوا علماً بمراجعة الأداء والتعلم.

3. قام المدراء التنفيذيون بإجراء آخر نقاش حول إطار الشراكة الاستراتيجية المشترك للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/مؤسسة التمويل الدولية/وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف مع الأردن بتاريخ 14 تموز 2016 (R2016-0124 [IFC/R2016-0191, MIGA/R2016-0046]) وجرى توزيع ملخص رئيس الاجتماع كـ (SU2016-0021 [IFC/SU2016-0019, MIGA/SU2016-0020]).

4. ينبغي تحويل أية أسئلة حول هذه الوثيقة إلى: البنك- السيدة آن نيجوجونا (202-458-2274)، أو السيدة فاطمة شاه (202-458-4846)؛ مؤسسة التمويل الدولية- السيد عبد الله الجفري (عمان: ajefri@ifc.org، 5380+3730)؛ وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف- السيدة مينا كاميت (202-473-2341).

التوزيع:

المدراء التنفيذيون وبدلاؤهم

الرئيس

الإدارة العليا لمجموعة البنك

نواب الرئيس، البنك، مؤسسة التمويل الدولية، وكالة

ضمان الاستثمار متعددة الأطراف

السكرتير، صندوق النقد الدولي

يقْتصر توزيع هذه الوثيقة على مُتلقيها لإتمام مهامهم الرسمية؛ وعليه فإنه لا يجوز الإفصاح عن محتواها دون تصريحٍ من البنك الدولي يفيد بذلك.

وثيقة صادرة عن
مجموعة البنك الدولي
للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: 145857-JO

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
مؤسسة التمويل الدولية
وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف

مراجعة الأداء والتعلم
لإطار الشراكة الاستراتيجية

لصالح

المملكة الأردنية الهاشمية

للأعوام المالية 2017-2022

7 أيار 2021

وحدة إدارة منطقة المشرق
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مؤسسة التمويل الدولية
وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف

يقتصر توزيع هذه الوثيقة على مُتلقيها لإتمام مهامهم الرسمية؛ وعليه فإنه لا يجوز الإفصاح عن محتواها دون تصريح من البنك الدولي يفيد بذلك.

يعود تاريخ آخر إطار للشراكة الاستراتيجية (تقرير رقم: JO-102746) إلى 16 حزيران 2016.

السنة المالية: 1 تموز- 30 حزيران

العملات وما يكافئها: (سعر الصرف الجاري بتاريخ 3 أيار 2021)
1 دولار أمريكي = 0.71 دينار أردني

الاختصارات والكلمات المختصرة

5YRM	مصفوفة الإصلاحات للتنمية	MFD	حشد التمويل للتنمية
AF	التمويل الإضافي	MGF	صندوق المساواة بين الجنسين في منطقة المشرق
ASA	الخدمات الاستشارية والتحليلات	MIGA	وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف
CCDR	التقرير البلدي حول المناخ والتنمية	MOPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
CPF	إطار الشراكة الاستراتيجية	MSME	الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
DPF	تمويل السياسة التنموية	MSSRP	مشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي
EFF	تسهيل الصندوق الممدد		
ESSRP	المشروع الطارئ للخدمات والصمود الاجتماعي	NAF	صندوق المعونة الوطنية
FCCL	الالتزامات المالية والمطلوبات الطارئة	NEPCO	شركة الكهرباء الوطنية
FDI	الاستثمارات الأجنبية المباشرة	PforR	البرنامج الموجه نحو النتائج
GCF	البرنامج العالمي للتمويل الميسر	PIM	إدارة الاستثمارات العامة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	PLR	مراجعة الأداء والتعلم
GIEP	البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة	PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
GoJ	الحكومة الأردنية	RS	سكرتارية دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية
HBB	المشاريع المنزلية المدرة للدخل	SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	TA	المساعدة الفنية
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية	USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
IFC	مؤسسة التمويل الدولية	VRE	مصادر الطاقة المتجددة المتنوعة
IMF	صندوق النقد الدولي	WBG	مجموعة البنك الدولي
JNCW	اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة		
JTF	مجموعة عمل الأردن		
MCM	مليون متر مكعب		
MDTF	الصندوق الائتماني متعدد المانحين		
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		

وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف	مؤسسة التمويل الدولية	البنك الدولي	نائب الرئيس:
هيروشي ماتانو ميرلي بارودي مينا كاميت	سيرخيو بيمنتا بياتريس ماسر عبد الله الجفري	فريد بلحاج ساروج كومار جها هولي بينر أن نيجوجونا	المدير: رؤساء فريق المهام:

المملكة الأردنية الهاشمية
مراجعة الأداء والتعلم لإطار الشراكة الاستراتيجية للأعوام المالية 2022-20217

جدول المحتويات

4	I. المقدمة	
5	II. التغييرات الرئيسية في السياق البداني	
5	السياق البداني-كوفيد-19	
6	المستجدات الاقتصادية	
8	التطورات على صعيد الحد من الفقر والرخاء المشترك	
8	التطورات السياسية/الجيوسياسية	
9	المضي قدماً في الإصلاحات، والأولويات الجديدة، والأجندة الحكومية	
10	ملخص التقدم المحرز على صعيد تنفيذ البرنامج	III.
10	أداء المحفظة	
12	التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية	
15	المحاور المتشابهة والشراكات	
18	IV. الدروس الناشئة	
20	V. التعديلات على إطار الشراكة الاستراتيجية	
24	VI. المخاطر التي تواجه برنامج إطار الشراكة الاستراتيجية	
26	الملحق 1: إطار النتائج المحدث لإطار الشراكة الاستراتيجية مع الأردن	
33	الملحق 2: مصفوفة التغييرات على إطار النتائج الأصلي لإطار الشراكة الاستراتيجية	
37	الملحق 3: مصفوفة ملخصة للتقدم المحرز في تحقيق أهداف إطار الشراكة الاستراتيجية	
44	الملحق 4: مؤشرات اقتصادية مختارة من الأردن	
45	الملحق 5: تفاصيل محفظة مجموعة البنك الدولي	
46	الملحق 6: خطة العمل لتوسيع الفرص الاقتصادية للمرأة لتحقيق التعافي الشمولي	
54	الملحق 7: قطاع الطاقة واستدامة الدين في الأردن	
10	الصندوق 1: ركائز مصفوفة الإصلاحات الخمسية ومصفوفة الإصلاحات	
18	الصندوق 2: فريق عمل الأردن، المنصة البدانية للأردن	
5	الشكل 1: عدد الحالات اليومية المؤكدة لكل مليون نسمة في الأردن ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
6	الشكل 2: صدمة كوفيد-19 على الصادرات والواردات السلعية، وعوائد السفر، وتحويلات المغتربين	
6	الشكل 3: صدمة كوفيد-19- مؤشرات سوق العمل	
8	الشكل 4: الاستثمار العام والخاص والأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
8	الشكل 5: الصادرات السلعية والخدمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
11	الشكل 6: لمحة سريعة حول برنامج البنك الدولي في الأردن- ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية (2016) ومراجعة الأداء والتعلم (2021) (المبالغ بالدولار الأمريكي)	
21	الشكل 7: الركيزة 3 الجديدة في إطار الشراكة الاستراتيجية	
13	الجدول 1: ملخص نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية على مصفوفة النتائج للأعوام المالية 2022-2017	
23	الجدول 2: المجالات التأشيرية للسنتين الماليتين 2023-2022	
24	الجدول 3: تصنيفات المخاطر لأهداف إطار الشراكة الاستراتيجية في الأردن	

المملكة الأردنية الهاشمية

مراجعة الأداء والتعلم لإطار الشراكة الاستراتيجية

1. المقدمة

1. تخلص هذه المراجعة للأداء والتعلم التقدم المحرز في إطار الشراكة الاستراتيجية لمجموعة البنك الدولي مع الأردن للأعوام المالية 2017-2022 وتتماشى مع برنامج البنك الدولي لدعم الاستجابة لكوفيد-19، والتعافي الصامد، وتنفيذ الإصلاحات في المرحلة الختامية من فترة إطار الشراكة الاستراتيجية. وقد ركز الإطار، والذي جرى إعداده في حزيران 2016 في سياق الأزمة السورية، على الاستجابة التنموية المباشرة للأزمة مع دعم إجراء إصلاحات هيكلية طويلة المدى من أجل (أ) نمو اقتصادي أقوى بقيادة القطاع الخاص وتحسين فرص العمل للجميع، (ب) تحسين المساواة والجودة في تقديم الخدمات. وقد ركز إطار الشراكة الاستراتيجية، والتي صُمم بما يتماشى مع رؤية الحكومة الأردنية "الأردن 2025" والخطة التنفيذية للتنمية (2016-2018)، على تحسين مناخ الاستثمار، واستحداث الوظائف، وتقديم الخدمات، وزيادة فرص إشراك المواطنين في عمليات اتخاذ القرار. وتم تضمين المسائل الرئيسية المتعلقة بالحكومة، والنوع الاجتماعي، والشباب في الإطار كمحاور متشابكة.

2. بينما حافظ الأردن على توازن هش في ظل تصاعد الضغوطات الإقليمية والمحلية خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، تعرض الاقتصاد الأردني لضربة قوية بفعل جائحة كوفيد-19 في خضم تحقيق معدلات نمو متدنية، وارتفاع نسب البطالة، وتصاعد الدين. وبحسب تحليل البنك الدولي، فقد انكمش الاقتصاد الأردني بمقدار 1.6% في العام 2020؛ وارتفعت نسبة البطالة إلى 24.7% في الربع الرابع من العام 2020، مع وصول معدلات البطالة في صفوف الشباب إلى نسبة غير مسبوقة بلغت 50.0%؛ كما وصل دين الحكومة المركزية إلى 106.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 (مقارنةً مع 97.4% في العام 2019). وفي الأعوام الأربعة التي سبقت أزمة كوفيد-19، نما الاقتصاد بوتيرة منخفضة عند نحو 2.0%- بفعل آثار الأزمة السورية، وأوجه عدم الكفاءة المحلية، وارتفاع التكاليف. ولم يكن مسار النمو في الأردن كافياً لمجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الملحة، مثل ارتفاع معدلات البطالة وتدني المشاركة في القوى العاملة.

3. خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، قامت مجموعة البنك الدولي بدعم الأردن في قيادة نموذج ريادي للاستجابة التنموية للاجئين. فقد كان لعقد من النزاع في سوريا أثر بالغ على الأردن، بما في ذلك انخفاض النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.6 نقطة مئوية، وصدمة تجارية على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.1 نقطة مئوية، بالإضافة إلى الضغوطات على الخدمات العامة. ساهم النهج التقدمي الذي اتبعته الحكومة الأردنية في تشجيع وصول اللاجئين إلى فرص العمل والخدمات، وشمول اللاجئين في الخطط الوطنية في جهود الوقاية والاستجابة والتطعيم ضد كوفيد-19. وبالمضي قدماً، دعت الحكومة الأردنية إلى التوقيع على ميثاق جديد يقدم رؤية شاملة ومستدامة على المدى المتوسط والطويل للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة.

4. شهد برنامج مجموعة البنك الدولي توسعاً ملحوظاً خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، حيث أن 83% من مستهدفات الإطار التي تم تحديدها في تصميم الإطار قد تم تخطيطها، أو تحقيقها، أو على المسار الصحيح. وخلال فترة تنفيذ الإطار، كانت مجموعة البنك الدولي شريكاً رئيسياً في الأجندة الإصلاحية في الأردن، بما في ذلك دعم إعداد مصفوفة الإصلاحات الخمسية والتي قادت الجهود الإصلاحية منذ العام 2018. وقد تم شمول المصفوفة كركيزة إصلاحية في البرنامج التنفيذي للتأشير للحكومة (2021-2024). وبالرغم من إحراز الأردن لبعض التقدم، إلا أن هنالك حاجة للتركيز على نتائج الإصلاحات وأثرها من أجل معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد وتحفيز الاستثمارات كمحرك للتعافي والنمو واستحداث فرص العمل. ويتضمن ذلك إحراز تقدم على صعيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والجوانب التنظيمية، والمنافسة، والمشتريات الحكومية، وقطاع الطاقة والمياه، وإصلاحات سوق العمل.

5. تقوم مراجعة الأداء والتعلم بتحديث إطار الشراكة الاستراتيجية لدعم استجابة الحكومة الأردنية لأزمة كوفيد-19 والخطط الرامية لتحقيق التعافي الصامد والشمولي، وللتركيز على تنفيذ الإصلاحات الأساسية التي يمكن أن تعالج التحديات التي يواجهها الأردنيون والقطاع الخاص. حيث ستعمل المراجعة على تحديث الإطار بما يتماشى مع البرنامج التنفيذي للتأشير للحكومة الجديد (2021-2024). وبينما تبقى ركيزتي الإطار على درجة عالية من الصلة، تضيف المراجعة ركيزة ثالثة: "جائحة كوفيد-19- دعم الاستجابة الفعالة والتعافي الصامد" لعكس التعديلات في الاستجابة للأزمة وشمول حزمة من العمليات المقررة لتشجيع استحداث فرص العمل والبناء مجدداً بشكل أفضل. كما تتضمن هذه الركيزة خطة عمل لتوسيع الفرص الاقتصادية للمرأة كجزء من جهود التعافي، ومراجعة لرأس المال البشري والتي تركز على التحدي المتعلق بتشغيل الشباب، وتقرير رئيسي بلداني حول المناخ والتنمية لتوفير المعلومات لجهود التنمية والتعافي بشكل بيئي وصامد وشمولي. كما تتماشى هذه المراجعة مع الاستراتيجية الموسعة² لمجموعة البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تتضمن تركيزاً

1 البنك الدولي. 2020. تداعيات الحرب: التبعات الإقليمية للحرب في سورية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

<https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/fallout-of-war-in-syria>

2 في العام 2021، تم تحديث وتوسيع الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشمل الاستجابة لجائحة كوفيد-19. كما تتماشى الاستراتيجية الموسعة مع التزامات مؤسسة التمويل الدولية واستراتيجية وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف.

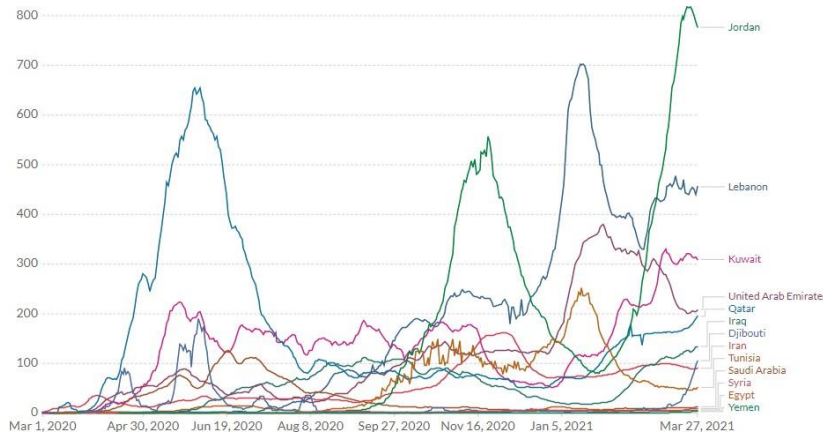
استراتيجياً على فرص العمل والنمو الشمولي. كما تقوم مراجعة الأداء والتعلم بتحديث إطار نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية لعكس الأنشطة الجديدة التي تمت إضافتها منذ بدء تنفيذ الإطار وإدخال المزيد من المؤشرات الموجهة نحو النتائج لتتبع أفضل أداء وأثر البرنامج. وتتضمن المراجعة تمديداً لعام واحد لفترة الأعوام المالية 2017-2022 لتمكين مجموعة البنك الدولي والحكومة الأردنية من التركيز على تقديم الدعم المُلح بخصوص الاستجابة لكوفيد-19، والتعافي المبكر، ومواصلة الإصلاحات في العام المالي 2022 كجسر للتحضير للإطار القادم في العام المالي 2023.

II. التغيرات الرئيسية في السياق البلدي

السياق البلدي- كوفيد-19

6. من خلال إنفاذ الإغلاق الصارم ومن ثم إقرار تدابير مستهدفة، حاولت الحكومة الأردنية الحد من الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، إلا أنها واجهت موجة كبيرة جديدة من الإصابات في العام 2021. وقد استطاع الأردن المحافظة على تندي العدد التراكمي للإصابات والوفيات لغاية نهاية آب 2020 من خلال إنفاذ إغلاقات مشددة في أنحاء البلاد ومستهدفة جغرافياً، وحظر للتجوال الليلي، وإغلاق المدارس، ولبس الكمامات، والتباعد الاجتماعي. رغم ذلك، واجهت المملكة نمواً متسارعاً لعدد الحالات اليومية من الإصابات والوفيات اعتباراً من تشرين الأول 2020. ومنذ نهاية كانون الثاني 2021، سجل الأردن موجة جديدة من حالات كوفيد-19- حيث تم تسجيل أعلى عدد من حالات الإصابة المؤكدة في 17 آذار 2021 (9,535 حالة) كما سجل الأردن أعلى عدد من الحالات لكل مليون نسمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في آذار 2021 (انظر الشكل 1). واعتباراً من 2 أيار 2021، بلغ مجموع حالات الإصابة 712,901 إضافةً إلى 8,897 حالة وفاة.

الشكل 1: عدد الحالات اليومية المؤكدة لكل مليون نسمة في الأردن ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

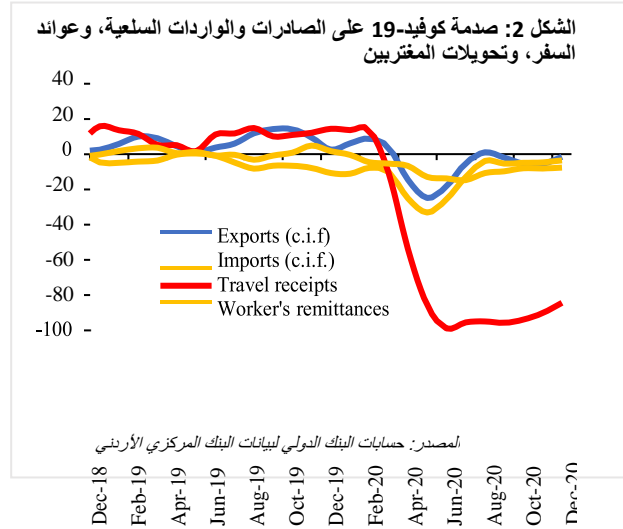
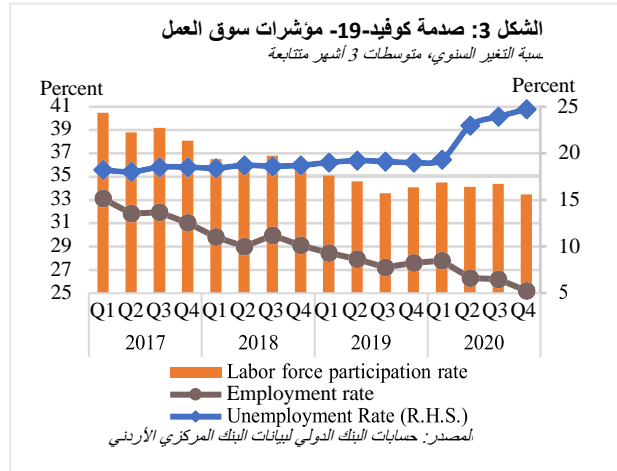


المصدر: <https://ourworldindata.org/coronavirus/country/jordan>

7. قامت الحكومة الأردنية بإقرار سلسلة من الخطط والبرامج الهادفة إلى معالجة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة. وتهدف الخطة الوطنية للاستعداد والاستجابة إلى تعزيز قدرة الحكومة الأردنية على الوقاية والتعقب والاستجابة لجائحة كوفيد-19. وأطلقت الحكومة برنامجين للحماية الاجتماعية في العامين 2020 و2021 لدعم الأسر المستضعفة من خلال تحويلات نقدية طارئة (بتنفيذ من قبل صندوق المعونة الوطنية) والعاملين في القطاع المنظم (بتنفيذ من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي). كما قامت الحكومة بتنفيذ تدابير ترمي إلى دعم الشركات للمحافظة على سلاسل الإمداد والوظائف، بما في ذلك تأجيل الدفعات الضريبية، والدفع الجزئي للرواتب، وبرامج قروض خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وشرع الأردن بتنفيذ برنامج شمولي ومنصف وكفؤ للتطعيم ضد كوفيد-19 في كانون الثاني 2021 وقامت بتطعيم الفئات السكانية ذات الأولوية بما يتوافق مع النبل الوطني للتطعيم ضد كوفيد-19. ولا تزال معدلات التطعيم متدنية في ظل محدودية إمدادات اللقاح للأردن ومسائل تتعلق بالتردد من أخذ اللقاح. رغم ذلك، شهدت وتيرة التطعيم زيادة ملحوظة خلال آذار-نيسان 2021. واعتباراً من 29 نيسان 2021، بلغ عدد من تلقوا الجرعة الأولى 695,000 شخص، بينما تلقى 137,000 شخص الجرعة الثانية، وتم تسجيل 1.4 مليون نسمة على المنصة الإلكترونية الخاصة بالتطعيم.

المستجدات الاقتصادية

8. كان لجائحة كوفيد-19 تداعيات اقتصادية ملموسة في الأردن، بالنظر إلى اقتصاد البلاد الصغير والمفتوح والذي يملك صلات قوية مع باقي دول العالم. فبحسب تحليل أجراه البنك الدولي، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن بمقدار 1.6% في العام 2020، مقارنة مع تحقيق نمو قدره 2.0% في العام 2019. كما تركت الجائحة على وجه التحديد أثراً عميقاً على القطاع الخدمي، وعائدات السفر، والسياحة (انظر الشكل 2)، وهي قطاعات رئيسية للنمو في الاقتصاد الأردني. وارتفع معدل البطالة، والذي زاد بشكل هامشي من 18.3% إلى 19.0% ما بين 2017 و2019، بشكل ملحوظ كنتيجة للصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، حيث وصل إلى 24.7% في الربع الرابع من العام 2020 (انظر الشكل 3). وارتفع معدل البطالة لدى الإناث، والذي شهد انخفاضاً ما بين 2017 و2019، من 31.2% إلى 27%، بشكل حاد ليصل إلى 32.8% في الربع الرابع من العام 2020. كذلك، قفز معدل البطالة لدى الشباب (15-24 عاماً) بشكل ملحوظ من 40.6% في العام 2019 إلى مستوى غير مسبوق وصل إلى 50.0% بنهاية الربع الرابع من العام 2020.



9. وحتى ما قبل أزمة كوفيد-19، كان أداء الاقتصاد الأردني أقل مما كان متوقعاً بموجب إطار الشراكة الاستراتيجية حيث عانى بشكل مستمر من ديناميكيات النمو البطيء والتحديات الهيكلية التي أدت إلى تقويض الاستدامة المالية. فما بين العامين 2016 و2019، واصل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي اندفاعه بنحو 2.0%، والذي لا يعد كافياً لاستحداث عدد كافٍ من الوظائف للقوى العاملة الشابة في الأردن. وقامت الحكومة الأردنية باعتماد قرارات أساسية لإجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية منذ العام 2018 (مثل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح نظام المشتريات العامة، وتعزيز الإيرادات المحلية). رغم ذلك، تطلب تنفيذ الإصلاحات وقتاً طويلاً لتنفيذها وحتى تاريخه، لم يكن لها أثر على مسار النمو في الأردن، أو معالجة الاختلالات المالية، والتي يؤثر بعضها على الأخر سلباً. وفرضت جائحة كوفيد-19 ضغطاً إضافياً على المالية في الأردن، حيث انخفضت الإيرادات المحلية بسبب التراجع الاقتصادي. ونتيجة لذلك، اتسع العجز المالي للحكومة المركزية (بما في ذلك المنح) بصورة كبيرة، من 4.6% في العام 2019 إلى 7.4% في العام 2020، ووصل دين الحكومة المركزية إلى 106.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 (مقارنة مع 97.4% في العام 2019).³

10. حقق الأردن تحسناً ملحوظاً في تقليص عجز حسابه الجاري خلال العامين الماضيين، إلا أنه يبدو أن التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب جائحة كوفيد-19 قد أدى إلى عكس هذا الاتجاه. فقد انخفض عجز الحساب الجاري الأردني (بما في ذلك المنح) من 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017 إلى 7.0% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، وإلى 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019. رغم ذلك، وفي العام 2020، اتسع عجز الحساب الجاري (بما في ذلك المنح) بصورة ملموسة إلى 8.0% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض غير مسبوق (76%) في عوائد السفر، بالإضافة إلى انخفاض بنسبة 9% في تحويلات المغتربين، بالرغم من الانكماش الواضح في الميزان التجاري (انظر الشكل 2). انظر الملحق 4 للاطلاع على مؤشرات اقتصادية مختارة.

11. يعتبر قطاع الكهرباء من المساهمين الرئيسيين في الاختلالات الإجمالية في الاقتصاد الكلي الأردني وأكبر مصدر للمطلوبات الطارئة في الأردن. ويشكل قطاع الكهرباء اليوم نحو 20% من الدين العام بسبب تراكم ديون شركة الكهرباء الوطنية والتي وصلت إلى 7.18 مليار دولار أمريكي (انظر الملحق 7 لمزيد من التفاصيل). وجاء تراكم هذه الديون بفعل إقامة الأردن لاستثمارات كبيرة في قدرات التوليد الجديدة ابتداءً من العام 2007 بغرض تلبية الطلب المتنامي وتعزيز أمن الطاقة الوطني. رغم ذلك، وخلال السنوات القليلة الماضية، ساهم تباطؤ النمو

³ World Bank. 2021. Preliminary forecast. Jordan Economic Monitor Spring 2021 (Forthcoming). 2021. توقعات أولية. مرصد الاقتصاد الأردني ربيع 2021 (قادم).

الاقتصادي، والاختلالات في تسعيرة الكهرباء، وتدني مستويات الصادرات، والانخفاض في الاستهلاك الصناعي إلى تنامي الفائض. ومع جائحة كوفيد-19، تعرض قطاع الطاقة في الأردن إلى مزيد من الانتكاسات، بما في ذلك الانخفاض في مبيعات الطاقة، وانخفاض تحصيل الإيرادات، والتحديات التشغيلية في إيجاد توازن بين الحجم المرتفع من الطاقة المتجددة المتنوعة مع التوليد الحراري. ويعتبر إجراء إصلاحات في قطاع الطاقة جزءاً رئيسياً من مصفوفة الإصلاحات الخمسية وتسهيل الصندوق الممدد من صندوق النقد الدولي. فضلاً عن ذلك، اعتمد مجلس الوزراء خارطة طريق نحو تحقيق الاستدامة المالية لقطاع الطاقة وخطة ضبط الدين في العام 2020. رغم ذلك، تمت مواجهة تأخيرات وصعوبات تنفيذية ملحوظة. وبموجب برنامج صندوق النقد الدولي، التزمت الحكومة الأردنية بخطة مدتها 3 سنوات ابتداءً من العام 2021 لتعديل تعرفه الكهرباء لتحسين استهداف الدعم المقدم للأسر وخفض التكلفة العالية للكهرباء على الشركات. كما تقوم الحكومة بتقييم خيارات لإدارة أفضل لنظام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة المتنوعة متدنية التكلفة، بما في ذلك إقامة المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية للنقل، والقدرات التخزينية، وزيادة الربط الكهربائي مع دول الجوار.

12. وقّع الأردن مع صندوق النقد الدولي على برنامج تسهيل الصندوق الممدد في آذار 2020 وتوصل إلى اتفاقية على مستوى الخبراء حول المراجعة الثانية بتاريخ 30 آذار 2021، والتي أشارت إلى أن البرنامج المدعوم من قبل الصندوق في الأردن لا يزال على المسار الصحيح، مع تحقيق تقدم قوي على صعيد الإصلاحات الرئيسية⁴. وبحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021 بمقدار 2% بسبب التباطؤ الأقل من المتوقع في توزيع اللقاحات عالمياً والتأخر المتوقع في تعافي قطاعات السفر والسياحة. تتمثل الأولوية المباشرة على مستوى السياسات لتسهيل الصندوق الممدد في التخفيف من أثر الجائحة على المواطنين والاقتصاد في الأردن. وعليه، سيواصل البرنامج توفير المرونة لاستيعاب الإنفاق المرتفع المتعلق بكوفيد-19 ويقوم بتعديل مستهدفاته المالية للعام 2021 للسماح بزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية، مع المحافظة على استدامة الدين. علاوةً على ذلك، ستمت زيادة برنامج صندوق النقد الدولي بحوالي 200 مليون دولار أمريكي (بشروط موافقة المجلس التنفيذي للصندوق) لتقديم المزيد من الدعم للأردن. ومن خلال هذه الزيادة، سيبلغ مجموع المبالغ المقدمة عبر الأعوام 2020-2024، بما في ذلك التمويل بموجب أداة التمويل السريع، إلى 1.95 مليار دولار أمريكي.

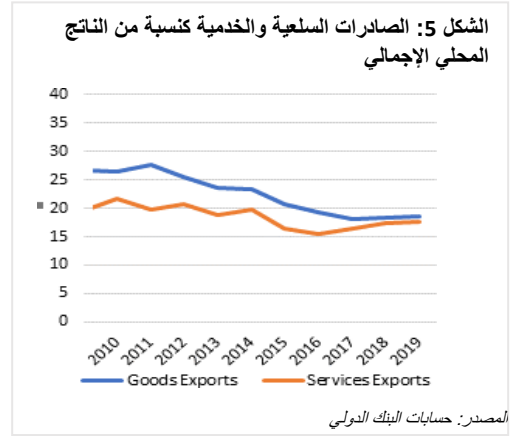
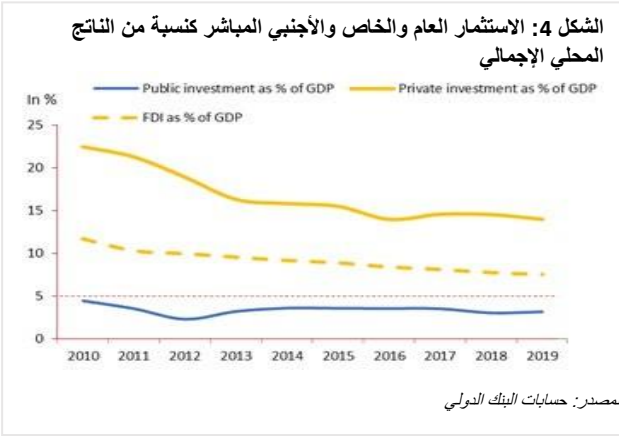
13. مع ما يتمتع به من استقرار نسبي وموقع جيوسياسي في منطقة مضطربة، استفاد الأردن من التمويل الدولي الموسع والذي أدى إلى التخفيف من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية، وأدى في بعض الأوقات إلى تأخير إجراء إصلاحات هيكلية ضرورية في الاقتصاد الأردني. حيث استطاع الأردن حشد منح وتمويل للديون بأسعار أقل من السوق، وكان للثروة النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي آثار مفيدة على الأردن من حيث تحويلات المتغربين، والاستهلاك، وتدفق الاستثمارات. رغم ذلك، قد يكون لتغير أولويات المانحين، والضغطات بسبب الإنفاق المرتبط بكوفيد-19، والتقلب في أسعار النفط، والتحول في الديناميكيات السياسية الإقليمية أثر على مستوى واستدامة هذا الدعم في المستقبل.

14. بغرض تحقيق تعاف مستدام، سيكون من الضروري للغاية قيام الأردن بإيجاد توازن بين التعديلات المالية عالية الجودة والإصلاحات من أجل اجتذاب استثمارات القطاع الخاص وزيادة الصادرات لتحفيز النمو واستحداث فرص العمل. وقد اتسم الاستثمار في الأردن بقلّة الكفاءة ويشهد اتجاهًا نزوليًا (انظر الشكل 4). فخلال السنوات العشر الماضية، انخفضت الاستثمارات العامة بمقدار النصف، سواء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكحصة من مجموع إنفاق الموازنة. واستطاع الأردن جذب عدد قليل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو استثمارات القطاع الخاص قياساً بالناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة- مما يهدد مصدرًا محتملاً لتحقيق مكاسب الإنتاجية، والديناميكية، والتمويل الخارجي للاقتصاد⁵. كما كان لجائحة كوفيد-19 آثار شديدة على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي توفر 52% من الوظائف في القطاع الخاص في البلاد⁶، بما في ذلك انخفاض الطلب، وتقلص العرض، والتشديد على الشروط الائتمانية، وانخفاض حجم الاستثمار.

⁴ بيان صحفي رقم 21/93، 30 آذار 2021، خبراء صندوق النقد الدولي والأردن يتوصلون إلى اتفاقية على مستوى الخبراء حول المراجعة الثانية بموجب تسهيل الصندوق الممدد- <https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/03/30/pr2193-jordan-imf-staff-and-jordan-reach-staff-level-agreement-on-the-second-review-under-eff>

⁵ في العام 2019، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أقل مستوى خلال العديدين الماضيين، حيث شكلت فقط 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

⁶ الشركة الأردنية لضمان القروض. حزيران 2019.



15. بحسب مؤسسة التمويل الدولية/تشخيص البنك الدولي للقطاع الخاص في الأردن، تتمثل أبرز المعوقات التي تواجه القطاع الخاص فيما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف الأعمال، (ب) عدم القدرة على توقع السياسات والمخاطر الاستثمارية، (ج) التقسيم المفرط لسوق العمل، (د) العيوب المتعلقة بالمنافسة السوقية. وقد حقق الأردن تقدماً مختلطاً على صعيد الصادرات. فقبل الجائحة، استطاع الأردن وقف الاتجاه النزولي في الصادرات السلعية والخدمية والتي سادت لغاية العام 2016 (حيث يعود ذلك بشكل جزئي إلى تحسن أداء عوائد السياحة) (انظر الشكل 5). وبالمضي قدماً، يتوجب على الأردن المضي في إجراء إصلاحات لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة الداخلية والتنافسية السوقية. ثم سيستطيع الاستفادة من عدد من القطاعات الواعدة من حيث النمو والاستثمار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الخدمات الرقمية، والأغذية الزراعية، والسياحة، والصناعات الدوائية.

التطورات على صعيد الحد من الفقر والرخاء المشترك

16. أدت الصدمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 إلى تعميق الاتجاهات السابقة للفقر، على الرغم من أن شبكة الأمان الاجتماعي ساهمت في التخفيف من بعض الأثر على الفقر. وراوح انخفاض الفقر في الأردن مكانه في العقد الذي سبق العام 2020، مدفوعاً ببطء النمو الاقتصادي، وقلة استحداث الوظائف على نطاق واسع، وتقسيم سوق العمل⁷. وبالرغم من عدم وجود أرقام رسمية حول الفقر منذ بدء الجائحة في الأردن، تشير التقديرات من تحليل محاكاة جزئية مبكر⁸ إلى حدوث زيادة محتملة على المدى القصير في معدل الفقر الوطني بمقدار 11 نقطة مئوية بالنسبة للأردنيين. رغم ذلك، تُظهر توقعات النمو مؤخراً أن الاقتصاد الأردني لم يعاني كما كان متوقعاً⁹. كما تم التخفيف من الزيادة الأولية في الفقر جزئياً بسبب زيادة الدعم من خلال نظام الحماية الاجتماعية.

17. لا يزال سوق العمل يتسم بالتقسيم الشديد عبر ثلاثة تقسيمات رئيسية: القطاع العام/الخاص، والقطاع المنظم/غير المنظم، والعمال المحليون/الوافدون، ويشكل التفاوت بين الجنسين هاجساً رئيسياً متشابكاً. حيث كان أقل من 15% النساء الأردنيات في البلاد ضمن القوى العاملة في العام 2019 (مقارنةً مع 34% من مجموع السكان)، وهو ما يشكل واحداً من أدنى المعدلات في العالم. وأشارت دراسات حديثة إلى أن محدودية حرية التنقل بين الوظائف، وقلة وسائل النقل العام الآمنة والكافية، ومحدودية خدمات رعاية أطفال جيدة بأسعار معقولة، وتدني مستويات الشمول المالي، والقوانين والتفضيلات الاجتماعية للرجال أدت إلى تولي الرجال للوظائف القليلة المتاحة¹⁰. ويعمل أكثر من ثلث الأردنيين في القطاع غير المنظم، ويعمل ثلثي هؤلاء في شركات متناهية الصغر (أقل من 10 موظفين). ويعيش العديد من العاملين في القطاع غير المنظم في أسر فقيرة أو على حافة الفقر؛ ويعتبر نحو نصف العاملين في أفقر 20% من الأسر في القطاع غير المنظم. كما يعمل قرابة 90% من اللاجئين العاملين في القطاع غير المنظم وهم من بين الأفراد الأشد فقراً في البلاد.

التطورات السياسية/الجيو سياسية

18. بالرغم من كونه يقع في بؤرة منطقة تشهد تقلبات، حافظ الأردن على توازنه، إلا أن الضغوطات الداخلية والخارجية تصاعدت خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، حتى قبل وقوع صدمة كوفيد-19. حيث لا يزال الأردن متأثراً على وجه الخصوص بالآثار

⁷ بلغ معدل الفقر 15.7% في العامين 2017-2018 (على أساس أحدث مسح وطني للظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر والذي نفذته الحكومة الأردنية). ولا تسمح التغييرات في منهجية المسح بإجراء مقارنة مباشرة لهذا الرقم مع التقدير السابق البالغ 14.4% في العامين 2010-2011. رغم ذلك، لا يشكل الرقم المرتفع في العامين 2017-2018 دليلاً على حدوث زيادة في الفقر بسبب التغييرات المنهجية. ومن المرجح أن معدل الفقر بقي كما هو أو انخفض قليلاً فقط.

⁸ رودريغز تاكوتشي، لورا كيكو، واي-جوي، ماثيو غرانت. 2021. السياسة المالية، والفقر والتفاوت في الأردن: دور الضرائب والإنفاق العام. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

⁹ البنك الدولي. نيسان 2020. النظرة المستقبلية للفقر الكلي في الأردن. <https://pubdocs.worldbank.org/en/914661554825485360/mpo-jor.pdf>

¹⁰ البنك الدولي. 2020. التقرير الرئيسي لحالة النساء في منطقة المشرق: المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق والأردن ولبنان.

<http://pubdocs.worldbank.org/en/868581592904029814/State-of-the-Mashreq-Women.pdf>

الجانبية للنزاعات الإقليمية. ويواصل الأردن استضافة نحو 1.36 مليون لاجئ سوري (665,884 منهم مسجلين¹¹)، أي ما يشكل 15% من إجمالي عدد السكان¹². ويُظهر تحليل أجراه البنك الدولي أنه قد كان لعقد من النزاع في سوريا أثر تراكمي كبير على الأردن، بما في ذلك انخفاض في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.6 نقطة مئوية، وصدمة تجارية على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.1 نقطة مئوية، وضغوطات على الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والكهرباء¹³.

19. **كان الأردن من بين أوائل دول العالم على صعيد قيادة نموذج ريادي يركز على التنمية في الاستجابة للاجئين.** فبالارتكاز على الميثاق الأردني¹⁴، يتضمن هذا النموذج تركيزاً مدمجاً على الاستجابة لأثار أزمة اللجوء السوري مع القيام أيضاً بتسريع التقدم التنموي في الأردن، وتعزيز وصول اللاجئين إلى فرص العمل والخدمات. وخلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، قام الأردن بمبادرات تقدمية، مثل منح تصاريح العمل للاجئين السوريين في قطاعات مثل الزراعة، والإنشاءات، وتجارة التجزئة، والصناعات التحويلية؛ ووفر الوصول المجاني إلى المدارس والإعفاء من الوثائق المطلوبة للالتحاق؛ وشمول اللاجئين في الخطط الوطنية المتعلقة بالوقاية والاستجابة والتطعيم ضد كوفيد-19. وقامت الحكومة الأردنية بتحديث خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2020-2022¹⁵ في العام 2021 لشمول الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19 وشمول المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك الأمن الغذائي، والمأوى، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية، وسبل كسب الرزق. وبالمضي قدماً، دعت الحكومة الأردنية لميثاق جديد يقدم رؤية شاملة وفعالة وواقعية متوسطة إلى طويلة المدى للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة¹⁶.

20. **خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، يعتبر التوازن المحلي الدقيق الذي مكّن الأردن من المحافظة على استقراره تحت ضغط متزايد، حيث يعود ذلك جزئياً إلى الإحباط الشعبي بسبب بطء وتيرة الإصلاحات.** وقد طفي مخزون عميق من قلة الثقة الشعبية حول المسائل المتعلقة بمساءلة الحكومة، والفساد، والشفافية إلى السطح على شكل موجات من الاضطرابات الاجتماعية خلال فترة تنفيذ الإطار (على سبيل المثال، مأساة الحافلة المدرسية نتيجة للفيضانات في العام 2018، وقضية الفساد في السجائر المقلدة في العام 2019، والاحتجاجات في العام 2020 حول اتفاقية الغاز مع إسرائيل، والتظاهرات في العام 2020 بسبب إجراءات التقشف ورواتب المعلمين، ومأساة مستشفى السلط في العام 2021 والتي راح ضحيتها 7 من مرضى كوفيد-19). وتم اتباع نهج مشابه في الاستجابة لكل من هذه الأحداث: حيث أدت الاحتجاجات إلى إجراء تعديل حكومي لمعالجة المخاوف الشعبية. وتم تغيير الحكومة ست مرات خلال فترة تنفيذ الإطار. وفي بعض الأوقات، أدى ذلك إلى تفويض استمرار السياسات والتقدم في الإصلاحات، مما يؤدي إلى دورات جديدة من التطلعات حول الحوكمة وقلة الإصلاحات.

21. **يواصل تزايد معدلات الفقر والهشاشة بسبب آثار الجائحة والنزاع السوري، ومحدودية المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار تفويض العقد الاجتماعي في الأردن.** ومنذ العام 2015، تراجع الأردن 15 مرتبة على المؤشر العالمي حول الفساد والذي تنشره سنوياً منظمة الشفافية الدولية، من المرتبة 45 إلى المرتبة 60 في العام 2020¹⁷. وكان علامة الأردن على مؤشر البيانات المفتوحة 53 (حيث احتل المرتبة 82 من أصل 187 دولة)¹⁸، وحقق الأردن 28% فقط على صعيد التعبير والمساءلة في مؤشرات الحوكمة العالمية للعام 2020. وفي العام 2021، قالت مؤسسة فريدوم هاوس أن المجتمع الأردني لم يعد حراً، بعد أن كانت تعتبره في السابق "حراً جزئياً"، حيث يعود ذلك بشكل رئيسي إلى القيود الجديدة على حرية التجمع، وعوامل مثل قلة التحضيرات أثناء أزمة كوفيد-19 والتي أضرت بجودة الانتخابات النيابية (كانت نسبة الإقبال على التصويت في الانتخابات النيابية بتاريخ 10 تشرين الثاني 2020 الأقل خلال عقد، حيث وصلت إلى 29.9% فقط)¹⁹.

المضي قدماً في الإصلاحات، والأولويات الجديدة، والأجندة الحكومية

22. **قامت الحكومة الأردنية، وبالتعاون مع مجموعة البنك الدولي وشركاء تنمويين آخرين، بإعداد مصفوفة الإصلاحات الخمسية في العام 2018، والتي تتماشى مع الإصلاحات الهادفة لتحقيق النمو واستحداث الوظائف في مختلف الخطط الأردنية، بما في ذلك رؤية الأردن 2025 وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني.** تركز المصفوفة بشكل أساسي على الإصلاحات التي تدعم الاستثمار والصادرات، وتحقيق تكلفة الأعمال، ومواجهة التقسيم في سوق العمل. وقد جرى تحديث الأجندة الإصلاحية بموجب المصفوفة وإطلاقها بصورة رسمية خلال مؤتمر دولي تحت عنوان "نمو وفرص: مبادرة لندن 2019". وتنقسم المصفوفة إلى مجموعة من إصلاحات السياسات المتشابهة (الأفقية) والقطاعية (العمودية) على مدار 5 سنوات. وجرى تحديث المصفوفة وشمولها كمصفوفة إصلاحات في البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة (2021-2024) وسيتم تمديدها عامين إضافيين بما يتماشى مع الإطار الزمني لتنفيذ البرامج. وتتكون مصفوفة الإصلاحات من 11 ركيزة (بدلاً من

11 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. الأردن. 31 آذار 2021.

12 المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2020-2022، 22 حزيران 2022.

13 البنك الدولي. 2020. *تداعيات الحرب الإقليمية للحرب في سورية*. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

<https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/fallout-of-war-in-syria>.

14 تم التوقيع على الميثاق الأردني في شباط 2016 خلال مؤتمر لندن والذي استضافته المملكة المتحدة، وألمانيا، والكويت، والنرويج، والأمم المتحدة.

15 المملكة الأردنية الهاشمية. *خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2020-2022*. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/77262.pdf>.

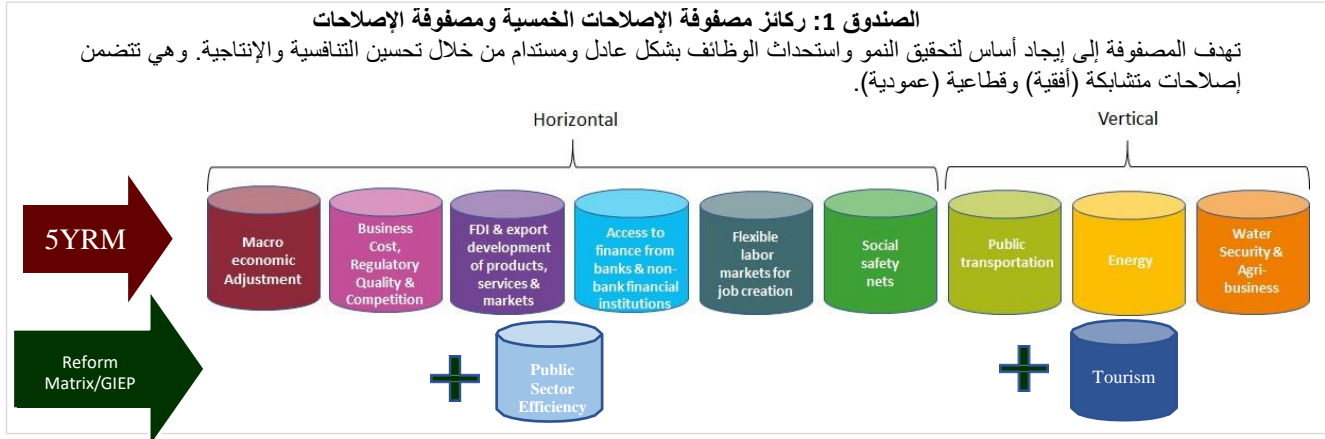
16 وزارة التخطيط والتعاون الدولي. *ورقة السياسات حول خطة الاستجابة الأردنية تحديث 2021*. آذار 2021.

17 منظمة الشفافية الدولية. 2020. <https://www.transparency.org/en/countries/jordan>.

18 جرد البيانات المفتوحة. 2020. <https://odin.opendatawatch.com/>.

19 مؤسسة فريدوم هاوس. 2021. *الحرية في العالم 2021*. <https://freedomhouse.org/country/jordan/freedom-world/2021>.

9)، مع إضافة الإصلاحات الهادفة لتعزيز قطاع السياحة وتحسين كفاءة القطاع العام، وتتضمن تركيزاً إضافياً على التحول الرقمي، والنوع الاجتماعي، والاستثمار الأخضر كمحاور متشابهة (انظر الصندوق 1). وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في كانون الثاني 2020 بإنشاء سكرتارية دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لتنسيق ورصد تنفيذ الإصلاحات.



23. بالتوازي مع ذلك، تقوم الحكومة الأردنية بتشجيع الاستراتيجيات والخطط الهادفة لتعزيز رأس المال البشري، وتقوية الحماية الاجتماعية، والشروع في التعافي والنمو الاقتصادي المستجيب للمناخ. وخلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، قام الأردن بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، والخطط الخمسية الحكومية لإصلاح القطاع الصحي، واستراتيجية الحماية الاجتماعية. وبما يتماشى مع رؤية الأردن 2025 وبالاعتماد على الاستراتيجيات القطاعية المحددة، قام الأردن بإعداد المساهمات المحددة وطنياً لاتفاق باريس بغرض تحديد التدابير التكميلية والتخفيفية التي سيجري تنفيذها خلال الأعوام 2016-2030؛ وقد تم توحيد ذلك مع الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر في العام 2016، والتي تضع الأولوية لقطاعات المياه، والنفايات، والطاقة، والزراعة، والسياحة، والنقل كقطاعات للنمو الأخضر، وخطط العمل الوطنية للنمو الأخضر (2021-2025)، والتي تحدد فرص الاستثمار المناخي والأخضر في القطاعات الست.

III. ملخص التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج

أداء المحفظة

24. جرى توسيع محفظة البنك الدولي بشكل سريع في فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية. فبينما كان من المتوقع أن يتم تمويل الإطار بمبلغ 1.6 مليار دولار أمريكي كتمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال أول عامين من الإطار، بلغت قيمة محفظة البنك الدولي النشطة في الأردن والمولفة من 14 مشروعاً 2.67 مليار دولار أمريكي، اعتباراً من نيسان 2021، على شكل قروض، واعتمادات، ومنح (2.5 مليار دولار أمريكي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/مؤسسة التمويل الدولية، من بينها 231 مليون دولار أمريكي كمنح من البرنامج العالمي للتمويل الميسر، و138 مليون دولار أمريكي كصناديق ائتمانية). وتتضمن المشاريع المقررة للأردن في السنة المالية 2021 ومطلع السنة المالية 2022 مبلغاً إضافياً يقدر بـ 840 مليون دولار أمريكي على شكل تمويل جديد من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويبرز التوسع في المحفظة في الأردن على مدار فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية العلاقة الهامة بين مجموعة البنك الدولي والأردن. ويوضح الشكل 6 برنامج الأردن (بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية ومنح الصناديق الائتمانية المنفذة من قبل الجهة المستفيدة) منذ بداية فترة تنفيذ الإطار ومرحلة مراجعة الأداء والتعلم (بما في ذلك المشاريع النشطة بموجب ركيزة ثالثة جديدة للإطار تم إدخاله في هذه المراجعة "جانحة كوفيد-19- دعم استجابة فعالة وتعاف صامد"). ويغطي برنامج شامل للخدمات الاستشارية والتحليلات أثناء فترة تنفيذ الإطار أيضاً سلسلة واسعة من القضايا (انظر الملحق 5).

الشكل 6: لمحة سريعة حول برنامج البنك الدولي في الأردن- ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية (2016) ومراجعة الأداء والتعلم (2021) (المبالغ بالدولار الأمريكي)

CPF PILLARS	OBJECTIVES	CPF 2016 IBRD/IDA/RET/Grants	730.6	PLR 2021 IBRD/IDA/RET/Grants	2,230.5
I. Fostering the conditions for stronger private-sector led growth and better employment opportunities for all	1.1: Improved Economic Opportunities for Jordanians and Syrian refugees 1.2: Improved institutional and regulatory environment for private and public investments 1.3: Improved access to finance and skills development	Social Contract DPL	250	Equitable Growth and Job Creation DPFs: DPF I (closed) & DPF II (active)	1,453
		MSME Development Project for Inclusive Growth	120	MSME Development Project for Inclusive Growth (closed)	120
		Opportunities for Jordanians and Syrian Refugees	300	Opportunities for Jordanians and Syrian Refugees (active)	400
		Innovative Start-Ups & MSMEs	50	Innovative Startups Fund (active)	50
		Youth Engagement	2.8	Integrated Social Services for Vulnerable Youth (active)	2.8
		Building an Active Labor Market	4.8	+ Youth, Technology, and Jobs (active)	200
		MSME Development	3.0	+ Strengthening Reform Management in Jordan (active)	3.6
				+ Promoting Financial Inclusion Policies in Jordan (closed)	1.1
II. Improving the equity and quality of service delivery	2.1: Improved management of water and energy sectors 2.2: Improved delivery of education services 2.3: Improved delivery of municipal services	Energy and Water Development Policy Loan	250	Energy and Water Development Policy Loan (closed)	250
		Education Reform for Knowledge Economy II	60	Education Reform for Knowledge Economy II (closed)	60
		Education Program for Results	200	Education Reform Support Program (active)	300
		Emergency Services & Social Resilience	102.3	Municipal Services and Social Resilience (active)	102.3
		Red Sea-Dead Sea Partial Risk Guarantee	100	- Red Sea-Dead Sea Partial Risk Guarantee (dropped)	0
		Lagging Regions Operation	200	+ Emergency Health (active)	250
				+ Hi-Value Socially Inclusive/Water-Efficient Ag. (active)	1.0
NEW AT PLR III. COVID-19 pandemic - supporting an effective response and resilient recovery	3.1: Improved response to immediate health and socioeconomic impacts of the COVID-19 crisis 3.2: Promotion of inclusive and climate-resilient recovery	CPF 2016 IBRD/IDA/RET/Grants	912.3	PLR 2021 IBRD/IDA/RET/Grants	963.3
				+ COVID-19 Emergency Response (active)	20
				+ Emergency Cash Transfer COVID-19 Response (active)	350
				+ Ozone Depleting Substances HCFC Phase-Out (active)	3.9
		CPF 2016 IBRD/IDA/RET/Grants		PLR 2021 IBRD/IDA/RET/Grants	373.9

25. تم تصميم إطار الشراكة الاستراتيجية بطريقة مرنة كي يستوعب الأولويات الناشئة في الأردن، والتي تضمنت زيادة في الدعم المقدم من قبل مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية) كي يمضي الأردن في الأجنحة الإصلاحية وتوسعاً في البرنامج في العامين 2020-2021 للاستجابة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19. وقد كانت مجموعة البنك الدولي شريكاً رئيسياً في مصفوفة الإصلاحات الخمسية الحكومية والتي قادت جهود الإصلاحات في الأردن منذ العام 2018، بما في ذلك تصميم سلسلة من تمويل السياسات التنموية والتي ركزت على دعم الإصلاحات (بمجموع 1,453 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لبرنامج تمويل السياسات التنموية 1 و 2) والصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص الاقتصادية في العام 2019 والذي شكل منصةً للدعم المستمر للأجنحة الإصلاحية، بما في ذلك المساعدة الفنية والبرامج المقدمة من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. كما قامت مجموعة البنك الدولي بتعديل برنامجها بصورة سريعة استجابةً لجائحة كوفيد-19؛ حيث تم حشد أكثر من 1.1 مليار دولار أمريكي كتمويل إضافي، ومشاريع جديدة ومقررة لدعم الاستجابة المباشرة والتعافي الشمولي والصامد بما يتماشى مع ركائز مجموعة البنك الدولي للاستجابة لأزمة كوفيد-19، بما في ذلك:

- بموجب الركنية 1، إنقاذ الأرواح، المشروع الصحي الطارئ لكوفيد-19 (20 مليون دولار أمريكي؛ 60 مليون دولار أمريكي) بما في ذلك البرنامج العالمي للتمويل الميسر) كتمويل إضافي، قيد التحضير لشراء وتوزيع اللقاحات).
- بموجب الركنية 2، حماية الفقراء والمستضعفين، المشروع الطارئ للتحويلات النقدية للاستجابة لكوفيد-19 (350 مليون دولار أمريكي؛ 265 مليون دولار أمريكي كتمويل إضافي، قيد التحضير) وبرنامج دعم إصلاح قطاع التعليم (يتضمن ذلك 19 مليون دولار أمريكي لمعالجة آثار كوفيد-19 على التعليم).
- بموجب الركنية 3، ضمان النمو المستدام للشركات واستحداث الوظائف، مشروع صندوق المشاريع الناشئة المبتكرة (يتضمن ذلك 3 مليون دولار أمريكي للمشاريع الناشئة المتضررة بفعل كوفيد-19)؛ ومشروع الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين (يتضمن ذلك 21 مليون دولار أمريكي للاستجابة لكوفيد-19)؛ ومشروع العمالة الريفية والتحول الغذائي الزراعي (75 مليون دولار أمريكي) بما في ذلك البرنامج العالمي للتمويل الميسر)، (قيد التحضير). كما يساعد الدعم التمويل المسرع المقدم من قبل مؤسسة التمويل الدولية على إدامة الشركات وحفظ الوظائف: (أ) دعم الصناعات الحيوية؛ (ب) المحافظة على تدفق التجارة؛ (ج) مساعدة العملاء على دفع فواتيرهم؛ (د) دعم البنوك المحلية.
- بموجب الركنية 4، تعزيز السياسات والمؤسسات والاستثمارات لإعادة البناء بشكل أفضل، البرنامج الموجه نحو النتائج لبيئة شمولية وشفافية لتنظيم الأعمال لغايات الاستثمار (500 مليون دولار أمريكي، قيد التحضير) والدعم المقدم من مجموعة البنك الدولي للحكومة الأردنية مع قيامها بتحديث مصفوفة الإصلاحات والبرنامج التنفيذي التأشير للحكومة والذي يركز على تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، وتحقيق التعافي الشامل والصامد.

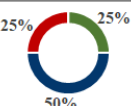
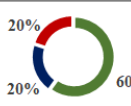
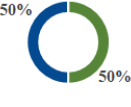
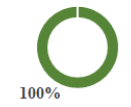
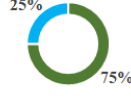
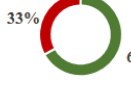
26. تميزت إدارة وأداء محافظة مجموعة البنك الدولي بالصلابة خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية. فاعتباراً من 24 نيسان 2021، تم صرف ما مجموعه 1.56 مليار دولار أمريكي من أصل مجموعة المحافظة النشطة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 2.29 مليار دولار أمريكي. وخلال فترة تنفيذ الإطار، تجاوز معدل الصرف لعمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية النسبة المستهدفة من قبل البنك الدولي والبالغة 20%. ولم تتضمن محافظة الأردن أي مشاريع لتمويل السياسات التنموية أو عمليات موجهة نحو النتائج والتي تتطلب الإغلاق بسبب مسائل تتعلق بالأداء منذ بداية فترة تنفيذ الإطار، ويتم تصنيف كافة المشاريع في المحافظة على أنها مرضية بشكل معتدل أو أكثر، باستثناء مشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي، والذي تم تعليقه جزئياً في الوقت الحالي بسبب قلة التقدم المحرز في معالجة القضايا المتعددة المحددة مع إدارة المشروع (انظر الملحق 5 لمزيد من التفاصيل حول المحافظة).

27. كما جرى توسيع برنامج مؤسسة التمويل الدولية بشكل ملحوظ خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية. حيث يمثل الأردن ثاني أكبر محافظة استثمارية لدى المؤسسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التزامات مستحقة بلغت 881 مليون دولار أمريكي اعتباراً من 31 كانون الأول 2020. وتتألف المحافظة من قروض (77%)، وحقوق ملكية (8%)، ومنتجات لإدارة المخاطر (11%)، وضمانات (4%). وتركز استراتيجية المؤسسة على زيادة مشاركة القطاع الخاص لدعم استحداث فرص العمل والنمو من خلال الاستثمار المباشر، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الإصلاحات الرئيسية في مناخ الأعمال، بما يتوافق مع الدعم المشروع من قبل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لدعم الإصلاحات في الأردن. حيث جرى تقديم المساعدة الفنية للحكومة الأردنية في سبيل تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج رحلة المستثمر، وبالشراكة مع البنك الدولي، تقوم المؤسسة بدعم تحديث الإطار المؤسسي الناظم للشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتوقيع على مرفق تطوير المشاريع المقررة في الأردن مع الحكومة الأردنية لدعم بناء قدراتها على تصنيف واختيار وإعداد وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الجاهزة للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية. كما تقوم المؤسسة بلعب دور مستشار التعاملات للحكومة الأردنية بخصوص ثلاثة شراكات بين القطاعين العام والخاص: (أ) تطوير مبنى جديد للمعبر الحدودي بجانب جسر الملك حسين؛ (ب) هيكل شراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء وتشغيل وصيانة ونقل الملكية لـ 15 مدرسة جديدة لتوفير خدمات تعليمية أفضل للطلبة الأردنيين واللاجئين السوريين؛ (ج) التوسع والتشغيل والصيانة والاستغلال التجاري للشبكة الوطنية للطاقة العريضة بالتعاون مع الفريق الرقمي لدى البنك. ويحتوي الملحق 5 على اتجاهات المحافظة للأعوام المالية 2021-2016.

28. اعتباراً من 24 نيسان 2021، بلغ إجمالي الانكشاف المستحق لوكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف في الأردن 575 مليون دولار أمريكي. وقد كانت الوكالة نشطة للغاية في قطاع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الأردن، وتعد المملكة ثاني أكبر انكشاف للوكالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، قامت الوكالة بإصدار ضمانات جديدة لمشروعين جديدين للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن. الأول، في العام المالي 2017، وتألف من 167 مليون دولار أمريكي كضمانات تم إصدارها لاستثمارات في محطة طاقة حرارية بدورة مجمعة تبلغ 485 ميغاواط في محافظة الزرقاء. والثاني، في العام المالي 2018، وتألف من 195 مليون دولار أمريكي كضمانات تم إصدارها لاستثمارات في إعادة تأهيل والتوسع والتشغيل لمطار الملكة علياء الدولي. وتشمل الضمانات النشطة الأخرى للوكالة محطة السمرا لتقنية المياه العادمة ومصنع لإنتاج البرومين، حيث تم إصدار الضمانات قبل فترة تنفيذ الإطار الحالي. وخلال فترة تنفيذ الإطار، كان للوكالة انكشافاً لمشروعين للطاقة الشمسية في الأردن (4 محطات بقدرة إجمالية تبلغ 50 ميغاواط)، حيث تم إلغاء ضمانات الوكالة للمشروعين في العام المالي 2020.

التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية

29. تم إحراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية المحددة في تصميم الإطار، حيث أن 83% من المؤشرات قد تم تحقيقها أو تجاوزها أو على المسار الصحيح. وفيما يخص النسبة المتبقية (17%)، تم تحقيق مؤشر واحد بشكل جزئي فقط بسبب إغلاق المشروع، وسيتم حذف 3 مؤشرات لأن المشاريع المرتبطة بالمؤشرات قد تم حذفها أو إعادة هيكلتها. ويلخص الجدول 1 التقدم المحرز قياساً بإطار النتائج لإطار الشراكة الاستراتيجية. رغم ذلك، فقد نما برنامج مجموعة البنك الدولي بشكل ملحوظ خلال فترة تنفيذ الإطار ولا تعكس المؤشرات الموضوعية في مرحلة تصميم الإطار هذا التوسع في عمليات المجموعة. ومن المحتمل أيضاً أن إطار النتائج لم يكن طموحاً بما يكفي أو موجهاً نحو الأثر لعكس كيفية تأثير برنامج المجموعة على الاتجاهات والتحديات الواسعة في السياق البلدي، بما في ذلك الاستثمار، والنمو، وفرص العمل، والمشاركة في القوى العاملة. وتقوم مراجعة الأداء والتعلم بتحديث إطار نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية بما يتماشى مع البرنامج الموسع وستشمل المزيد من المؤشرات الموجهة نحو النتائج. انظر الملحق 1 للتعرف على إطار النتائج المحدث في مراجعة الأداء والتعلم، والملحق 2 للتعرف على مصفوفة التغيرات في إطار النتائج، والملحق 3 للتعرف على ملخص حول التقدم المحرز في تحقيق أهداف الإطار.

Pillar 1: Fostering the conditions for stronger private-sector-led growth and better employment opportunities for all		Pillar 2: Improving the equity and quality of service delivery	
OBJECTIVE	Achieved, On track, Mostly achieved, Dropped	OBJECTIVE	Achieved, On track, Dropped
1.1: Improved economic opportunities for Jordanians and Syrian refugees		2.1: Improved management of the water and energy sectors	
1.2: Improved institutional and regulatory environment for private and public investments		2.2: Improved delivery of education services	
1.3 Increased access to finance and skills development		2.3: Improved delivery of municipal services	

التحديث حول الركيزة 1: تعزيز الظروف لنمو أقوى بقيادة القطاع الخاص وتحسين فرص العمل للجميع

30. **الهدف 1.1: تحسن الفرص الاقتصادية للأردنيين والملاجئين السوريين.** من خلال البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للأردنيين والملاجئين السوريين، يسير النظام المرن لتصاريح العمل والذي يزيد من إضفاء الطابع النظامي على العمالة السورية بشكل جيد. حيث تم بالفعل إصدار أكثر من 90,000 تصريح ومن المتوقع تحقيق الرقم المستهدف بنهاية فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية. فضلاً عن ذلك، تم رفع القيود عن العمل من المنزل في قطاعات الخياطة والأغذية والحرف اليدوية، وقامت الحكومة الأردنية بتسهيل الأنظمة المتعلقة بتشغيل العمال السوريين في قطاعات مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والإنشاءات. وتم استحداث ما مجموعه 24,000 يوم عمل للسوريين والفقراء الأردنيين من خلال برامج الأشغال العامة التي تتطلب قدراً كبيراً من العمالة، حيث من المتوقع تحقيق الرقم المستهدف (30,000 يوم عمل) بنهاية فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية. رغم ذلك، لا تزال هنالك الكثير من القطاعات المغلقة أمام غير الأردنيين، بما في ذلك السوريين، مثل المبيعات، والتعليم، وتصنيف الشعر، وتكنولوجيا المعلومات، ومعظم القطاعات المهنية؛ ويتم تطبيق نظام الحصص للحد من المنافسة مع العمال الأردنيين²⁰. ومن أجل مواصلة رصد التقدم المحرز، ستنتم إضافة المزيد من المؤشرات على إطار النتائج لقياس عدد الأعمال من المنزل المسجلة، ومتوسط نمو الوظائف بدوام كامل في القطاع المنظم الخاص، ونسبة الزيادة في مشاركة الإناث في القوى العاملة.

31. **الهدف 1.2: تحسن البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستثمارات العامة والخاصة.** يسعى هذا الهدف إلى تشجيع الاستثمار من خلال تدابير تعزز من قابلية التوقع للبيئة التشريعية، وتشجيع نهج شفاف ومتسق لإدارة الاستثمارات العامة وتعزيز استثمارات القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويرتبط هذا الهدف مع عدد من الأنشطة (مغلقة، وحالية، ومقررة) والتي تدعم الأجندة الإصلاحية للحكومة الأردنية. وخلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، تم دعم الجهود الإصلاحية بشكل أولى من خلال البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للأردنيين والملاجئين السوريين، بما في ذلك إدخال إطار لقابلية التوقع حول أنظمة الأعمال في العام 2018. عقب ذلك، ساعدت سلسلة من برامج تمويل السياسات التنموية حول النمو واستحداث فرص العمل بشكل متكافئ في العامين 2018 و2019 على المضي في تنفيذ إصلاحات أساسية لخفض تكاليف الأعمال، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإصلاح نظم الحماية الاجتماعية، وإدخال المرونة في سوق العمل، وتعزيز التحضير لإدارة الاستثمارات العامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد تم تصميم البرنامج بالتوازي مع تحضير الحكومة (2018) وتحديثها (2019) لمصفوفة الإصلاحات الخمسية. تضمن التقدم المحرز بموجب البرنامج المدعوم من خلال تمويل السياسات التنموية تنفيذ قوانين حول الإعسار المالي، والتعاملات المؤمنة، وتقليل متطلبات الترخيص، واعتماد إطار حوكمة لإدارة الاستثمارات العامة/الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإجراء إصلاحات لتوصيل التحويلات النقدية بموجب صندوق المعونة الوطنية (وبرامج المساعدات الاجتماعية الأخرى) وإلغاء القيود القطاعية على تشغيل النساء وإدخال نظام الأجور للدوام الجزئي، والموافقة على تعليمات جديدة حول المشتريات الحكومية وتعميم الشراء الإلكتروني، وتحرير 22 قطاعاً اقتصادياً أمام المستثمرين الأجانب، وتنفيذ آلية لمعالجة تظلمات المستثمرين، واعتماد خارطة طريق للاستدامة المالية لقطاع الطاقة.

32. كما يلقي تنفيذ مصفوفة الإصلاحات من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشمولي والفرص الاقتصادية (51.8 مليون

²⁰ من تقرير منصة الاستثمار والمطابقة للاجئين السوريين بتاريخ 15 كانون الثاني 2021. ويسعى هذا التقرير التحليلي إلى حشد القطاع الخاص لدعم اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم.

دولار أمريكي)، والذي تم تأسيسه في العام 2019. ويقوم الصندوق بتمويل منحتين منفذتين من قبل الجهة المستفيدة و12 منحة منقذة من قبل مجموعة البنك الدولي لدعم الأجنحة الإصلاحية. ومن خلال الصندوق، قامت فرق من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بتقديم المساعدة الفنية وبرامج للإصلاحات في مجالات الطاقة، والحماية الاجتماعية، وممارسة أنشطة الأعمال، وإدارة الاستثمارات العامة/الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمشتريات الحكومية، وقطاعي المياه والزراعة، وغير ذلك من المجالات. ويدعم مشروع تعزيز إدارة الإصلاحات الممول من الصندوق سكرتارية دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي لبناء القدرات المؤسسية عبر الحكومة الأردنية لتعزيز تنفيذ الإصلاحات. ومع مراجعة نصف المدة لمصفوفة الإصلاحات الخمسية وإدخال ركيزة الإصلاحات في البرنامج التنفيذي التأسيري للحكومة، تواصل مجموعة البنك الدولي تعديل دعمها لصالح الأجنحة الإصلاحية في الأردن. وسيدعم البرنامج الموجه نحو النتائج لبيئة شمولية وشفافية لتنظيم الأعمال لغايات الاستثمار بالإضافة إلى العمليات الأخرى المقترحة للتنفيذ المستمر للإصلاحات الرئيسية. وفي الفترة المتبقية من إطار الشراكة الاستراتيجية، ستتم إضافة المزيد من المؤشرات على إطار النتائج لتتبع تنفيذ وأثر الأولويات الإصلاحية.

33. الهدف 1.3: زيادة الوصول إلى التمويل وتنمية المهارات. يسعى هذا الهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات البنكية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر على زيادة الوصول إلى التمويل من قبل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتقديم منتجات جديدة في الأسواق غير المخدومة مع التركيز على رواد الأعمال من الإناث والشباب. وقد تم تضمين المؤشرات لهذا الهدف بموجب مشروع تنمية الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحقيق نمو شمولي والذي أُغلق في كانون الأول 2020، حيث تم من خلال المشروع زيادة حجم الإقراض لهذه الشركات عن الرقم المستهدف والبالغ 120 مليون دولار أمريكي إلى 167 مليون دولار أمريكي. وقد وصل عدد المستفيدين من قروض الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 12,924 (من بينهم 10,725 سيدة)، بالمقارنة مع الرقم المستهدف والبالغ 13,758 (من بينهم 11,969 سيدة)، الأمر الذي حقق النتائج المنشودة جزئياً. وما بين الأعوام 2015-2020، وصل عدد الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدعومة من مؤسسة التمويل الدولية إلى 102,090 مستفيداً مباشراً. ومن أجل عكس البرامج الجديدة المضافة منذ بداية فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، مثل مشروع صندوق المشاريع الناشئة المبتكرة، ومشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف، ومشروع تعافي وصمود القطاع الخاص في وجه كوفيد-10 (قيد التحضير)، ستتم إضافة مؤشرات جديدة لقياس مدى الوصول إلى التمويل بالإضافة إلى تنمية المهارات في إطار نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية.

التحديث حول الركيزة 2: تحسين المساواة والجودة في تقديم الخدمات

34. الهدف 2.1: تحسن إدارة قطاعي المياه والطاقة. يسعى هذا الهدف إلى دعم الأردن في تنويع مصادر الطاقة لديه، وتنفيذ مشروع مياه إقليمية تحول محتمل، وتحسين الاستدامة المالية في كل من قطاعي المياه والطاقة. وبينما حققت مجموعة البنك الدولي بعض التقدم قياساً بالمؤشرات الموضوعية في إطار الشراكة الاستراتيجية، واجه هذا الهدف عوائق كبيرة خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية. قامت السلسلة الأولى والثانية من برامج تمويل السياسات التنموية لإصلاح قطاعي المياه (P154299) و(P160236)، وهي عبارة عن مساعدة فنية مقدمة من البنك الدولي ومبادرات من مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف، بتسهيل تنويع مصادر الطاقة في الأردن، حيث تم الوصول إلى نسبة 86% من استخدام الغاز الطبيعي و14% من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، بحيث تم تخطي النسبة المستهدفة وهي 7% للغاز الطبيعي و1% للطاقة المتجددة. لكن، وعلى الرغم من تحول العجز التشغيلي لدى شركة الكهرباء الوطنية إلى فائض صغير في العام 2019، لا تزال المطلوبات الطارئة، بالإضافة إلى آثار جائحة كوفيد-19، تعيق إحراز تقدم في وضع قطاع الطاقة على مسار مالي مستدام. وخلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، قام البنك بدعم الحكومة في إعداد خارطة طريق للاستدامة المالية وخطة ضبط الدين لقطاع الكهرباء (والتي تمت الموافقة عليهما من قبل مجلس الوزراء بموجب تمويل السياسات التنموية 2). ومن خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين، يقدم البنك حالياً دعمه إلى وزارة الطاقة والثروة المعدنية في العامين 2020-2021 من خلال الاستهداف والإصلاح لتعريف الكهرباء، واستراتيجيات شبكة الكهرباء الذكية وتخزين الطاقة، والتواصل. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية باستثمار 414 مليون دولار أمريكي في قطاع الطاقة. أي ما يمثل أكبر التزامات لقطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك 9 محطات للطاقة الشمسية، و3 مزارع للرياح، ومحطتين للطاقة الحرارية. كما تدعم وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف تنمية البنية التحتية للطاقة في الأردن من خلال التقليل من مخاطر الاستثمار الأجنبي في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

35. في قطاع المياه، تم حذف المشروع المائي الإقليمي (مشروع قناة البحرين [البحر الأحمر والبحر الميت]) والذي كان متوقعاً في بداية فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية من قائمة المشاريع المقررة. ويعود السبب في ذلك إلى عدم اتفاق الحكومة على معالم "parameters" المشروع، وبالتالي تم حذف المؤشر المرتبط بهذا المشروع. رغم ذلك، تقدم منحة تمت الموافقة عليها مؤخراً من الصندوق الائتماني متعدد المانحين الدعم للحكومة الأردنية في سبل وضع خارطة طريق للاستدامة المالية للقطاع المائي. وستوفر خارطة الطريق معلومات هامة للمشاريع المستقبلية لمجموعة البنك الدولي بموجب الركيزة 2 وتمويل لمشروع استثماري محتمل في العام المالي 2022 لتعزيز الأمن المائي مع القيام بإدارة المخاطر المالية. كما تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتنفيذ عقد طويل المدى موجه بالأداء بين شركة من القطاع الخاص وشركة مياهنا، المسؤولة عن تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في عمان، بغرض خفض الخسائر المائية وتحسين الجدارة الائتمانية لشركة مياهنا. وخلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، استمرت تغطية وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف لمحطة السمرا لتقنية المياه العادمة (من خلال تقديم 13 مليون دولار أمريكي كضمانات تم إصدارها في العامين الماليين 2006 و2013) ومحطتين للطاقة الشمسية (من خلال تقديم 15.5 مليون دولار أمريكي كضمانات تم إصدارها في العام المالي 2015 ثم تم إلغاؤها في العام المالي 2020). وسيتم شمول مؤشرات إضافية في إطار نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية لعكس الأنشطة الجارية والمقررة لتعزيز الاستدامة المالية لقطاعي الطاقة والمياه خلال الفترة المتبقية من عمر الإطار، وكأساس لجهود مركزية بموجب إطار الشراكة الاستراتيجية التالي. بالتالي، ستتم إعادة صياغة الهدف في مراجعة الأداء والتعلم إلى "تعزيز الاستدامة المالية لقطاعي المياه والطاقة" وسيتم إدخال مؤشرات جديدة.

36. **الهدف 2.2: تحسن تقديم الخدمات التعليمية.** يسعى هذا الهدف إلى دعم جهود الحكومة الأردنية في تقديم الخدمات التعليمية، بما في ذلك معالجة الضغوطات على الخدمات التعليمية بسبب تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن. وقد تخطت جميع المؤشرات بموجب هذا الهدف والمرتبطة بالبرنامج الثاني لتطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة جميع المستهدفات. حيث يتمتع أكثر من 985,000 طالب بيئة تعلم آمنة مقابل العدد المستهدف والبالغ 945,000 طالب، وارتفعت العلامات في التقييمات الوطنية بمقدار 3 نقاط (مقارنة مع نقطة واحدة مستهدفة). وفي مراجعة الأداء والتعلم، ستتم إعادة صياغة الهدف إلى "تحسين تقديم الخدمات التعليمية والصحية". حيث سيواصل هذا الهدف الجديد رصد جودة الخدمات التعليمية من خلال البرنامج الموجه نحو النتائج لدعم إصلاح قطاع التعليم في الأردن من أجل تحسين ظروف التعلم للأطفال الأردنيين واللاجئين السوريين، بما في ذلك وضع أولوية جديدة لزيادة الوصول إلى تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة. إضافة لذلك، سيتم رصد تحقيق الهدف من خلال مؤشر جديد حول جودة الخدمات الصحية من أجل عكس الأنشطة الممولة من قبل مجموعة البنك الدولي والتي تم إدخالها خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية للمحافظة على الخدمات الصحية المقدمة للأردنيين واللاجئين السوريين.

37. **الهدف 2.3: تحسن تقديم الخدمات البلدية.** يسعى هذا الهدف إلى ضمان تمكن البلديات من إدامة معايير تقديم الخدمة مع استيعابها للعدد المتزايد من اللاجئين وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المحلية. وقد تم ربط المؤشرات بموجب هذا الهدف مع المشروع الطارئ للخدمات والسمود الاجتماعي. وبالنظر إلى الطبيعة الممتدة للأزمة، تم تحويل التمويل الإضافي الثاني للمشروع من الأنشطة الطارئة إلى نهج تنموي، وتمت إعادة تسمية المشروع إلى مشروع الخدمات البلدية والسمود الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، وصل عدد البلديات التي تملك خطأً للاستثمارات الرأسمالية إلى 23، بينما كان العدد المستهدف هو 16. وتم حذف المؤشر الذي رصد حصة البلديات التي نفذت المشاريع التنموية ذات الأولوية خلال إعادة هيكلة المشروع. بينما كان أداء المشروع جيداً خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، إلا أنه أصبح تحت وضعية التعليق الجزئي منذ شباط 2021 بسبب مسائل تتعلق بإدارة المشروع وقد لا يتمكن من تحقيق أهدافه بالكامل بحلول موعد إغلاقه.

38. **بالرغم من الأداء الجيد لبرنامج مجموعة البنك الدولي قياساً بالأهداف الأصلية لإطار الشراكة الاستراتيجية، لم يؤثر تنفيذه وأثره، في بعض الحالات، على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الكلية خلال فترة تنفيذ الإطار.** فبينما أدى أثر أزمة كوفيد-19 إلى عكس بعض التقدم المحرز، كان هنالك انقطاع بين نجاح برنامج مجموعة البنك الدولي قياساً بالنتائج المستهدفة والتدهور في البيئة الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الإطار. فعلى سبيل المثال، وبموجب الركيزة 2، وبالرغم من تحقيق البرنامج لتقدم قياساً بالمؤشرات الموضوعية في إطار الشراكة الاستراتيجية، طغت الاختلالات المتعلقة بالاستدامة المالية وتراكم الدين، والتحديات المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات في قطاع الطاقة على النتائج المسجلة على مستوى المشروع. حيث لم تحقق جهود مجموعة البنك الدولي الهادفة للمضي في الإصلاحات التي تعزز النمو والاستثمار، بالرغم من تحقيق المؤشرات على مستوى المشاريع، أثراً ملموساً على المستويات الكلية للاستثمار العام والخاص أو فرص العمل للشباب والنساء. وفي تحديثات مراجعة الأداء والتعلم لإطار نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية، وكجزء من التحضيرات للإطار القادم مع الأردن، سيتم إيلاء اهتمام أكبر بالمؤشرات الموجهة نحو النتائج والمرتبطة بالمحافظة الموسعة لمجموعة البنك الدولي ودعم الإصلاحات التي يمكن أن تقدم قصة أكثر دقة حول المساهمة الإجمالية للمجموعة في تحقيق النمو، والاستثمار، واستحداث فرص أفضل للجميع.

المحاور المتشابهة والشراكات

39. بقيت المحاور المتشابهة للنوع الاجتماعي، والشباب، والحوكمة هامة أثناء تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية.

(أ) تمتلك محافظة الأردن تركيزاً قوياً على تحديد ومعالجة الفجوات بين الجنسين، ومنذ السنة المالية 2018، بلغت نسبة العمليات الجديدة للبنك الدولي في الأردن المؤشرة حسب النوع الاجتماعي 100%²¹. ويتم شمول إجراءات النوع الاجتماعي عبر أهداف إطار الشراكة الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، وحول توسيع الفرص الاقتصادية للجميع، دعم برامج تمويل السياسات التنموية لتحقيق النمو المتكافئ واستحداث فرص العمل إجراء تغييرات في القوانين التي تؤثر على قدرة النساء على اختيار نوع وساعات العمل، والتطرق إلى التحرش في المواصلات العامة. ويتضمن البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للأردنيين والسوريين تركيزاً خاصاً على الوظائف، وريادة الأعمال، والوصول إلى التمويل بالنسبة للمرأة، ويسعى إلى توسيع تقديم القطاع الخاص لخدمات رعاية الأطفال بالإضافة إلى التطرق إلى العادات الاجتماعية التي تعيق عمل المرأة.

وقد قدم البنك الدولي مساعدة فنية حول مدونة قواعد السلوك الأخلاقي والمهني للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق ووسائط النقل العام والتي تتضمن مراجعة لوفرة، وسهولة الوصول، وأنواع الخدمات المقدمة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتي تنطرق إلى التحرش في وسائط النقل العام، وبروتوكولات الاستجابة على أساس نوع وشدة العنف. ويعمل صندوق المساواة بين الجنسين في منطقة المشرق مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وشركاء تنمويين من أجل (أ) تعزيز البيئة التمكينية للمشاركة الاقتصادية للمرأة، (ب) تحسين وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية²². كما يعتبر الصندوق القناة الرئيسية للبنك في تقديم الدعم الفني لفرق المشاريع حول قضايا النوع الاجتماعي لضمان تحديد الفجوات بين الجنسين والإجراءات المتخذة عبر القطاعات. وبموجب الصندوق، أطلقت مؤسسة التمويل الدولية منصة لتعلم الأقران حول تشغيل النساء لتعزيز التنوع بين الجنسين وأماكن العمل الصديقة للعائلة في القطاع الخاص. وفي إطار دعمها الحالي لبرنامج رحلة المستثمر، تقدم المؤسسة المساعدة الفنية لوزارة التنمية الاجتماعية لإصلاح نظام التراخيص لمقدمي خدمات رعاية الأطفال لدعم تشغيل النساء. إضافةً لذلك، قام معهد المدراء، بالشراكة مع المؤسسة، بعقد ورشات لتعزيز الأثر الإيجابي لمجلس الإدارة ذات التنوع بين الجنسين على صعيد الأداء المالي للشركات الأردنية وتوسيع مسار وصول النساء إلى المناصب في مجالس الإدارة.

(ب) تساعد مجموعة البنك الدولي في تعزيز دور الشباب في قيادة النمو والتنمية في الأردن. حيث يهدف مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف إلى تشجيع تشغيل الشباب في الأردن. ويسعى المشروع إلى زيادة العرض من الشباب المهرة رقمياً في الأردن لتلبية الطلب المتزايد في سوق العمل، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص في تنمية المهارات وتشجيع منهاج لتعلم التكنولوجيا للصفوف 7-12. كما يعمل مشروع الخدمات الاجتماعية المتكاملة للشباب المستضعفين، والتمويل من قبل صندوق التنمية الاجتماعية الياباني، على زيادة توفر الخدمات للباحثين ومشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتلك الخدمات، وتمكين المجتمعات المحلية. فضلاً عن ذلك، شاركت مجموعة البنك الدولي في نقاشات حول المشاريع الممولة من قبل المجموعة وحوار سياسات من خلال مجموعتها الاستشارية للشباب، والتي تم تأسيسها في العام 2019. ومن خلال برنامجها الإقليمي لتنمية المهارات في منطقة المشرق، تسعى المجموعة للاستفادة من جهود الأطراف التقنية الدولية والإقليمية لتيسير الوصول إلى المهارات الرقمية ذات الصلة للشباب الأردني. وقد أطلق البرنامج شراكة مع شركة مايكروسوفت وموقع لينكد إن لتوفير مبادرة المهارات العالمية لصالح 4,000 من الشباب المستضعف وغير المخدوم في الأردن ولبنان. كما قامت المجموعة بإقامة شراكة مع "حاسوب"، وهي منصة إقليمية، لإيجاد فرص عمل مبتكرة للاجئين والفئات المستضعفة.

(ج) على صعيد الحكومة، كانت هنالك مشاركة قوية تستند إلى الخدمات الاستشارية والتحليلات والاستثمارات عبر عدد من المجالات. حيث يدعم مشروع تعزيز إدارة الإصلاحات في الأردن جهود الحكومة الأردنية في المضي بتنفيذ الإصلاحات في القطاع العام من خلال دعم سكرتارية دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ كما يعمل المشروع على تقوية إطار إدارة الاستثمارات العامة-الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعم الإصلاحات في مجال المشتريات الحكومية. ويسعى مكون التقنيات الحكومية في مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف إلى المضي في أجندة الحكومة الإلكترونية في الأردن من خلال دعم مؤسسات القطاع العام لتحسين الوصول إلى خدمات حكومة إلكترونية جيدة. كما نفذ البنك عملية تشخيص لفاتورة الأجور والتي أوصت بإجراء إصلاحات رئيسية تتعلق بالهيكلية الأساسية والإدارة لفاتورة أجور موظفي الحكومة المركزية- والتي تشكل تحدياً مالياً كبيراً للحكومة الأردنية- ويدعم نظم الإدارة المالية الحكومية على مستوى البلديات. كما شجعت مجموعة البنك الدولي الوصول إلى العدالة من خلال مشروع الدولة وبناء السلام الممول من قبل الصندوق، والتي وفر مساعدة قانونية للفقراء من الأردنيين واللاجئين²³. وستضمن البرنامج الموجه نحو النتائج لبيئة شمولية وشفافية لتنظيم الأعمال لغايات الاستثمار (قيد التحضير) أنشطة لتحسين التحضير للمشاريع الاستثمارية العامة وحول البيانات المفتوحة، وتقييمات الأثر التنظيمي، وإشراك المواطنين في تقديم الخدمات. أخيراً، تواصل المشاريع التي يمولها البنك في الأردن تبني تصاميم مرتكزة على المواطن وفقاً للمتطلبات المؤسسية لإشراك المواطنين، والتي تضمن وصول المواطنين إلى قنوات التغذية الراجعة وتحمل مقدمي الخدمات والحكومة المسؤولية. رغم ذلك، يوجد نطاق واسع لتوسيع وتعميق الدعم المقدم من مجموعة البنك الدولي حول النهج "من المستويات الدنيا إلى العليا" أو جانب الطلب

21 في السنة المالية 2017، أطلق البنك الدولي نظام التأشير للنوع الاجتماعي، والذي يضع معايير لتقييم ما إذا كان مشروع ما يحدد بشكل كاف الفجوات ذات الصلة بين الجنسين وشمول إجراءات قابلة للقياس والتي تسهم في سد تلك الفجوات.

22 للمزيد من المعلومات حول الصندوق، انظر: <https://www.worldbank.org/en/programs/mashreq-gender-facility>.

23 بحسب مسح أجري على المشاركين، أشار 90% من المستجيبين إلى قيامهم بممارسة حقوقهم القانونية عقب حصولهم على الاستشارة من المشروع، وأشار 80% إلى أنهم قاموا بتسوية قضية قانونية كنتيجة لخدمة التمثيل. وقد وصل المشروع إلى 32,327 مستفيداً من خلال 1,151 جلسة توعوية تضمنت 25 موضوعاً مختلفاً تتعلق بالفقراء الأردنيين (وبخاصة النساء، والأطفال، والأحداث)، واللاجئين.

للحوكمة والشفافية، كما ظهر واضحاً في أداء الأردن بحسب المعايير الدولية المتعددة²⁴. وسيشكل ذلك نقطة سيتم التركيز عليها أثناء التحضير لإطار الشراكة الاستراتيجية القادم للمجموعة.

40. **تعاون البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف بصورة وثيقة حول عدد من المجالات الاستراتيجية.** ويمكن أن يشكل الأردن نموذجاً عالمياً حول النهج الفعال لمجموعة البنك الدولي. فقد عملت الفرق المشتركة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية بصورة وثيقة مع الحكومة الأردنية لتنفيذ مصفوفة الإصلاحات الخمسية، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال؛ وتشجيع إطار إدارة الاستثمارات العامة-الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن؛ والإصلاحات التنظيمية، بما في ذلك حول عمليات التفتيش والتراخيص؛ وإطار قابل للتوقع؛ واجتذاب وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويجري التحضير للبرنامج الموجه نحو النتائج لبيئة شمولية وشفافية لتنظيم الأعمال لغايات الاستثمار من قبل فريق مشترك من البنك الدولي-مؤسسة التمويل الدولية. كما تعاون البنك والمؤسسة حول التشخيص للقطاع الخاص في السنة المالية 2020 بغرض تقييم الفرص والمعوقات أمام تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص، مما يساعد في توفير المعلومات لجهود تنفيذ الإصلاحات. كما تعاون البنك والمؤسسة أيضاً من خلال صندوق المساواة بين الجنسين في منطقة المشرق منذ السنة المالية 2019، من خلال أنشطة محددة لدعم قطاع خاص مستجيب بشكل أكبر لقضايا النوع الاجتماعي. وتعمل مجموعة البنك الدولي على تطبيق نهج حشد التمويل لأغراض التنمية في الأردن عبر برامج تمويل السياسات التنموية لتحقيق النمو المتكافئ واستحداث فرص العمل (البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية)، من خلال دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لطريق عمان الدائري (المرحلة 2)، ومدارس عمان الجديدة، وجسر الملك حسين (مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي)، والمياه/التحلية (مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي، ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف)، ومعالجة النفايات الخطرة (مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي)، وتمويل وضمانات لشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروع مطار الملكة علياء الدولي (وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي)، وعبر التحضير لمفهوم أولي لمشروع الممر الاقتصادي، والذي يشكل استثماراً مقترحاً في قطاع النقل. وبالاعتماد على أساس الأنشطة التحليلية والمساعدة الفنية المشتركة، سيتم إعطاء الأولوية للمزيد من التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية للوصول إلى برامج مشتركة وتمويل منسق في السنتين الماليتين 2022-2023 والإطار القادم للشراكة الاستراتيجية، مع إمكانية دعم وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف للمستثمرين في المشاريع المرتبطة بتقديم الضمانات الاستثمارية.

41. **خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، قامت مجموعة البنك الدولي أيضاً بمساعدة الأردن على الوفاء بالتزاماته البيئية.** ويعد الأردن ثاني أفقر دولة مائياً في العالم. ويتفاقم شح المياه بفعل الآثار المناخية-زيادة الموجات الحارة، والتقلبات في التساقط المطري، وأحوال الطقس الشديدة- بالإضافة إلى قضايا محلية من تدهور نوعية الأراضي وزيادة التطور العمراني. وخلال فترة تنفيذ الإطار، قام مشروع الشراكة للجهازية السوقية (مساعدة فنية) بدعم الأردن في تحقيق أهداف اتفاق باريس. حيث قام المشروع، والذي نفذ من قبل فريق مشترك من البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية، بإشراك القطاعين العام والخاص في تحديد حلول مبتكرة لإقامة استثمارات مناخية. وتم إقرار هذه الإجراءات في نظام تغير المناخ لسنة 2019، والذي جرى إعداده بدعم من المشروع وكذلك برامج تمويل السياسات التنموية لتحقيق النمو المتكافئ واستحداث فرص العمل. كما عملت مجموعة البنك الدولي على جمع أكثر من 559 مليون دولار أمريكي لمساعدة الأردن على الوفاء بالتزاماته المناخية من خلال المنافع المناخية المشتركة، بما في ذلك مشاريع الطاقة المتجددة. وقد ارتفعت حصة المشاريع التي تتضمن منافع مناخية مشتركة بشكل مضطرب، من 50% في السنة المالية 2017 إلى 100% في مشاريع السنتين الماليتين 2019-2020. وتتضمن البرامج الأكثر تأثيراً من حيث المنافع المناخية المشتركة خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية البرنامج الثاني لتمويل السياسات التنموية لتحقيق النمو المتكافئ واستحداث فرص العمل، والبرنامج الثاني لتمويل السياسات التنموية لقطاعي الطاقة والمياه، والذي ساعد شركة الكهرباء الوطنية على تحسين أداءها التشغيلي عقب التحول إلى إنتاج الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة وساعد وزارة المياه والري في خفض الخسائر المائية وتحسين الأداء.

42. **خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، تضمن برنامج مجموعة البنك الدولي أيضاً عدداً من المبادرات الإقليمية المتعلقة بالتحديات عبر الحدود.** حيث سيعتمد تلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب، والغذاء، والطاقة، والوظائف، إلى حد كبير، على المصادر المائية الموجودة في الأحواض العابرة الحدود والمياه الجوفية. ويخاطر البنك، من خلال مبادرة المياه العابرة للحدود في منطقة المشرق، في حوار إقليمي لبناء قاعدة براهين وتعزيز القدرات للمزيد من التعاون حول المصادر المائية العابرة للحدود. وفي قطاع النقل، تأثر موقع الأردن كمركز تجاري إقليمي سلباً بفعل اكتظاظ حركة المرور والتمويل غير الكافي للصيانة الدورية للممرات التجارية الرئيسية. ومن خلال مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تبحث مجموعة البنك الدولي في خيارات للاستثمار في ممرات رئيسية للمساهمة في الحركة الآمنة للأشخاص والتجارة مع دول الجوار. وفي قطاع الطاقة، يملك الأردن ربطاً كهربائياً مع مصر والذي يلعب دوراً هاماً في ضمان الاستقرار والتوازن على شبكة الكهرباء الأردنية. ومن أجل إدارة أفضل لنظام الطاقة وتعظيم الاستفادة من التكلفة المتدنية لمصادر الطاقة المتجددة المتنوعة، يحتاج نظام الطاقة الصغير في الأردن إلى المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية للنقل، والقدرات التخزينية، وتحسين عمليات النظام، وزيادة الربط الكهرباء مع دول الجوار. وتتضمن أولويات المساعدة الفنية لمجموعة البنك الدولي التركيز على تخزين الطاقة والشبكات الكهربائية الذكية؛ ويدعم البنك الدولي زيادة تبادل الكهرباء مع الأردن من خلال العمل على عقد مؤشر تجارة الطاقة في المنطقة العربية.

24 انظر أداء الأردن في مؤشرات البنك الدولي للحوكمة التنظيمية، ومسح الموازنة المفتوحة، ومؤشر مؤسسة برتلسمان للحوكمة.

43. تم تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية حول عدد من الأولويات المشتركة. حيث كانت مجموعة البنك الدولي أحد المساهمين الرئيسيين في فريق عمل الأردن، والذي يشكل منصة بلدانية تم إنشاؤها في العام 2019. ويلعب الفريق دوراً هاماً في تعزيز التجانس والتنسيق بين المانحين حول القضايا المتعلقة بالإصلاح، والنمو، واستحداث فرص العمل، واستدامة الدين (انظر الصندوق 2 أدناه). عملت سلسلة برامج تمويل السياسات التنموية لتحقيق النمو المتكافئ واستحداث فرص العمل خلال فترة تنفيذ الإطار والبرنامج الجديد الموجه نحو النتائج (قيد التحضير) على جمع شركاء رئيسيين (المملكة المتحدة والسعودية من خلال الضمانات؛ والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية من خلال التمويل المشترك؛ واليابان، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وفرنسا من خلال مصفوفات السياسات المنسقة؛ وصندوق النقد الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأوروبي الاستثماري، والبنك الإسلامي للتنمية من خلال الحوار المنسق حول الإصلاحات). كما شكل الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن منصة شراكة مهمة لدعم الحكومة الأردنية للمضي في تصميم وتنفيذ الإصلاحات بموجب مصفوفة الإصلاحات الخمسية.

الصندوق 2: فريق عمل الأردن، المنصة البلدانية للأردن

في شباط 2019، قامت الحكومة الأردنية وحكومة المملكة المتحدة باستضافة مؤتمر دولي كبير في لندن، بعنوان "نمو وفرص: مبادرة لندن 2019"، بغرض دعم الاستثمار، والنمو، وفرص العمل في الأردن. وقد تم إطلاق فريق عمل الأردن كمتابعة لمبادرة لندن بغرض ضمان توافق الجهود خلف أجنحة الحكومة الأردنية حول النمو الشمولي، واستحداث الوظائف، واستدامة الدين بموجب مصفوفة الإصلاحات الخمسية. وقد عقد أول اجتماع للفريق في أيلول 2019 في عمان مع الحكومة الأردنية والشركاء التنمويين الرئيسيين، تبعه عدد إضافي من الفعاليات في واشنطن العاصمة على هامش الاجتماعات السنوية وفي فصل الربيع لمجموعة البنك الدولي-صندوق النقد الدولي، واجتماعات متخصصة عقدت في عمان. يركز الفريق على (أ) مناقشة الأولويات، والتتابع، والتنفيذ للأجندة الإصلاحية للحكومة الأردنية وبرامج الدعم ذات الصلة، (ب) المساعدة في التغلب على العوائق التي تعترض تنفيذ الأجندة الإصلاحية، (ج) رصد التقدم المحرز في تنفيذ مصفوفة الإصلاحات الخمسية، والخطة التنفيذية لاستدامة الدين، والالتزامات بموجب مبادرة لندن. وقد عقد آخر اجتماع للفريق في شباط 2021 لمناقشة البرنامج التنفيذي التأشير الجديد للحكومة (2021-2024)، ومصفوفة الإصلاحات المحدثة، وآثار كوفيد-19 على استدامة الدين، والتقدم المحرز حول استثمارات القطاع الخاص.

44. كما عملت مجموعة البنك الدولي بصورة وثيقة مع الشركاء على تعزيز الاستجابة التنموية لتحديات النزوح القسري في الأردن. فقد حصل الأردن على مبلغ 231 مليون دولار أمريكي من البرنامج العالمي للتمويل الميسر، وهو عبارة عن شراكة تم دعمها في البداية من قبل مجموعة البنك الدولي، والأمم المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية، بغرض تمكين الدول متوسطة الدخل المؤهلة للاقتراض بأسعار تمييزية لصالح المشاريع التي تفيد اللاجئين والمجتمعات المستضيفة. كما تقدم شراكة آفاق الممولة من قبل الحكومة الهولندية (البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية) الدعم لنهج تنموي في الاستجابة للنزوح القسري في الأردن، بما في ذلك تعزيز الفرص الاقتصادية، وتشغيل العمالة الريفية، والتنمية الزراعية، بالإضافة إلى إصلاح السياسات والمؤسسات وتوفير فرص العمل للسوريين والأردنيين، ودعم بمبلغ 102.3 مليون دولار أمريكي من وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية البريطانية، وكندا، والسويد، وسويسرا، والدانمارك، وهولندا، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

IV. الدروس الناشئة

45. **المحافظة على المرونة للاستجابة للآزمات والفرص.** تحلت مجموعة البنك الدولي بالمرونة من أجل الاستجابة للطلبات المتغيرة للجهة المتعاملة خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية من أجل دعم جهود الحكومة الأردنية في الاستجابة للآزمات المباشرة والاستفادة من الفرص للدفع باتجاه الإصلاحات. وقد تمكنت المجموعة من انتهاء الفرصة لدعم الحكومة الأردنية في إعداد مصفوفة الإصلاحات الخمسية، والتي وجهت الأجندة الإصلاحية في الأردن منذ العام 2018. كما قامت المجموعة بتكييف برنامجها بشكل سريع للاستجابة لأزمة كوفيد-19. وقد مكنت هذه القدرة على التكيف مواصلة الشراكة الوثيقة مع النظراء في الجهة المتعاملة خلال العديد من التغيرات على مستوى الحكومة والسياق البلداني المتغير. رغم ذلك، من المحتمل أن هذه المرونة والتكيف قد أديا في بعض الأوقات إلى التوسع والزيادة في مدى المحفظة مع تركيز أقل على العمق والنتائج والأثر، وبالتحديد فيما يتعلق بمجالات الإصلاحات الرئيسية.

46. **التركيز على تنفيذ الإصلاحات والنتائج.** حققت الحكومة الأردنية تقدماً على صعيد تصميم وتنفيذ سلسلة من الإصلاحات، وقد لعبت سكرتارية دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي دوراً رئيسياً في تنسيق الحوار بين الحكومات والإجراءات المتعلقة بالإصلاحات. رغم ذلك، كانت هنالك فجوات في التنفيذ والقدرة على تحقيق النتائج. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من إقرار نظام المشتريات الحكومية، لم يتم تشكيل اللجنة الإشرافية ووحدات الدعم التنفيذي حتى الآن بالكامل مع حدوث تأخير في تعميم نظام الشراء الإلكتروني. تتمثل إحدى الدروس الهامة في الحاجة لوضع الأولويات والتركيز على قائمة مختصرة من الإصلاحات الرئيسية/التحويلية التي يمكن أن تتحقق أكبر الأثر، وشمول معايير قائمة على النتائج لتتبع التقدم المحرز في التنفيذ. كما أدت قلة الوعي والحس بالملكية لدى الجمهور حول الإصلاحات لتفويض التقدم المحرز. وتوجد حاجة لتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتوسيع المشاركة الجماهيرية حول الإصلاحات، وزيادة الوصول إلى المعلومات لرصد التقدم المحرز.

47. **يوجد للاستدامة المالية لقطاع الطاقة دلالات اقتصادية كلية عميقة في الأردن.** حيث توجد العديد من الدروس الرئيسية المستفادة من أنشطة مجموعة البنك الدولي في قطاع الطاقة خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية. أولاً، لا تزال الإصلاحات المستمرة والشاملة

في قطاع الطاقة بالغة الأهمية للإطار الاقتصادي الكلي في الأردن، بالنظر إلى الحصة الكبيرة لدين قطاع الكهرباء ضمن الدين العام الإجمالي. ثانياً، يعتبر رصد الدين واسترداد التكلفة لقطاع الكهرباء أمراً بالغ الأهمية؛ وفي كل من قطاعي الطاقة والمياه، تحول العجز المستمر إلى دين وتم تحويله عبر المؤسسات، من شركة الكهرباء الوطنية إلى سلطة المياه، ومن هنالك إلى وزارة المالية. ثالثاً، تتطلب إصلاحات قطاع الطاقة إشراك الجمهور، وإقامة حوار جماهيري، والشفافية. رابعاً، استفاد الأردن من موقعه الجيوسياسي والجيوسراتيجي للحصول على امتيازات تنطبق على قطاع الطاقة، إلا أن قطاع الطاقة الأردنية تعرّض بشكل متكرر لاختلالات بفعل صدمات خارجية. بالتالي، يجب القيام بشكل متواصل بتقييم المخاطر والتخفيف منها من حيث الإيرادات والتكاليف.

48. **يتمثل التحدي التنموي الذي يواجه الأردن في فترة ما بعد الجائحة في تحويل نموذج النمو من الاستهلاك إلى الاستثمار من أجل تعزيز الإنتاجية ونمو الدخل، والمحافظة على استدامة الدين العام.** حيث أدت التحديات الهيكلية المستمرة في الاقتصاد الأردني لإعاقة حتى النمو المتواضع المتوقع في بداية فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية؛ وبالمضي قدماً، يحتاج الأردن إلى إيجاد توازن بين ضبط المالية العامة مع الإصلاحات المحفزة للاستثمار. وتتبع الهاشنة الاقتصادية الكلية في الأردن من الاختلالات الخارجية والداخلية الكبيرة التي تؤدي إلى احتياجات تمويلية كبيرة. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات التمويلية، تعتمد المملكة كثيراً على المساعدات والتحويلات الدولية. فضلاً عن ذلك، تعتمد جهود الحكومة الأردنية في المحافظة على استدامة ديناميكيات الدين على مواصلة ضبط المالية العامة، وهو ما أصبح أكثر صعوبة مؤخراً، مع انكماش النمو والتشدد المالي بسبب الضغوطات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وبالمضي قدماً، ومن أجل تمكين التعافي الصامد، سيكون من الضروري للغاية قيام الحكومة الأردنية بإيجاد توازن بين ضبط المالية العامة وجذب الاستثمارات.

49. **يعتبر نهج مجموعة البنك الدولي بالغ الأهمية للأردن، ويشهد التعاون ما بين البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف تزايداً.** حيث يعتبر تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص أمراً أساسياً بالنسبة لإطار الشراكة الاستراتيجية، كما زاد التنسيق بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والعمل المشترك رفيع المستوى خلال فترة تنفيذ الإطار، خصوصاً على المستوى البلدي مع خلال مكاتب مشتركة ومن خلال دعم مشترك لمصفوفة الإصلاحات الخمسية عبر العديد من مجالات الإصلاحات، مثل المنافسة، والإعسار، وبرنامج رحلة المستثمر، والإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال. وبالمضي قدماً، تعد الجهود المشتركة بين البنك والمؤسسة ضرورية لدعم الحكومة الأردنية في سبيل حشد الاستثمار الخاص والمضي في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في القطاعات ذات الأولوية مثل النقل، والسياحة، والزراعة، حيث تستطيع وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف أيضاً حشد رأس المال من المستثمرين الأجانب بما يعزز من منتجاتها التي تخفف من المخاطر.

50. **بالرغم من تحقيق تقدم جيد على صعيد التنسيق بين المانحين، توجد حاجة لبذل جهود متواصلة لتجنب التشتت ودعم التعافي الشمولي والصامد.** وبالرغم من قاعدته الكبيرة من المانحين وتعدد خطته الإصلاحية، لا يزال الأردن يواجه تحديات في ضمان التركيز الاستراتيجي لمبادرات المانحين. وقد ساعدت مصفوفة الإصلاحات الخمسية بالفعل بصورة جزئية في معالجة بعض هذه التحديات. وتعزز منصة فريق عمل الأردن وسكرتارية دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية تلك الجهود، لكن هنالك حاجة لمزيد من الاهتمام خلال الفترة المتبقية من إطار الشراكة الاستراتيجية. وقد كان التنسيق بين البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ملحوظاً، وبالتحديد في إطار دولة متوسطة الدخل، مع التركيز على استجابة تنموية لأزمة اللجوء السوري المستمرة من خلال تحليلات وبرنامج مشتركة (بالتحديد حول دعم اللاجئين/المجتمعات المستضيفة بخصوص تنشيط المشاركة في سوق العمل، والخدمات البلدية، والحماية الاجتماعية). وتوجد فرصة لتعميق هذا التنسيق من خلال الرسائل والبرامج المشتركة لتعزيز تعافي شمولي وصامد.

51. **مع تنامي حجم المحفظة، تصبح أهمية التواجد على الأرض وبناء القدرات التنفيذي عبر المكونات الحكومية أكبر من أي وقت مضى.** فمع النمو السريع في محفظة مجموعة البنك الدولي في الأردن، بالإضافة إلى التحديات الجديدة بسبب قيود السفر التي فرضها كوفيد-19، لعب الكادر في مكتب عمان والإشراف الميداني دوراً بالغ الأهمية. وقد اتسع حجم فرق البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في عمان خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية. وستواصل مجموعة البنك الدولي توسيع تواجدها داخل المملكة لضمان التنفيذ الناجح للمساعدة الفنية والبرامج، وبناء قدرات الحكومة الأردنية في مجال التنفيذ. وخلال الفترة المتبقية من الإطار، توجد حاجة لمزيد من الاهتمام ببناء القدرات حول المحفظة لدى الحكومة الأردنية من أجل دعم وحدات تنفيذ المشاريع لدى الحكومة، بما في ذلك ما يتعلق بالإدارة المالية، والمشتريات، والإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، والمتابعة والتقييم، وإدماج النوع الاجتماعي، وغير ذلك من المسائل الفنية الهامة.

52. **إعطاء الأولوية وضمان الملائمة الاستراتيجية والنشر الواسع للخدمات الاستشارية والتحليلات.** حيث ساعدت الخدمات الاستشارية والتحليلات، بما في ذلك تلك الممولة من ميزانية البنك والصندوق الائتماني، على التوسع في برنامج مجموعة البنك الدولي خلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية. رغم ذلك، تحتاج أجنحة الخدمات الاستشارية والتحليلات في الأردن إلى ترتيب أفضل للأولويات وتركيز استراتيجي على عدد محدد من الخدمات الاستشارية والتحليلات الرئيسية التي يتم تحديدها بشكل مشترك ونشرها على نطاق واسع مع النظراء والشركاء لدى الجهة المستفيدة. ويجب أن يعمل ذلك على زيادة الحس بالملكية والمكانة والأثر لدى الحكومة الأردنية، حول أجنحة الخدمات الاستشارية والتحليلات لمجموعة البنك الدولي في الفترة المتبقية من عمر إطار الشراكة الاستراتيجية، وسيمهد الطريق لحزمة إقراض قوية وتصميم الإطار القادم للشراكة الاستراتيجية.

7. التعديلات على إطار الشراكة الاستراتيجية

53. لا يزال إطار الشراكة الاستراتيجية مهماً للغاية بالنسبة للأردن. وتعمل مراجعة الأداء والتعلم على تحديث الإطار بما يتماشى مع برنامج مجموعة البنك الدولي على خلفية استجابة الحكومة الأردنية لأزمة كوفيد-19 والخطط لتحقيق التعافي الشمولي والصامد، بما في ذلك التركيز على استحداث فرص العمل وتنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية. وستقوم هذه المراجعة للأداء والتعلم بإجراء التعديلات التالية: (أ) إضافة ركيزة ثالثة للإطار حول الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي الصامد، وتمديد فترة الإطار لعام واحد للتركيز على تنفيذ برامج الركيزة 3؛ (ب) شمول المزيد من الدعم البرامجي والمؤشرات لتعزيز تنفيذ الإصلاحات الرئيسية لإيجاد بيئة تمكينية للاستثمار واستحداث الوظائف. وستعمل المراجعة على تحديث إطار نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية لعكس الأنشطة الجديدة لمجموعة البنك الدولي التي تمت إضافتها منذ إطلاق الإطار وإدخال المزيد من المؤشرات الموجهة نحو النتائج لتتبع أفضل أداء وأثر البرنامج. وتشكل المراجعة، والتي جرى إعدادها في المرحلة النهائية من عمر إطار الشراكة الاستراتيجية، جسراً للتحضير للإطار القادم مع الأردن (السنوات المالية 2024-2029) في السنة المالية 2023.
54. تضيف لمراجعة الأداء والتعلم ركيزةً ثالثةً لإطار الشراكة الاستراتيجية: "جانحة كوفيد-19- دعم الاستجابة الفعالة والتعافي الصامد" وستمدد فترة تنفيذ الإطار لعام واحد (السنوات المالية 2017-2023) للتركيز على تنفيذ أنشطة الركيزة 3. حيث ستحدد هذه الركيزة أنشطة مجموعة البنك الدولي الهادفة للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المباشرة للأزمة (على سبيل المثال، الصحة، والتعليم، وفرص العمل، ودعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومبادرات الحماية الاجتماعية) والعمليات المقررة التي يجري التحضير لها لدعم التعافي الصامد واستحداث الوظائف. كما تم تصميم هذه الأنشطة كي تتماشى مع الخطة التنفيذية التأشيرية الجديدة للحكومة الأردنية (2021-2024) (انظر الشكل 7). وستبدأ الركيزة 3 بمعالجة التحدي المتمثل في البطالة لدى الشباب، والتي ستشكل مجالاً للتركيز الرئيسي في إطار الشراكة الاستراتيجية الجديد.
55. إدراكاً للطبيعة الممتدة للجائحة والوتيرة البطيئة لجهود التطعيم في الأردن، سيسمح التمديد لعام واحد لإطار الشراكة الاستراتيجية للحكومة الأردنية وفريق مجموعة البنك الدولي بالتركيز على تنفيذ أنشطة الركيزة 3 خلال السنتين الماليتين 2022-2023. ويواجه الأردن ارتفاعاً في عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 في العام 2021، مما أدى لفرص إغلاق جزئية واستمرار الآثار الاقتصادية والاجتماعية الشديدة وحالة عدم التيقن، مما يجعل التخطيط طويل المدى مع الحكومة الأردنية للتحضير لإطار الشراكة الاستراتيجية صعباً للغاية. وسيسمح تمديد الإطار لعام واحد لمجموعة البنك الدولي والحكومة الأردنية بالتركيز على وتقديم الدعم الملح للغاية بخصوص الاستجابة لكوفيد-19، والتعافي المبكر، ومواصلة الإصلاحات كجسر للتحضير للإطار القادم في السنة المالية 2023.
56. بموجب الركيزة 3، تقوم مراجعة الأداء والتعلم بإدخال خطة عمل لتوسيع الفرص الاقتصادية للمرأة كجزء من جهود التعافي. حيث ستضمن الخطة شمول العمليات المقررة لمجموعة البنك الدولي بموجب الركيزة 3 لأنشطة مستهدفة لتلبية الاحتياجات المختلفة للنوع الاجتماعي وتعزيز فرص العمل للنساء. كما ستشجع مجموعة البنك الدولي من مشاركة وقيادة النساء للتخطيط للتعافي وستوفر المساعدة الفنية والمدخلات التحليلية حول التعافي الشمولي والتقدم على صعيد مشاركة المرأة في سوق العمل. وستعتمد خطة العمل على تجربة صندوق المساواة بين الجنسين في الأردن وستستفيد منها كأداة من أجل: (أ) تحديد التوجه الاستراتيجي لأنشطة البنك حول التمكين الاقتصادي في المملكة، (ب) اختبار حلول مبتكرة على الأرض (انظر الملحق 6).
57. بموجب الركيزة 3، ستقوم مجموعة البنك الدولي بدعم التعافي الصامد مناخياً وإطلاق التقرير البلداني حول المناخ والتنمية، وخدمات استشارية وتحليلية رئيسية، لدعم السياسات والإصلاحات المرتكزة على البراهين للاقتصاد الأخضر، واستحداث الوظائف، وجذب رأس المال من القطاع الخاص. وسيعمل البرنامج الموجه نحو النتائج لبيئة شمولية وشفافية لتنظيم الأعمال لغايات الاستثمار والعمليات المقررة على تحقيق الاستفادة المثلى من النفقات العامة وتوافق حشد رأس المال من القطاع الخاص مع أهداف المناخ، بما يساعد في جذب التمويل للمناخ والاستثمار الأخضر لتعزيز المالية العامة. وسيساعد البرنامج الموجه نحو النتائج في تحويل الأزمة الحالية وجهود التعافي إلى فرص لإعادة التفكير في اقتصاد الأردن نحو الاستدامة على المدى الطويل. وسيكون الأردن من بين أوائل دول العالم في تجربة التقرير البلداني حول المناخ والتنمية. حيث سيوفر التقرير تحليلاً للمناخ في إطار الشراكة الاستراتيجية القادم وسيركز على التفاعل بين التنمية (بما في ذلك الحد من الفقر، واستحداث الوظائف، والنمو، والتفاوت)، والمناخ. كما سيساعد التقرير في تحديد القطاعات التي يمكن أن تخلق وظائف وتعاف على المدى القصير مع ضمان تحقيق التنمية الخضراء والصامدة والشمولية.
58. كما من المقترح إجراء مراجعة لرأس المال البشري حول تشغيل الشباب بموجب الركيزة 3 لتوفير المعلومات حول أجندة الإصلاح والتعافي في الأردن في المرحلة القادمة، والمزاوجة بين الاستثمارات والفرص الاقتصادية الجديدة مع الاهتمام بالموارد البشرية الضرورية لإعادة البناء بشكل أفضل. وسيكون للتأثيرات الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وتدابير السيطرة عليها تبعات كبيرة على رأس المال البشري في الأردن والذي سيتضاعف عبر الأجيال. وقد وصلت البطالة في صفوف الشباب إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يعتبر واحد من كل شابين أردنيين متعطلاً عن العمل. وستدعم هذه المراجعة الأردن في تقييم استراتيجيته للموارد البشرية وتعديلها بحسب مرحلة التعافي من كوفيد-19، بما في ذلك توفير المعلومات لبرنامج رئيسي للتشغيل كجزء من المشاريع المقررة لمجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2022

الشكل 7: الركيزة 3 الجديدة في إطار الشراكة الاستراتيجية



3.1 Improved response to immediate health and socioeconomic impacts of the COVID-19 crisis

3.2 Promotion of an inclusive and climate-resilient recovery

الاستجابة المباشرة/إعادة الهيكلة في السنة المالية 2020

- مشروع الاستجابة الطارئة لكوفيد-19؛ ومشروع المشاريع الناشئة المبتكرة لتقديم الدعم التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة الهشة؛ برنامج دعم إصلاح قطاع التعليم لمعالجة الآثار على النظام التعليمي.
- مشروع التحويلات النقدية الطارئة للاستجابة لكوفيد-19 لتقديم الدعم النقدي للأسر المستضعفة والعاملين في القطاع المنظم.
- **المشاريع المقررة في السنتين الماليتين 2021-2022**
- البرنامج الموجه نحو النتائج لبيئة شمولية وشفافية لتنظيم الأعمال لغايات الاستثمار (500 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ 250 مليون دولار أمريكي من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية) لتعزيز تنفيذ الإصلاحات وزيادة كمية وجودة الاستثمارات العامة والخاصة للتعافي المستجيب للمناخ.
- التمويل الإضافي لمشروع الاستجابة الطارئة لكوفيد-19 (60 مليون دولار أمريكي بما في ذلك البرنامج العالمي للتمويل الميسر) لشراء/نشر المطاعم.
- التمويل الإضافي لمشروع التحويلات النقدية الطارئة للاستجابة لكوفيد-19 (265 مليون دولار أمريكي كتمويل إضافي) لتقديم الدعم النقدي للأسر والعاملين المستضعفين.
- مشروع العمالة الريفية والتحول الغذائي الزراعي (75 مليون دولار أمريكي بما في ذلك البرنامج العالمي للتمويل الميسر) لمساعدة القطاع في التخفيف من الآثار المباشرة لأزمة كوفيد-19، مع تحقيق الأردن النمو في الأغذية الزراعية على المدى المتوسط إلى الطويل.
- **التحليلات/المساعدة الفنية: خطة عمل للتوسع في الفرص الاقتصادية للمرأة في جهود التعافي؛ التقرير البلدي حول المناخ والتنمية لدعم السياسات والبرامج للاقتصاد الأخضر، واستحداث الوظائف، وجذب الاستثمارات؛ ومراجعة رأس المال البشري للتركيز على فرص العمل للشباب في الأردن.**

59. كما تتضمن مراجعة الأداء والتعلم المزيد من الدعم والمؤشرات لتعزيز تنفيذ وأثر الإصلاحات الرئيسية لإيجاد بيئة تمكينية للاستثمار واستحداث فرص العمل، وتعزيز الاستدامة المالية. حقق الأردن تقدماً ملحوظاً على صعيد الإصلاحات، لكن هنالك حاجة لتركيز موجه نحو النتائج على مجالات الإصلاحات ذات الأولوية التي لم يتم التطرق لها من أجل معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والأسواق المفتوحة، وتحفيز الاستثمار كمحرك للتعافي والنمو. وسيشكل البرنامج الجديد الموجه نحو النتائج (قيد التحضير) ركيزة لدعم مجموعة البنك الدولي لمصفوفة الإصلاحات. وسيركز دعم المساعدة الفنية من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين لتحقيق النمو والعمليات المقررة على مجالات الإصلاحات ذات الأولوية المحددة من خلال تحديث مصفوفة الإصلاحات الخمسية والبرنامج التنفيذي التأشيري الحكومي الجديد (2021-2024). وخلال الفترة المتبقية من عمر إطار الشراكة الاستراتيجية، ستدعم مجموعة البنك الدولي سكرتارية دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والحكومة الأردنية لتحديد الأولوية وإدخال مؤشرات نتائج لنتائج أثر الإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، وتنفيذ قانون إدارة الاستثمارات العامة-الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونشر نظام الشراء الإلكتروني في الوزارات المعنية، والإصلاحات الهادفة لزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، والإصلاحات المتعلقة بنظام الحماية الاجتماعية، والإصلاحات الهادفة لتعزيز الاستدامة المالية في قطاعي المياه والطاقة. كما ستدعم المجموعة سكرتارية دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وضباط الارتباط للإصلاحات عبر الوزارات لإعداد استراتيجية لتجديد تحسين التشاور والتواصل حول الإصلاحات مع الجمهور، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وبالنظر إلى أهمية وجود إطار اقتصادي كلي مستدام لجذب الاستثمارات، سيواصل البنك أيضاً العمل بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي حول الإصلاحات المتعلقة بالجوانب المالية، والطاقة، والقطاع الخاص، والحماية الاجتماعية. وخلال الفترة المتبقية من عمر الإطار، ستتعاون مجموعة البنك الدولي مع المجتمع المدني والمجموعة الاستشارية للشباب لإعداد خارطة الطريق لإشراك المواطنين والشباب والتي سيتم ربطها مع التزامات شراكة الحكومة المفتوحة للإصلاحات الشمولية والمرتكزة على المواطن.

60. كما تم تحديث أهداف وإطار نتائج إطار الشراكة الاستراتيجية بناءً على تطور محفظة الأردن ونحو تدابير موجهة نحو النتائج. تم بالفعل تخطي العديد من مستهدفات المؤشرات للمشاريع الممولة من قبل البنك الدولي، وبالتالي تتم إضافة مؤشرات ومستهدفات جديدة لتتماشى مع البرنامج الموسع، بما في ذلك، على سبيل المثال، في مجال تعزيز نظام الحماية الاجتماعية. كما ستقوم مراجعة الأداء والتعلم بتعديل الهدف

2.1 كي يركز على "تعزيز الاستدامة المالية لقطاعي المياه والطاقة" والهدف 2.2 إلى "تحسين تقديم الخدمات التعليمية والصحية" لعكس البرامج التي تمت إضافتها في القطاع الصحي منذ بداية تنفيذ الإطار. كما يجري تحديث المؤشرات من خلال المزيد من التدابير الموجهة نحو النتائج وليس المخرجات. فضلاً عن ذلك، جرى تحديث إطار النتائج لعكس التوسع في برامج مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف في الأردن، والتي لم يتم تحديدها بالكامل في بداية تنفيذ الإطار. وستشكل هذه التحديثات على إطار النتائج مُدخلًا على تصميم الإطار القادم.

61. ستدعم مجموعة البنك الدولي جهود الحكومة الأردنية نحو الوصول إلى ميثاق جديد يقدم رؤية مستدامة وواقعية متوسطة إلى طويلة المدى للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة. وخلال الفترة المتبقية من عمر إطار الشراكة الاستراتيجية، ستركز مجموعة البنك الدولي شمول دعم اللاجئين والمجتمعات المستضيفة كجزء من جهود التعافي والإصلاح المستمر وبما يتفق مع ورقة السياسات للحكومة الأردنية حول تحديث خطة الاستجابة الأردنية للعام 2021. كما سيواصل البرنامج العالمي للتمويل الميسر العمل كأداة مبتكرة رئيسية لتزويد الأردن بالتمويل التمييزي للابتكارات التي تعود بالفائدة على اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة. وسيشكل إطار المشرق للنزوح وشراكة آفاق أدوات رئيسية للمساعدة في توفير المعلومات للمبادرات الجارية والمستقبلية لمجموعة البنك الدولي في الأردن لمعالجة الطبيعة الممتدة للأزمة السورية.

62. خلال الفترة المتبقية من عمر إطار الشراكة الاستراتيجية، سيتم إعطاء الأولوية لمجموعة استراتيجية من أنشطة الخدمات الاستشارية والتحليلات لدعم التعافي الصامد وجهود الإصلاحات، وتقديم ركيزة تحليلية للعمليات المقررة والإطار القادم. حيث ستشتمل الأنشطة الجوهرية للخدمات الاستشارية والتحليلات خلال الفترة المتبقية ما يلي: التقرير البلداني حول المناخ والتنمية ومراجعة رأس المال البشري كما هو مذكور أعلاه؛ وتقييم للفقر والذي يركز على آثار كوفيد-19 على اتجاهات الفقر؛ وسلسلة مراجعات الإنفاق العام. وستتوج هذه الخدمات الاستشارية والتحليلات الجوهرية بتحديث التشخيص البلداني المنهجي في الربع الثالث من السنة المالية 2022 كأساس للتحضير للإطار القادم في السنة المالية 2023. فضلاً عن ذلك، ستواصل مجموعة البنك الدولي المضي في الخدمات الاستشارية والتحليلات المتعلقة بالإصلاحات المدعومة من قبل الصندوق الائتماني متعدد المانحين على أساس مصفوفة الإصلاحات/البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة ومطالب الحكومة الأردنية. حيث سيتضمن ذلك مواصلة البرامج الجارية للأنشطة الاستشارية والتحليلات (على سبيل المثال، في الاستدامة المالية لقطاعي المياه والطاقة، والإصلاحات المتعلقة بالمشتريات الحكومية، والمنافسة، وبرنامج رحلة المستثمر، وممارسة أنشطة الأعمال، وتشخيص الأجور في القطاع العام، وإصلاحات نظام الحماية الاجتماعية) وفي مجالات المطالب الجديدة (على سبيل المثال، في النقل العام، واستراتيجية السياحة، والإصلاحات المراعية للمناخ، والتطوير الرقمي، والبيانات المفتوحة، والسياسة التجارية). كما ستواصل المجموعة تقديم الدعم إلى سكرتارية دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية حول التنسيق والإدارة والتنفيذ للإصلاحات على المستوى الكلي.

63. تعكف مجموعة البنك الدولي على إعداد عمليات مقررة للسنتين الماليتين 2022-2023 بالتشاور مع الحكومة الأردنية وبما يتوافق مع البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة الجديد (2021-2024) ومصفوفة الإصلاحات (انظر الجدول 2). وتتضمن المبادئ الرئيسية في إعداد وتحديد الأولوية للعمليات المقررة ما يلي: (أ) التركيز على التعافي الاقتصادي الشمولي والصامد وتنفيذ الإصلاحات؛ (ب) تحديد الأولوية للبرامج لحشد الاستثمار من القطاع الخاص من خلال أدوات الدعم من البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية/وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف؛ (ج) السعي لتقديم منح، وتمويل تمييزي، وضمانات، وحشد التمويل من القطاع الخاص، والفرص الإقليمية لحشد المزيد من التمويل التمييزي؛ (د) البناء على أساس العمل التحليلي. ومن خلال أدوات التنقيح هذه، يتم البحث في المجالات التالية مع غطاء تمويلي متوقع بمقدار 400 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير في السنتين الماليتين 2022-2023، بالإضافة إلى الضمانات، والتمويل المشترك للمنح، والتمويل من القطاع الخاص. وستعتمد مبالغ الإقراض الفعلية على عدد من العوامل، بما في ذلك أولويات الحكومة الأردنية، والمستجدات العالمية، وأداء الأردن، والمطالب من المقرضين الآخرين، والقدرة المالية لدى البنك الدولي.

الجدول 2: المجالات التأشيرية للسنتين الماليتين 2022-2023

السنة المالية	مجال المشروع	الأهداف التأشيرية
2022	السلسلة الجديدة لتمويل السياسات التنموية	مواصلة دعم مجموعة البنك الدولي لتحقيق تعافي اقتصادي شمولي وصامد/مستجيب للمناخ وتشجيع فرص العمل (مع التركيز على مشاركة المرأة في سوق العمل) بشرط وجود برنامج إصلاحي قوي.
2022	تعافي القطاع الخاص	دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتكيف مع الأثار المباشرة لكوفيد-19 ودعم قطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنمو في المستقبل.
2022	تشغيل الشباب وأسواق العمل	شمول برنامج دعم الأجور وتجربة نهج مبتكرة لمعالجة تحدي البطالة لدى الشباب (50%) من جانبي العرض والطلب.
2022	الصحة	دعم التوسع في التطعيم ضد كوفيد-19 وتعزيز النظام الصحي بشكل واسع.
2022	تعافي قطاع المياه	بحسب نتائج خارطة الطريق للاستدامة المالية لقطاع المياه، وتحسين حوكمة القطاع، وأداء المرافق، والخدمات، وخفض المياه التي لا تحقق إيرادات (البرنامج المشترك لمجموعة البنك الدولي/البرنامج الموجه نحو النتائج).
2022	النقل	تنفيذ إصلاحات في قطاع النقل العام، وتطوير ممرات اقتصادية، واستحداث الوظائف، وتحسين السلامة على الطرق (البرنامج المشترك لمجموعة البنك الدولي).
2023	تطوير السياحة	البناء على الاستراتيجية الوطنية للسياحة/نتائج البرنامج الموجه نحو النتائج للمزيد من الدعن للتعافي ونمو القطاع واستحداث فرص العمل (البرنامج المشترك لمجموعة البنك الدولي).
2023	قطاع الكهرباء وإعادة تمطيد الدين	بناءً على المساعدة الفنية والتحليلات لقطاع الطاقة، لدعم تخفيض الدين/وضع القطاع على مسار مستدام (البرنامج المشترك لمجموعة البنك الدولي).
2023	التنمية الحضرية/المدن الذكية	التركيز على التعافي الشمولي للاقتصاد الحضري، مع اتباع نهج إقليمي/شبه وطني (البرنامج المشترك لمجموعة البنك الدولي).
2023	المبادرات الإقليمية	البناء على التحليلات الإقليمية والتقارير البداني حول المناخ والتنمية، البرامج عبر الحدود أو الإقليمية في قطاعي المياه والطاقة.

64. ستتضمن المشاريع المقررة للسنتين الماليتين 2022-2023 تركيزاً قوياً على المزيد من التعزيز للشراكة بين البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف والاستثمار والنمو بقيادة القطاع الخاص، حيث ستواصل المجموعة دعم جهود الحكومة الأردنية في تنفيذ إصلاحات رئيسية لإيجاد بيئة تمكينية لاستثمارات القطاع الخاص (على سبيل المثال، المضي في الإصلاحات التنظيمية لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للشركات)؛ والمضي في تنفيذ قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وإقرار قانون فعال للمنافسة؛ والتنفيذ الكامل لتعليمات المشتريات الحكومية). وتعمل مؤسسة التمويل الدولية على الدفع بتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع احتمالية الحصول على الدعم من وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف، بينما ستواصل مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة البنك الدولي من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين والبرنامج الجديد الموجه نحو النتائج التقديم بشكل مشترك لأنشطة بناء القدرات والدعم المؤسسي لوحدة إدارة الاستثمارات العامة-الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعم الجهود لزيادة وتيرة وطموح المشاريع المقررة ضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن. وستقوم المجموعة بتحديد فرص لتوفير تمويل وضمانات ودعم برامجي تكميلي من البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف في القطاعات الواعدة، بما في ذلك النقل والمياه والطاقة والزراعة والسياحة، حيث يمكن أن يوفر الأساس للتحليلات والبرامج الجارية المعلومات للمبادرات المشتركة. كما يبحث البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مبادرة مشتركة للمدن الذكية والتي ستجمع مع بين التكنولوجيا والبنية التحتية والخدمات، وتشجع على التعافي الحضري، والشمول، وبيئة تنافسية لتطوير الأعمال. كما ستحدد النهج المشتركة للمجموعة فرصاً للتمويل المناخي للمشاريع المراعية للمناخ عبر كافة القطاعات.

65. مع تنامي حجم المحفظة، ستواصل مجموعة البنك الدولي الاستثمار في بناء القدرات التنفيذية عبر الجهات الحكومية. ومع النمو السريع لمحفظة المجموعة، سيقدم البنك مساعدة فنية مكثفة والإشراف الضروري لضمان نجاح تنفيذ البرامج الجديدة. وستدعم المجموعة لبرنامجاً تدريبياً وتوجيهياً عبر مكونات الحكومة الأردنية لكادر وحدات تنفيذ المشاريع الممولة من قبل مجموعة البنك الدولي حول المسائل المتعلقة بالمشتريات، والإدارة المالية، والمعايير الاجتماعية والبيئية، والمتابعة والتقييم، ومراعاة النوع الاجتماعي في العمليات.

66. مع تنامي حجم المحفظة عبر القطاعات والمناطق الجغرافية في الأردن، ستعمل مجموعة البنك الدولي تواصل أفضل حول نهج المجموعة "المركز على المواطنين" وستركز على تحسين المعيشة وسبل كسب الرزق لدى الأردنيين، وبالتحديد كجزء من جهود الاستجابة والتعافي من كوفيد-19. وبغرض التواصل بشكل أفضل حول دور المجموعة في الأردن ونتائج المشروع، كما ستقوم المجموعة بإعداد استراتيجية تواصل ستتضمن رسائل جوهرية حول الدعم الذي تقدمه المجموعة للأردن، ومحتوى تواصل/وسائل إعلام محسنة، ونشر أكثر استباقية لنتائج المشروع عبر الأردن، ومشاركة معززة للمجموعة مع المنافذ الإعلامية الوطنية والمحلية. وستعمل المجموعة على توسيع دور

وعضوية المجموعة الاستشارية للشباب لتشمل أصوات الشباب في تصميم الإطار القادم لاستراتيجية الشراكة، وتوفير معلومات لتصميم العمليات المقررة، وتعزيز الرصد الشبابي، وكجزء من جهود التواصل الموسعة.

67. **ستشكل الاستفادة من الشراكات لتحسين النتائج على المستوى البلدي أمراً بالغ الأهمية في المرحلة النهائية من تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية.** وستواصل منصة فريق عمل الأردن توفير إطار قوي لتوافق الجهود نحو تحقيق أجنحة التعافي الصامد، والنمو الشمولي، واستحداث الوظائف، واستدامة الدين في الأردن. وستتضم مجموعة البنك الدولي إلى الأمم المتحدة كرئيس مشترك لمجموعة الشركاء الإنسانيين والتنمية، والتي ستشكل أداة هامة لتنسيق التعافي الصامد ودعم الإصلاحات. وستسعى المجموعة إلى التشارك في عمل تحليلي رئيسي، بما في ذلك التقرير البلدي للمناخ والتنمية، ومراجعة رأس المال البشري، وخطة عمل النوع الاجتماعي، كأساس للبرامج المشتركة وترتيبات التمويل المشترك في السنتين الماليين 2022-2023.

VI. المخاطر التي تواجه برنامج إطار الشراكة الاستراتيجية

68. لا يزال تصنيف المخاطر في مراجعة الأداء والتعلم كما هو في إطار الشراكة الاستراتيجية مع الأردن باستثناء المخاطر البيئية والاجتماعية، والتي سيتم تغيير تصنيفها من معتدل إلى ملحوظ (انظر الجدول 3).

الجدول 3: تصنيفات المخاطر لأهداف إطار الشراكة الاستراتيجية في الأردن

فئة الخطورة	تصنيف إطار الشراكة الاستراتيجية	تصنيف مراجعة الأداء والتعلم
النواحي السياسية والحوكمة	معتدل	معتدل
الاقتصاد الكلي	ملحوظ	ملحوظ
الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	معتدل	معتدل
التصميم الفني للمشاريع أو البرامج	معتدل	معتدل
القدرة المؤسسية حول التنفيذ والاستدامة	معتدل	معتدل
الجوانب الامتثالية (الإدارة المالية والمشتريات)	معتدل	معتدل
الجوانب البيئية والاجتماعية	معتدل	ملحوظ
أصحاب المصلحة	معتدل	معتدل
أخرى	مرتفع	مرتفع
إجمالي	ملحوظ	ملحوظ

69. **المخاطر المتعلقة بالسياسات والحوكمة.** ستواصل حالة عدم التيقن والمخاطر ضمن منطقة تشهد تقلبات بالإضافة على المخاطر حول التوقعات بشأن المساعدات الخارجية فرض ضغوط على الأردن على المدى القصير والمتوسط، وستبقى المخاطر المتعلقة بالسياسات والحوكمة معتدلة. وخلال فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، واجه الأردن العديد من موجات الاضطرابات الاجتماعية بالإضافة إلى العديد من التغييرات على مستوى الحكومة. وقد يؤدي هذا الوضع المحلي المتغير والآثار الاقتصادية والاجتماعية لكوفيد-19 إلى إضعاف الالتزام بإجراء إصلاحات هيكلية تلقي الدعم من البرامج المتوقعة لمجموعة البنك الدولي. وستعمل المجموعة بشكل استراتيجي على انتهاز الفرص في مجالات إصلاحية مختارة تعزز من صمود الأردن أمام الصدمات، وتضع الاقتصاد على مسار الاعتماد على الذات، وتعزز من الشفافية والمساءلة. كما ستواصل المجموعة رصد الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة في المنطقة وستحافظ على المرونة في تكييف البرامج بحسب الضرورة. وسيتم إجراء تقييم للمخاطر والصمود كجزء من التشخيص البلدي المنهجي في السنة المالية 2022 كتحليل أكثر عمقاً للاقتصاد السياسي لتوفير المعلومات لإطار الشراكة الاستراتيجية القادم.

70. **المخاطر الاقتصادية الكلية.** في ضوء استمرار المخاطر الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، من المقترح بقاء تصنيف المخاطر الاقتصادية الكلية على أنها ملحوظة. ويعكس هذا التصنيف الحالة الواضحة من عدم التيقن حول سرعة التعافي الاقتصادي في العام 2021، والتي لن ترتبط فقط بوتيرة التطعيم في الأردن فحسب، بل أيضاً على المستوى العالمي. ولا تزال المطالبات الطارئة، خصوصاً في قطاع الطاقة، تشكل خطراً اقتصادياً كبيراً بارزاً كما سيتوجب على الأردن مواصلة إدارة التداعيات من المنطقة المتقلبة، وتحديات تدفق اللاجئين السوريين. وحتى الآن، ساعد التمويل الخارجي المقدم من قبل المانحين وإصدار سندات اليوروبوند في أواخر العام 2020 في التخفيف من هذه المخاطر التمويلية على المدى القصير. رغم ذلك، ومن أجل المساعدة في التخفيف من هذه المخاطر على المدى المتوسط إلى الطويل، سيواصل برنامج مجموعة البنك الدولي تقديم المساعدة والبرامج المتعلقة بالإصلاحات واستدامة الدين. كما ستواصل المجموعة التنسيق مع صندوق النقد الدولي حول برنامج تسهيل الصندوق الممدد، في مجالات الدعم المشترك للأجندة الإصلاحية في الأردن. وقد أشارت الاتفاقية على مستوى الخبراء حول المراجعة الثانية لصندوق البنك الدولي بتاريخ 30 آذار 2021 إلى أن برنامج الصندوق في الأردن لا يزال على الدرب الصحيح بشكل كبير، مع إحراز تقدم قوي على صعيد الإصلاحات الرئيسية. وستستفيد مجموعة البنك الدولي من مختلف أدوات التمويل، وحشد المنح والضمانات والتمويل من القطاع الخاص للتخفيف من العبء على الموازنة العامة في الأردن.

71. **المخاطر البيئية والاجتماعية.** ضمن مراجعة الأداء والتعلم، سيتم تغيير تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية من معتدل إلى ملحوظ

للفترة المتبقية من عمر إطار الشراكة الاستراتيجية مع إبداء اهتمام خاص بتنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي. ومع إدخال الإطار البيئي والاجتماعي مؤخراً، تخطط مجموعة البنك الدولي لتنفيذ أنشطة تدريب وبناء قدرات للجهات المنفذة ودعم استراتيجية التواصل لضمان تمكن النظراء لدى الجهة المتعاملة من إعداد ورصد الجوانب البيئية والاجتماعية للبرنامج في الأردن.

72. **المخاطر الأخرى (المخاطر المتعلقة بكوفيد-19).** تشكل جائحة كوفيد-19 واستمرار أوجه عدم التيقن حيال تطورها خطراً متواصلاً كبيراً على الآفاق الاقتصادية والاجتماعية للأردن ويعتبر تصنيف هذه المخاطر (المركزة على المخاطر المرتبطة بكوفيد-19) مرتفعاً. حيث تهدد الزيادات الحادة في عدد حالات كوفيد-19 في الأردن، والإغلاقات المستهدفة، واستمرار المسائل المتعلقة بالتردد في أخذ المطعم والعوائق أمام توفير المطاعم تحقيق تعاف مبكر. وتتضمن المخاطر الأزمات المالية وتزايد الدين، والمزيد من الانخفاض في أسعار السلع، والآثار المتواصلة على الأسر المستضعفة، والعمال، والشركات، والنمو، وفرص العمل. ومن أجل معالجة هذه المخاطر، قامت مجموعة البنك الدولي بإضافة الركيزة 3 إلى إطار الشراكة الاستراتيجية لدعم جهود الحكومة الأردنية في التخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المباشرة للأزمة (على سبيل المثال، الصحة/المطعم، والتعليم، وفرص العمل، ودعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومبادرات الحماية الاجتماعية) ودعم تحقيق تعاف شمولي وصامد مناخياً.

الملحق 1: إطار النتائج المحدث لإطار الشراكة الاستراتيجية مع الأردن

الركيزة 1: تعزيز الظروف لنمو أقوى بقيادة القطاع الخاص وتحسين فرص العمل للجميع	
<p>في بداية تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، شهد الاقتصاد الأردني تباطؤاً عقب 4 سنوات متتالية من النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى استمرار انعدام الأمن الإقليمي. ويواصل الأردن جذب عدد قليل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات القطاع الخاص قياساً بالنتائج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة، ويوجد افتقار لاستحداث الوظائف على نطاق واسع وتقسيم لسوق العمل. وفاقمت الصدمة الاقتصادية غير المسبوقة بفعل أزمة كوفيد-19 من أوجه الضعف الهيكلية الحالية في الاقتصاد والتحديات الاجتماعية العالقة، وفرضت ضغطاً على الموقف الاقتصادي الكلي الهش للبلاد. وقد استغرقت الإصلاحات بعض الوقت لتنفيذها وبالتالي لم يكن لها أثر على مسار النمو في الأردن.</p>	
الهدف 1.1: تحسن الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين	
<p>المنطق وراء المبادرة: في بداية تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية، شهد الاقتصاد الأردني تباطؤاً بسبب انعدام الأمن الإقليمي والتدفق غير المسبوق للاجئين. وكان من المتوقع أن يتحسن معدل النمو، لكنه بقي دون المستوى المطلوب لتلبية فرص العمل المطلوبة للمجتمعات المستضيفة واللاجئين. وسواصل مجموعة البنك الدولي المساعدة في دعم استجابة دولية منسقة لأزمة اللاجئين مع التركيز على توسيع الوصول إلى الفرص الاقتصادية والوظائف للأردنيين واللاجئين، والتطرق إلى قلة المطابقة بين المهارات والوظائف في سوق العمل وتشجيع زيادة مشاركة النساء والشباب في القوى العاملة.</p>	
مؤشرات إطار الشراكة الاستراتيجية	برنامج مجموعة البنك الدولي
<p>المؤشر 1: عدد تصاريح العمل الصادرة للاجئين السوريين (من بينهم سيدات) المعيار: 6,000 (2016) (من بينهم 260 سيدة) المستهدف: 90,000 (2023) (من بينهم 5,000 سيدة)</p> <p>المؤشر 2: عدد أيام العمل المستحدثة من خلال برامج الأشغال العامة التي تتطلب قدرأ كبيراً من العمالة المعيار: 9 (2016) المستهدف: 110,000 (2023)</p> <p>المؤشر 3: عدد أنشطة العمل من المنزل المؤسسة والمسجلة رسمياً (من بينها المملوكة من قبل نساء؛ مملوكة من قبل لاجئين سوريين) المعيار: 1,000 نشاط أعمال (من بينها 1,000 مملوكة من قبل نساء؛ 100 مملوكة من قبل لاجئين سوريين) (2021) المستهدف: 5,500 نشاط أعمال (من بينها 3,300 مملوكة من قبل نساء؛ 550 مملوكة من قبل لاجئين سوريين) (2023)</p> <p>المؤشر 4: نسبة الزيادة في معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة المعيار: 14% (2021) المستهدف: 15% (2023)</p>	<p>مستمر:</p> <ul style="list-style-type: none"> البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية/البرنامج العالمي للتمويل الميسر) - P159522 البرنامج الثاني لتمويل السياسات التنموية لتحقيق النمو المتكافئ واستحداث فرص العمل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) - P168130 مشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي (الصندوق الائتماني متعدد المانحين) - P147689 <p>الخدمات الاستشارية والتحليلية:</p> <ul style="list-style-type: none"> إعداد استراتيجية النزوح في منطق المشرق شراكة الأردن لجاهزية الأسواق منصة الاستثمار والمطابقة للاجئين السوريين صندوق المساواة بين الجنسين في منطقة المشرق
الهدف 1.2: تحسن البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستثمارات العامة والخاصة	
<p>المنطق وراء المبادرة: تشكل التغييرات المتكررة في أنظمة الأعمال وتطبيقها غير المتسق عوامل توضح السبب وراء تدني ثقة المستثمرين وتدني مستويات استثمارات القطاع الخاص في الأردن. وسواصل مجموعة البنك الدولي دعم التدابير الهادفة إلى تعزيز قابلية التوقع للبيئة التشريعية بخصوص الاستثمار، بالإضافة إلى اتباع نهج شفاف ومتسق تجاه إدارة الاستثمارات العامة لدعم زيادة الاستثمارات العامة والخاصة.</p>	
مؤشرات إطار الشراكة الاستراتيجية	برنامج مجموعة البنك الدولي
<p>المؤشر 1: حصة القوانين والأنظمة الناضجة للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لعملية فعالة من إشعار الجمهور والتشاور معه وتتضمن آلية للتظلمات المعيار: 0% (2016) المستهدف: 50% (2023)</p> <p>المؤشر 2: نسبة المشاريع الاستثمارية الكبيرة (فوق 15 مليون دولار أمريكي) والتي تستخدم إطار تقييم مشاريع إدارة الاستثمارات العامة-الشراكة بين القطاعين العام والخاص المعيار: 0% (2021) المستهدف: 100% (2023)</p>	<p>مستمر:</p> <ul style="list-style-type: none"> البرنامج الثاني لتمويل السياسات التنموية لتحقيق النمو المتكافئ واستحداث فرص العمل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) - P168130 مشروع تعزيز إدارة الإصلاحات في الأردن (الصندوق الائتماني متعدد المانحين لتحقيق النمو في الأردن) - P171965 مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البرنامج العالمي للتمويل الميسر) - P170669 <p>مقررن:</p> <ul style="list-style-type: none"> البرنامج الموجه نحو النتائج لبيئة شمولية وشفافية لتنظيم الأعمال

لغايات الاستثمار - P175662 (السنة المالية 2021)

<p>الخدمات الاستشارية والتحليلات:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● مراجعة الإنفاق العام المالي في الأردن ● الدعم المؤسسي وبناء القدرات التنظيمية لإدارة الاستثمارات العامة- الشركات بين القطاعين العام والخاص والالتزامات المالية والمطلوبات المؤقتة ● تعزيز إدارة الإصلاحات ● دعم تنفيذ تعليمات المشتريات الحكومية ● تعميق الإصلاحات حول الاستثمار الأجنبي المباشر <p>مؤسسة التمويل الدولية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● المشروع المتكامل لإصلاح تسجيل وترخيص الشركات ● إصلاح تصاريح الإنشاءات في أمانة عمان الكبرى ● تنفيذ قانون الإعسار ● الخدمات الاستشارية حول ممارسة أنشطة الأعمال 	<p>المؤشر 3: نسبة خدمات الدفع الحكومي المتاحة من خلال الدفعات الرقمية المعيار: 0 (2020) المستهدف: 80% (2023)</p> <p>المؤشر 4: خفض الوقت والتكاليف على الشركات للالتزام بعمليات التسجيل والترخيص</p> <p>المعيار: تستتبع عمليات تسجيل الشركات ونظام التراخيص تكاليف كبيرة (2021) المستهدف: عملية تسجيل الشركات الجديدة متكاملة ورقمية وإلكترونية ودون اتصال بشري بالكامل باستخدام النظام المتكامل لتسجيل الشركات (2023)</p>
--	---

الهدف 1.3: زيادة الوصول إلى التمويل وتنمية المهارات

المنطق وراء المبادرة: تم تحديد عدم كفاية الوصول إلى التمويل بشكل متسق كأحد العوائق أمام تحقيق النمو واستحداث فرص العمل بقيادة القطاع الخاص. وستواصل مجموعة البنك الدولي تعزيز قدرات المؤسسات البنكية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر لزيادة الوصول إلى التمويل من قبل الشركات متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتقديم منتجات جديدة في الأسواق غير المخدومة مع التركيز بشكل خاص على رواد الأعمال من النساء والشباب. كما ستواصل المجموعة البحث في دعم مستقبلي محتمل لسوق حقوق الملكية في المشاريع الناشئة والشركات ذات النمو المرتفع والتي تملك مؤشرات واعدة على استحداث فرص العمل.

<p>برنامج مجموعة البنك الدولي</p> <p><u>مستمر:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● مشروع صندوق المشاريع الناشئة المبتكرة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P161905 ● مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P170669 <p><u>الخدمات الاستشارية والتحليلات:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● الخدمات الاستشارية حول التمويل والتنافسية في الأردن ● السياسات الاقتصادية للمنافسة ● الحوار التنموي الرقمي في منطقة المشرق ● صندوق المساواة بين الجنسين في منطقة المشرق <p>مؤسسة التمويل الدولية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● مؤسسة تمويلكم للشركات متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة للنساء ● الشركة الأردنية للتمويل الأصغر ● بنك المال الأردني ● بنك الاتحاد ● شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ● شركة فينكا للتمويل الأصغر في الأردن 	<p>مؤشرات إطار الشراكة الاستراتيجية</p> <p>المؤشر 1: حجم رأس مال حقوق الملكية الخاصة المحشود للمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المعيار: 0 دولار أمريكي (2021) المستهدف: 70 مليون دولار أمريكي (2023)</p> <p>المؤشر 2: عدد الشركات المستفيدة التي تتلقى تمويلاً من خلال المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي (من بينهم نساء؛ وشباب) المعيار: 0 (2021) المستهدف: 150 (25% منها مملوكة من قبل نساء؛ 30% منها مملوكة من قبل شباب) (2023)</p> <p>المؤشر 3: عدد المستفيدين، من بينهم الذين تلقوا التدريب على المهارات الرقمية لقابلية التوظيف، والإبلاغ عن فرص كسب دخل جديدة (من بينهم نساء؛ ولاجئين سوريين) المعيار: 0 (2021) المستهدف: 8,000 (من بينهم 2,400 سيدة؛ 1,200 من اللاجئين السوريين) (2023)</p> <p>المؤشر 4: عدد الطلبة (الصفوف 7-12) ممن يتلقون مناهج حول المهارات الرقمية في المدارس (من بينهم إناث؛ وسوريين) المعيار: 0 (من بينهم نساء؛ وسوريين) (2021) المستهدف: 150,000 (75,000 سيدة؛ 9,000 سوري) (2023)</p>
--	---

الركيزة 2: تحسين المساواة والجودة في تقديم الخدمات

يعتبر تنامي التفاوت في الوصول وتدهور جودة تقديم الخدمات من المعوقات الرئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. وقد تفاقمت هذه التحديات بفعل تدفق اللاجئين السوريين وأزمة كوفي-19. وستواصل مجموعة البنك الدولي دعم جهود الحكومة الأردنية لتحسين المساواة والجودة في الخدمات الحكومية مع معالجة الاختلالات في التنمية بين الأقاليم- وهي جميعاً جوانب جوهرية لتجديد العقد الاجتماعي.

الهدف 2.1: تعزيز الاستدامة المالية لقطاعي المياه والطاقة

Intervention logic: The Syria crisis has exacerbated pre-existing concerns over access to water and energy and the quality of service
المنطق وراء التدخل: أدت الأزمة السورية إلى مفاضة مشكلات موجودة سلفاً حول الوصول إلى المياه والطاقة وجودة تقديم الخدمات. وأدى الطلب المتزايد إلى انقطاع في إمدادات

المياه ومستويات غير مستدامة من الاستخراج من المياه الجوفية. وستواصل مجموعة البنك الدولي دعم عدد من الإصلاحات في مجال استدامة قطاعي الطاقة والمياه لضمان إدارة المصادر بشكل كفاء وتوزيع التكاليف بشكل منصف.

برنامج مجموعة البنك الدولي	مؤشرات إطار الشراكة الاستراتيجية
<p>مستمر:</p> <ul style="list-style-type: none"> • البرنامج الثاني لتمويل السياسات التنموية لتحقيق النمو المتكافئ واستحداث فرص العمل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P168130 • الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص الاقتصادية- TF073270 <p>مقرر:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قطاع المياه- P176619 (السنة المالية 2022) • مشروع إصلاح قطاع الكهرباء وإعادة تميط الدين- P171296 (السنة المالية 2022) <p>الخدمات الاستشارية والتحليلات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مبادرة المياه العابرة للحدود في منطقة المشرق • خارطة الطريق للاستدامة المالية في قطاع المياه • الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء في الأردن • الصندوق الائتماني متعدد المانحين لنمو الطاقة في الأردن <p>مؤسسة التمويل الدولية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأخوات السبع • شركة فوتواتيو لمشاريع الطاقة المتجددة • مشروع بينونة للطاقة الشمسية (مصدر) • شركة مشروع رياح الأردن للطاقة المتجددة (الطفيلة) • شركة عبور للطاقة المتجددة • شركة محطة دايهان <p>وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مشروع محطة السمر لتقنية المياه العادمة • محطة الطاقة في الزرقاء • محطة الطاقة الشمسية في الأردن (تم إلغاء الضمان في السنة المالية 2020) • محطة شركة أدنيوم للطاقة (تم إلغاء الضمان في السنة المالية 2020) 	<p>المؤشر 1: اعتماد خارطة الطريق للاستدامة المالية لقطاع المياه للأعوام 2021-2025 من قبل مجلس الوزراء. المعيار: لا (2021) المستهدف: نعم (2023)</p> <p>المؤشر 2: استرداد التكلفة لنفقات التشغيل والصيانة من تعرفات قطاع المياه والرسوم الأخرى (كما هو معلن في القوائم المالية السنوية لسلطة المياه الأردنية كإيرادات/نفقات تشغيلية مباشرة) المعيار: 77% (2021) المستهدف: 85% (2023)</p> <p>المؤشر 3: خفض في مؤشر دعم تعرفه الكهرباء المعيار: 25.5% (2016) المستهدف: 21% أو أقل (2023)</p>
الهدف 2.2: تحسين تقديم الخدمات التعليمية والصحية	
<p>المنطق وراء المبادرة: لا يزال تدفق اللاجئين السوريين بشكل ضغطاً على الأنظمة التعليمية والصحية، مما يؤثر سلباً على الوصول والجودة. ويشكل إدخال نظام الفترتين في المدارس الحكومة لاستيعاب العدد الكبير من اللاجئين السوريين، والحاجة للمزيد من الغرف الصفية، والمدارس، ومواد التعلم الأساسية خطراً بتدهور ممتد في المخرجات التعليمية ويفرض ضغطاً إضافياً على جودة الخدمات التعليمية. كما فرضت جائحة كوفيد-19 ضغطاً إضافياً على جودة خدمات النظام الصحي في الأردن. وستواصل مجموعة البنك الدولي دعم التدابير الهادفة للتطرق إلى تقديم الخدمات التعليمية ودعم جهود الحكومة في تحسين جودة تقديم الخدمات في القطاع الصحي.</p>	
برنامج مجموعة البنك الدولي	مؤشرات إطار الشراكة الاستراتيجية

<p>مستمر:</p> <ul style="list-style-type: none"> البرنامج الموجه نحو النتائج لدعم إصلاح قطاع التعليم في الأردن (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P162407 المشروع الصحي الطارئ (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)/البرنامج العالمي للتمويل الميسر)- P163387 <p>مقرر:</p>	<p>المؤشر 1: عدد الأطفال من كل الجنسين من الأردنيين واللاجئين السوريين الملتحقين في المدارس المستهدفة في التعليم الأساسي، والصف الثاني من رياض الأطفال، والتعليم الثانوي المعيار: 134,000 (2021) المستهدف: 155,000 (2023)</p> <p>المؤشر 2: قيام وزارة التربية والتعليم باعتماد نظام لتوكيد الجودة في المدارس الحكومية والخاصة للصف الثاني من رياض الأطفال والذي يتوافق بشكل كامل مع الممارسات الدولية الفضلى في مجال نظم توكيد الجودة لمدارس الصف الثاني من رياض الأطفال</p>
<ul style="list-style-type: none"> التوسع في التطعيم ضد كوفيد-19 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البرنامج العالمي للتمويل الميسر)- P176666 (السنة المالية 2022) <p>الخدمات الاستشارية والتحليلات:</p> <ul style="list-style-type: none"> دعم مبادرات التعلم في منطقة المشرق بالأنشطة التحليلية مؤسسة التمويل الدولية: كلية لمينوس للتعليم والتدريب الفني والمهني 	<p>المعيار: لا (2021) المستهدف: نعم (2023)</p> <p>المؤشر 3: المحافظة على عدد الخدمات الصحية المقدمة في مرافق الرعاية الصحية الثانوية التابعة لوزارة الصحة للفئات السكانية المستهدفة (من بينهم أردنيين وسوريين من كلا الجنسين)</p> <p>المعيار: 1,905,000 (من بينهم 792,000 من الذكور الأردنيين؛ 1,009,000 من الإناث الأردنيات؛ 46,000 من الذكور السوريين؛ 58,000 من الإناث السوريات) (2021) المستهدف: 1,905,000 (من بينهم 792,000 من الذكور الأردنيين؛ 1,009,000 من الإناث الأردنيات؛ 46,000 من الذكور السوريين؛ 58,000 من الإناث السوريات) (2023)</p>
الهدف 2.3: تحسين تقديم الخدمات البلدية	
<p>المنطق ورائ المبادرة: أثر تدفق اللاجئين السوريين بشكل ملحوظ على قدرة جودة تقديم الخدمات في البلديات والمجتمعات المستضيفة في الأردن. وستواصل مجموعة البنك الدولي تقديم الدعم لضمان إدماة البلديات لمعايير تقديم الخدمات في ظل استيعابها لعدد مرتفع من اللاجئين وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المحلية.</p>	
<p>برنامج مجموعة البنك الدولي</p> <p>مستمر:</p> <ul style="list-style-type: none"> مشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي (صندوق ائتماني)- P147689 	<p>مؤشرات إطار الشراكة الاستراتيجية</p> <p>المؤشر 1: العدد الإجمالي للمشاريع ذات الأولوية لتقديم الخدمات أو البنية التحتية المجتمعية المنفذة من قبل البلديات المشاركة المعيار: 90 (2021) المستهدف: 190 (2023)</p> <p>المؤشر 2: عدد البلديات التي لديها خطط للاستثمار الرأسمالي المعيار: 0 (2016) المستهدف: 16 (2023)</p>
الركيزة 3: جائحة كوفيد-19- دعم الاستجابة الفعالة والتعافي الصامد	
<p>تعرض الاقتصاد الأردني لضربة قوية بفعل جائحة كوفيد-19 وسط تدني النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وتنامي الدين. وستدعم هذه الركيزة الجديدة استجابة الحكومة الأردنية لأزمة كوفيد-19 وخطط التعافي الصامد والشمولي. وستساعد برامج الركيزة 3 في معالجة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المباشرة للأزمة (تعزيز النظم الصحية، والتعليم، وفرص العمل، ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستحداث الوظائف، والحماية الاجتماعية) بالإضافة على تشجيع التعافي المبكر من خلال الاستثمارات العامة والخاصة، واستحداث الوظائف في القطاعات الرئيسية، والتدخلات المراعية للمناخ لإعادة البناء بشكل أفضل.</p>	
الهدف 3.1: تحسين الاستجابة للآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المباشرة لأزمة كوفيد-19	
<p>المنطق ورائ المبادرة: من خلال إنفاذ إغلاق صارم تم تطبيق تدابير مستهدفة، حاولت الحكومة الأردنية التخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 لكنها واجهت موجةً ثالثة من الإصابات في العام 2021. كما فرضت الزيادة مؤخراً في نسب الإصابة في الأردن عبئاً إضافياً على الاقتصاد والقطاع الصحي. وسيدعم برنامج مجموعة البنك الدولي الحكومة الأردنية من خلال تمويل المطاعيم للجميع، وتعزيز قدرة النظام الصحي على الاستجابة، وتقديم الدعم للحماية الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية الطارئة للأسر والعمال المستضعفين.</p>	
<p>برنامج مجموعة البنك الدولي</p> <p>مستمر:</p> <ul style="list-style-type: none"> الاستجابة الطارئة لكوفيد-19 (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P173972 مشروع التحويلات النقدية الطارئة للاستجابة لكوفيد-19 (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)/الصندوق الائتماني متعدد المانحين لتحقيق النمو في الأردن)- P173974 	<p>مؤشرات إطار الشراكة الاستراتيجية</p> <p>المؤشر 1: عدد المستشفيات التي تتقيد بإدارة حالات كوفيد-19 بحسب بروتوكول منظمة الصحة العالمية (عدد) المعيار: 0 (2021) المستهدف: 32 (2023)</p> <p>المؤشر 2: نسبة السكان الذين تلقوا التطعيم الكامل بحسب الدليل الوطني للتطعيم ضد كوفيد-19 من خلال مشروع مجموعة البنك الدولي المعيار: توسع بنسبة 0% من خلال دعم مجموعة البنك الدولي (2021)</p>

<ul style="list-style-type: none"> المشروع الصحي الطارئ (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)/البرنامج العالمي للتمويل الميسر)- P163387 البرنامج الموجه نحو النتائج لدعم إصلاح قطاع التعليم في الأردن (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P162407 <p>مقرر:</p> <ul style="list-style-type: none"> التمويل الإضافي لمشروع الاستجابة الطارئة لكوفيد-19- P176862 (السنة المالية 2021) التوسع في التطعيم ضد كوفيد-19 والوقاية والسيطرة على أمراض مختارة- P176666 (السنة المالية 2022) 	<p>المستهدف: توسع بنسبة 20% من خلال دعم مجموعة البنك الدولي (2023)</p> <p>المؤشر 3: عدد الأسر التي تتلقى الدعم النقدي من خلال مشروع التحويلات النقدية الطارئة لكوفيد-19 (العدد الإجمالي للأفراد؛ من بينهم الأسر التي تترأسها نساء؛ ومن بينهم من تلقوا الدعم بوساطة وسيلة رقمية) المعيار: 0 (2021)</p>
<ul style="list-style-type: none"> مشروع التعافي والصمود للقطاع الخاص في وجه كوفيد-19- P175420 (السنة المالية 2022) مشروع الممر الاقتصادي الرئيسي- P170944 (السنة المالية 2022) <p><u>الخدمات الاستشارية والتحليلات:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> تعزيز الاستعداد/الاستجابة للجائحة والنظم الصحية في منطقة المشرق التقاعد، وشبكات الأمان الاجتماعي، والعمال، ومشروع رأس المال البشري في منطقة المشرق <p>مؤسسة التمويل الدولية:</p> <ul style="list-style-type: none"> الدعم التمويلي ضمن المسار السريع بموجب كوفيد-19؛ تتألف استجابة المؤسسة من 4 تسهيلات تمويلية: (أ) دعم الصناعات الحيوية؛ (ب) المحافظة على تدفق التجارة؛ (ج) مساعدة العملاء على دفع فواتيرهم؛ (د) دعم البنوك المحلية. 	<p>المستهدف: 185,000 أسرة (950,000 فرد؛ من بينهم 9% أسر تترأسها نساء؛ الاستلام بواسطة وسيلة رقمية بنسبة 100%) (2023)</p> <p>المؤشر 4: إعداد وتبني وزارة التربية والتعليم لاستراتيجية لتعميم التعلم المدمج، وبشكل متكافئ بين الجنسين ويشمل المجتمعات المهمشة المعيار: لا (2021) المستهدف: نعم (2023)</p>
<p>الهدف 3.2: تشجيع التعافي الشمولي والصامد مناخياً*</p> <p>يتم التحضير للمشاريع المرتبطة بهذه المؤشرات في السنة المالية 2021؛ وسيتم شمول المزيد من التدابير الموجهة نحو النتائج في إطار الشراكة الاستراتيجية القادم.</p>	
<p>المنطق وراء المبادرة: أثرت الجائحة على الاقتصاد الأردني، خصوصاً في قطاعي الخدمات والأغذية الزراعية، والذين شهدا تراجعاً في المخرجات. وستقدم مجموعة البنك الدولي تمويلاً متوسطاً إلى طويل المدى لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي، مع العمل على بناء الصمود في وجه الأزمات المستقبلية، بما في ذلك الأزمات المناخية. وستواصل مؤسسة التمويل الدولية دعم زيادة الاستثمار الخاص في توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة للمساعدة في تنويع مزيج الطاقة لدعم الاقتصاد الصامد مناخياً.</p>	

<p>مقرر:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● البرنامج الموجه نحو النتائج لبيئة شمولية وشفافية لتنظيم الأعمال لغايات الاستثمار - P175662 (السنة المالية 2021) ● مشروع العمالة الريفية والتحول الغذائي الزراعي- P167946 (السنة المالية 2021) ● مشروع التعافي والصمود للقطاع الخاص في وجه كوفيد-19- P175420 (السنة المالية 2022) <p><u>الخدمات الاستشارية والتحليلات:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● Enabling Climate Actions in Mashreq ● تمكين الإجراءات المناخية في منطقة المشرق ● التحول في قطاع الأغذية الزراعية في منطقة المشرق ● تقييم الفقر في الأردن ● برنامج الفقر والرخاء المشترك في منطقة المشرق ● المناخ <p>مؤسسة التمويل الدولية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الأخوات السبع ● شركة فوتواتيو لمشاريع الطاقة المتجددة ● مشروع بينونة للطاقة الشمسية (مصدر) ● شركة مشروع رياح الأردن للطاقة المتجددة (الطفيلة) ● شركة عبور للطاقة المتجددة ● شركة محطة دايهان 	<p>المؤشر 1: خفض مكافئ انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من مصادر الطاقة المتجددة المعيار: 28,147 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون (2015) المستهدف: 122,912 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون (2020)</p> <p>المؤشر 2: إعداد وتفعيل نظام لحوكمة تمويل المناخ المعيار: لا (2021) المستهدف: نعم (2023)</p> <p>المؤشر 3: حجم الإيرادات السنوية الإضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة المدعومة من خلال تمويل مجموعة البنك الدولي المعيار: 0 (2021) المستهدف: 10 مليون دولار أمريكي (2023)</p> <p>المؤشر 4: عدد الوظائف المستحدثة في قطاع الأغذية الزراعية (مقسمة حسب النوع الاجتماعي والشباب) المعيار: 0 (2021) المستهدف: 2,500 (من بينهم، 1,250 سيدة؛ 1,250 شاب) (2023)</p>
---	---

الملحق 2: مصفوفة التغييرات على إطار النتائج الأصلي لإطار الشراكة الاستراتيجية

المسوغ للتغيير	المؤشرات المعدلة لإطار الشراكة الاستراتيجية	المؤشرات الأصلية لإطار الشراكة الاستراتيجية
الركيزة 1: تعزيز الظروف لنمو أقوى بقيادة القطاع الخاص وتحسين فرص العمل للجميع		
الهدف 1.1: تحسن الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين		
يسير هذا المؤشر على المسار الصحيح ومن المتوقع تحقيق المستهدف بنهاية فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية.	لا يوجد تغيير	المؤشر 1: عدد تصاريح العمل الصادرة للاجئين السوريين
يسير هذا المؤشر على المسار الصحيح ومن المتوقع تحقيق المستهدف بنهاية فترة تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية.	لا يوجد تغيير	المؤشر 4: عدد أيام العمل المستحدثة من خلال برامج الأشغال العامة التي تتطلب قدراً كبيراً من العمالة
سيقيس هذا المؤشر عدد أنشطة الأعمال من المنزل التي تم تأسيسها.	مؤشر جديد: عدد أنشطة العمل من المنزل المؤسسة والمسجلة رسمياً	
سيرصد هذا المؤشر التقدم المحرز في معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة.	مؤشر جديد: نسبة الزيادة في مشاركة الإناث في القوى العاملة	
الهدف 1.2: تحسن البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستثمارات العامة والخاصة		
مستهدف مؤشر الإطار على المسار الصحيح. وسيبدأ قياس المستهدف في السنة المالية 2021.	لا يوجد تغيير	المؤشر 1: حصة القوانين والأنظمة الناضمة للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لعملية فعالة من إشعار الجمهور والتشاور معه وتتضمن آلية للتظلمات
سيرصد هذا المؤشر عدد المشاريع التي تستخدم إطار إدارة الاستثمارات العامة-الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	مؤشر جديد: نسبة المشاريع الاستثمارية الكبيرة (فوق 15 مليون دولار أمريكي) والتي تستخدم إطار تقييم مشاريع إدارة الاستثمارات العامة-الشراكة بين القطاعين العام والخاص	
سيرصد هذا المؤشر عدد الخدمات الحكومية القادرة على استلام دفعات رقمية.	مؤشر جديد: نسبة خدمات الدفع الحكومي المتاحة من خلال الدفعات الرقمية	
سيقيس هذا المؤشر سهولة تسجيل الشركات في الأردن.	مؤشر جديد: خفض الوقت والتكاليف على الشركات للالتزام بعمليات التسجيل والترخيص	
الهدف 1.3: زيادة الوصول إلى التمويل وتنمية المهارات		
سيقيس هذا المؤشر حجم التمويل المباشر على شكل حقوق ملكية و/أو شبه حقوق ملكية يتم جمعه من جهات في القطاع الخاص، باستخدام التمويل الخاص، لتمويل الاستثمارات ضمن عملية المشاريع الناشئة المبتكرة وصندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.	مؤشر جديد: حجم رأس مال حقوق الملكية الخاصة المحشود للمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة	

المسوغ للتغيير	المؤشرات المعدلة لإطار الشراكة الاستراتيجية	المؤشرات الأصلية لإطار الشراكة الاستراتيجية
سيرصد هذا المؤشر عدد الشركات المستفيدة من تمويل البنك الدولي.	مؤشر جديد: عدد الشركات المستفيدة التي تتلقى تمويلًا من خلال المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي	
سيقيس هذا المؤشر عدد الأشخاص الذين تلقوا التدريب على المهارات الرقمية استعداداً لسوق الوظائف وسيتم تقسيمه حسب النساء واللاجئين.	مؤشر جديد: عدد المستفيدين، من بينهم الذين تلقوا التدريب على المهارات الرقمية لقابلية التوظيف، والإبلاغ عن فرص كسب دخل جديدة	
سيقيس هذا المؤشر الزيادة في المهارات الرقمية للبدء بإعداد الطلبة للوظائف الرقمية.	مؤشر جديد: عدد الطلبة (الصفوف 7-12) ممن يتلقون مناهج حول المهارات الرقمية في المدارس	
الركيزة 2: تحسين المساواة والجودة في تقديم الخدمات		
الهدف 2.1: تعزيز الاستدامة المالية لقطاعي المياه والطاقة		
سيرصد هذا المؤشر اعتماد خارطة الطريقة لاستدامة المياه في الأردن.	مؤشر جديد: اعتماد خارطة الطريق للاستدامة المالية لقطاع المياه للأعوام 2021-2025 من قبل مجلس الوزراء	
سيقيس المؤشر استرداد التكلفة في قطاع المياه للعمليات والصيانة.	مؤشر جديد: استرداد التكلفة لنفقات التشغيل والصيانة من تعرفات قطاع المياه والرسوم الأخرى	
سيقوم هذا المؤشر باستخدام المؤشر من البرنامج الثاني لتمويل السياسات التمويلية لقياس الانخفاض في مؤشر دعم تعرفه الكهرباء.	مؤشر جديد: خفض في مؤشر دعم تعرفه الكهرباء	
الهدف 2.2: تحسين تقديم الخدمات التعليمية والصحية		
سيقيس هذا المؤشر عدد الأطفال من الأردنيين واللاجئين الملتحقين بالمدارس.	مؤشر جديد: عدد الأطفال من كل الجنسين من الأردنيين واللاجئين السوريين الملتحقين في المدارس المستهدفة في التعليم الأساسي، والصف الثاني من رياض الأطفال، والتعليم الثانوي	
سيضع هذا المؤشر نظاماً لتوكيد الجودة للصف الثاني من رياض الأطفال في المدارس الحكومية والخاصة.	مؤشر جديد: قيام وزارة التربية والتعليم باعتماد نظام لتوكيد الجودة في المدارس الحكومية والخاصة للصف الثاني من رياض الأطفال والذي يتوافق بشكل كامل مع الممارسات الدولية الفضلى في مجال نظم توكيد الجودة لمدارس الصف الثاني من رياض الأطفال	
سيرصد هذا المؤشر إدانة الخدمات الصحية من أجل توفير خدمات رعاية صحية جيدة.	مؤشر جديد: المحافظة على عدد الخدمات الصحية المقدمة في مرافق الرعاية الصحية الثانوية التابعة لوزارة الصحة للفئات السكانية المستهدفة	

المسوغ للتغيير	المؤشرات المعدلة لإطار الشراكة الاستراتيجية	المؤشرات الأصلية لإطار الشراكة الاستراتيجية
الهدف 2.3: تحسن تقديم الخدمات البلدية		
تم تحقيق مستهدف المؤشر الأولي للإطار بموجب المشروع الطارئ للخدمات والصمود الاجتماعي.	سيتم تعديل مستهدف المؤشر لعكس التغييرات في المشروع من خلال التمويل الإضافي.	المؤشر 1: العدد الإجمالي لمشاريع توصيل الخدمات أو البنية التحتية المجتمعية ذات الأولوية المنفذة من قبل البلديات المشاركة
مستهدف مؤشر الإطار بموجب المشروع الطارئ للخدمات والصمود الاجتماعي. رغم ذلك، ستتم إدامة المؤشر للفترة المتبقية من إطار الشراكة الاستراتيجية لتحديد أهمية الاستثمارات على مستوى البلديات.	لا يوجد تغيير	المؤشر 2: عدد البلديات التي لديها خطط للاستثمار الرأسمالي
الركيزة 3: جانحة كوفيد-19- دعم الاستجابة الفعالة والتعافي الصامد (ركيزة جديدة)		
الهدف 3.1: تحسن الاستجابة للآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المباشرة لأزمة كوفيد-19		
سيرصد هذا المؤشر إدامة الخدمات الصحية من أجل توفير خدمات رعاية صحية جيدة.	مؤشر جديد: عدد المستشفيات التي تتقيد بإدارة حالات كوفيد-19 بحسب بروتوكول منظمة الصحة العالمية	
سيسعى هذا المؤشر إلى زيادة عدد الأردنيين الذين يتلقون مطعوم كوفيد-19.	مؤشر جديد: نسبة السكان الذين تلقوا التطعيم الكامل بحسب الدليل الوطني للتطعيم ضد كوفيد-19 من خلال مشروع مجموعة البنك الدولي	
سيرصد هذا المؤشر عدد الأسر التي تستلم الدعم النقدي من خلال المشروع.	مؤشر جديد: عدد الأسر التي تتلقى الدعم النقدي من خلال مشروع التحويلات النقدية الطارئة لكوفيد-19	
سيتمطرق هذا المؤشر إلى أثر جانحة كوفيد-19 على التعليم لبناء منصة تعلم للتعلم المدمج.	مؤشر جديد: إعداد وتبني وزارة التربية والتعليم لاستراتيجية لتعميم التعلم المدمج، وبشكل متكافئ بين الجنسين ويشمل المجتمعات المهمشة	
الهدف 3.2: تشجيع التعافي الشمولي والصامد مناخياً		
انتقل هذا المؤشر من الركيزة 2، الهدف 2.1 إلى الركيزة 3، الهدف 3.2 لقياس التقدم المحرز في استثمارات مصادر الطاقة المتجددة للوصول إلى اقتصاد صامد مناخياً.	لا يوجد تغيير في هذا المؤشر، لكن تم نقله من الركيزة 2 إلى الركيزة 3	المؤشر 1: خفض مكافئ انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من مصادر الطاقة المتجددة
سيسعى هذا المؤشر لتحسين الفرص للاستثمار الخاص لدعم التعافي المستجيب مناخياً	مؤشر جديد: إعداد وتفعيل نظام لحوكمة تمويل المناخ	
سيقاس هذا المؤشر الإيرادات المتحققّة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة كجزء من التعافي في بيئة الأعمال.	مؤشر جديد: حجم الإيرادات السنوية الإضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة المدعومة من خلال تمويل البنك الدولي	

المسوغ للتغيير	المؤشرات المعدلة لإطار الشراكة الاستراتيجية	المؤشرات الأصلية لإطار الشراكة الاستراتيجية
سيرصد هذا المؤشر الوظائف المستحدثة في قطاع الأغذية الزراعية من خلال المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي.	مؤشر جديد: عدد الوظائف المستحدثة في قطاع الأغذية الزراعية	

الملحق 3: مصفوفة ملخصة للتقدم المحرز في تحقيق أهداف إطار الشراكة الاستراتيجية

الركيزة 1: تعزيز الظروف لنمو أقوى بقيادة القطاع الخاص وتحسين فرص العمل للجميع		
الهدف 1.1: تحسن الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين		
مؤشرات إطار الشراكة الاستراتيجية	الوضعية في مراجعة الأداء والتعلم	برنامج مجموعة البنك الدولي
<p>المؤشر 1: عدد تصاريح العمل الصادرة للاجئين السوريين المعيار: 6,000 (2016) المستهدف: 50,000 (2017)</p>	<p>المستهدف على المسار الصحيح وضعية المستهدف: 35,602 (2020) تمت إعادة هيكلة البرنامج لتعديل مستهدفات تصاريح العمل بحسب واقع سوق العمل (وكوفيد-19 في العام 2020). كذلك، سيتم قريباً تطبيق نظام جديد للعمل المرن، مما سيساعد في زيادة الطابع النظامي للعمالة السورية. المصدر: البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين</p>	<p>البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية</p> <ul style="list-style-type: none"> البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، البرنامج العالمي للتمويل الميسر)- P159522 البرنامج الثاني لتمويل السياسات التنموية لتحقيق النمو المتكافئ واستحداث فرص العمل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P168130 مشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي (صندوق ائتماني متعدد المانحين)- P147689 تنوع الصادرات (الخدمات الاستشارية والتحليلات)
<p>المؤشر 2: عدد المستفيدين من الخدمات الجديدة والمحسنة لرواد الأعمال والعاملين (برامج ريادة الأعمال، وبناء القدرات، والتدريب) المعيار: 0 (2016) المؤشر: 2,000 (2022)</p>	<p>تم حذف المستهدف وضعية المستهدف: غير متوفرة (2021) ربما تم إلغاء أو حذف المشروع/النشاط المرتبط بهذا المؤشر. وسيتم حذف هذا المؤشر.</p>	
<p>المؤشر 3: رفع القيود على أنشطة الأعمال من المنزل في قطاعات محددة المعيار: لا (2016) المستهدف: نعم (2018)</p>	<p>تم تحقيق المستهدف وضعية المستهدف: نعم (2020) تم رفع القيود على قطاعات الغذاء، والحرف اليدوية، والخياطة وهي مفتوحة الآن أمام السوريين. المصدر: البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين</p>	
<p>المؤشر 4: عدد أيام العمل المستحدثة من خلال برامج الأشغال العامة التي تتطلب قدراً كبيراً من العمالة المعيار: 0 (2016) المستهدف: 30,000 (2017)</p>	<p>المستهدف على المسار الصحيح وضعية المستهدف: 24,000 (2020) لن يتم تحقيق المستهدف النهائي الإجمالي بسبب البطء في إطلاق المشاريع الفرعية لصندوق الابتكارات بسبب قيود كوفيد-19، لكن سيتم تحقيق المستهدف.</p>	

	المصدر: المصدر: مشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي	
الهدف 1.2: تحسن البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستثمارات العامة والخاصة		
<p>البنك الدولي للإنشاء والتعمير:</p> <ul style="list-style-type: none"> • البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، البرنامج العالمي للتمويل الميسر) - P159522 • إصلاح البيئة القانونية والتنظيمية الناظمة للنشاط الاقتصادي في الأردن (مساعدة فنية) • مشروع مراجعة التشريعات الاقتصادية في الأردن (الخدمات الاستشارية والتحليلات) • التنافسية والاستثمار في الأردن (الخدمات الاستشارية والتحليلات) 	<p>تم تحقيق المستهدف وضعية المستهدف: نعم (2020) تم اعتماد مدونة ممارسات حوكمة السياسات والادوات التشريعية في الدوائر الحكومية في العام 2018. المصدر: البرنامج الثاني لتمويل السياسات التنموية لتحقيق النمو المتكافئ واستحداث فرص العمل</p>	<p>المؤشر 1: نشر مرسوم لتطبيق إطار لقابلية التوقع حول إصدار أية أنظمة تتعلق بالأعمال المعيار: لا (2015) المستهدف: نعم (2016)</p>
	<p>المستهدف على المسار الصحيح وضعية المستهدف: 38% (2020) تم القياس المرحلي من قبل الحكومة الأردنية. ومن المتوقع إجراء القياس في العام التالي. وتم تأخير المسح بسبب جائحة كوفيد-19. المصدر: البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين</p>	<p>المؤشر 2: حصة القوانين والأنظمة الناظمة للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لعملية فعالة من إشعار الجمهور والتشاور معه وتتضمن آلية للتظلمات المعيار: 0% (2016) المستهدف: 50% (2023)</p>
	<p>تم تحقيق المستهدف وضعية المستهدف: 30% (2020) بينما تم تحقيق هذا المستهدف، لم يكن من المفترض استخدام مؤشر سياسات الأعمال لأن المؤشر المركب لبيئة الأعمال لم يكن محدداً بشكل كاف. المصدر: المؤشر المركب لبيئة الأعمال.</p>	<p>المؤشر 3: تحسن البيئة التنظيمية والمؤسسية التي تحكم الأعمال على الأقل من 3 مجالات رئيسية، والمقاسة بمقدار زيادة بنسبة 30% على المؤشر المركب لبيئة الأعمال²⁵ المعيار: 100 (المؤشر المركب لبيئة الأعمال، 2016) المستهدف: 130 (المؤشر المركب لبيئة الأعمال - تغير بنسبة 30%، 2022)</p>

25 سيتضمن المؤشر المركب لبيئة الأعمال مقياساً مركباً معدلاً لبيئة الأعمال في المجالات التنظيمية والمؤسسية التي سيدعمها إطار الشراكة الاستراتيجية- وضع مؤشر معياري عند 100. وسيتضمن المؤشر المركب، من بين أشياء أخرى (أ) قياس العبء المفروض على الشركات بسبب أعمال التفتيش (الإصلاحات المدعومة من خلال مشروع المساعدة الفنية لإصلاح أعمال التفتيش المقدم من قطاع التجارة والتنافسية/ مؤسسة التمويل الدولية وتم شموله في البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية؛ (ب) مقياساً لعبء التراخيص المفروض على الشركات، بما في ذلك تكرارية التراخيص، وحصة الأنشطة الخاضعة لمتطلبات التراخيص غير الضرورية، والتأخيرات في الحصول على التراخيص و/أو قياس الوفورات في تكاليف الالتزام (الإصلاحات المدعومة من قبل مشروع المساعدة الفنية للصندوق الانتقالي لإصلاح التشريعات الاقتصادية في الأردن وتم شموله في البرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية؛ (ج) التحسن في البعد عن المقدمة على الأقل على مجالات مؤشر واحد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سيتم تحديدها في سياق نشاط المساعدة الفنية الاستشارية لإصلاح ممارسة أنشطة الأعمال).

	<p>المستهدف على المسار الصحيح وضعية المستهدف: لا (2020)</p> <p>يجري العمل على إدماج المشاريع بموجب إدارة الاستثمارات العامة، بما في ذلك السياسات (مراجعة المشروع وعملية الاختيار)، والمؤسسية (إنشاء وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والالتزامات المالية والمطلوبة الطارئة، وإدارة الاستثمارات العامة)، والقانونية (قانون وتعليمات الشراكة بين القطاعين العام والخاص).</p> <p>المصدر: مشروع تعزيز إدارة الإصلاحات في الأردن</p>	<p>المؤشر 4: تفعيل قاعدة بيانات متكاملة للمشروع ضمن إطار إدارة الاستثمارات العامة المعيار: لا (2016) المستهدف: نعم (2019)</p>
<p>هدف 1.3: زيادة الوصول إلى التمويل وتنمية المهارات</p>		
<p>البنك الدولي للإنشاء والتعمير:</p> <ul style="list-style-type: none"> مشروع تطوير الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الشمولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P132314 دعم بناء سوق عمل نشط (تمت الموافقة عليه في السنة المالية 2013) (الصندوق الانتقالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطوير الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (تمت الموافقة عليه في السنة المالية 2014) (الصندوق الانتقالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) <p>مؤسسة التمويل الدولية:</p> <ul style="list-style-type: none"> شركة فينكا للتمويل الأصغر في الأردن شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مؤسسة تمويلكم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنك الاتحاد بنك المال الأردني الإقراض المؤمن (مساعدة فنية للمال والأسواق) الإعسار (مساعدة فنية للمال والأسواق) المعلومات الائتمانية (مساعدة فنية للمال والأسواق) 	<p>تم تخطي المستهدف للبنك الدولي وضعية المستهدف: (2020)</p> <p>أ) البنك الدولي: 167 مليون دولار أمريكي يبلغ حجم القروض بفعل التمويل الإضافي (القروض الدوارة) نحو 66.6 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 134% من مبلغ التمويل الإضافي الذي تم صرفه على البنوك (50 مليون دولار أمريكي).</p> <p>المصدر: مشروع تطوير الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الشمولي</p> <p>تم تخطي المستهدف لمؤسسة التمويل الدولية وضعية المستهدف: (2020)</p> <p>ب) مؤسسة التمويل الدولية: 2.46 مليار دولار أمريكي واصل قسم الاستثمار والخدمات الاستشارية في المؤسسة العمل مع العديد من المؤسسات المالية لدعم إقراض وبناء قدرات الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع زيادة كبيرة في مجموع قروض تلك الشركات في محافظ المؤسسات المالية المشاركة.</p> <p>المصدر: نظام تتبع النتائج التتموية لدى مؤسسة التمويل الدولية</p>	<p>المؤشر 1: حجم الإقراض إلى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بموجب المبادرات الممولة من قبل مجموعة البنك الدولي المعيار: 890 مليون دولار أمريكي (2015)</p> <p>أ) البنك الدولي: 70 مليون دولار أمريكي ب) مؤسسة التمويل الدولية: 820 مليون دولار أمريكي</p> <p>المستهدف: 1.12 مليار دولار أمريكي (2020) أ) البنك الدولي: 120 مليون دولار أمريكي ب) مؤسسة التمويل الدولية: 1 مليار دولار أمريكي</p>

	<p>تم تحقيق مستهدف البنك الدولي تقريباً وضعية المستهدف: 12,924 (من بينهم 10,725 سيدة) (2020) تم صرف المشروع بالكامل على 9 وسطاء ماليين مشاركين، حيث تم إقراض مبلغ التمويل إلى 12,924 مستفيداً من المشروع، من بينهم 83% من النساء. المصدر: مشروع تطوير الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الشمولي</p>	<p>المؤشر 2: عدد المستفيدين من قروض الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (من بينهم نساء) المعيار: 9,172 (من بينهم 7,979 سيدة) (2015) المستهدف: 13,758 (من بينهم 11,969 سيدة) (2020)</p>
	<p>تم تحقيق المستهدف وضعية المستهدف: 8,417 (2020) تمثل الشركات المملوكة من قبل شباب 65.1% من إجمالي المستفيدين من المشروع (12,924). المصدر: مشروع تطوير الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الشمولي</p>	<p>المؤشر 3: خدمة الشركات المملوكة من قبل الشباب بواسطة خط الائتماني بنكي المعيار: 4,924 (2015) المستهدف: 8,254 (2020)</p>
	<p>تم تخطي المستهدف وضعية المستهدف: 13,587 (2020) يبلغ حجم القروض بفعل التمويل الإضافي (القروض الدوارة) نحو 66.6 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 134% من مبلغ التمويل الإضافي الذي تم صرفه على الوسطاء الماليين المشاركين (البنوك). المصدر: مشروع تطوير الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الشمولي</p>	<p>المؤشر 4: عدد القروض متناهية الصغر عقب إتباع مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى البنك المركزي الأردني المعيار: 0 (2015) المستهدف: 1,500 (2018)</p>
الركيزة 2: تحسين المساواة والجودة في تقديم الخدمات		
الهدف 2.1: تحسن إدارة قطاعي المياه والطاقة		
<p>البنك الدولي للإنشاء والتعمير:</p> <ul style="list-style-type: none"> • برنامج الإقراض للسياسات التنموية الأول والثاني لإصلاح قطاعي الطاقة والمياه (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) - P154299 و P160236 • برنامج تمويل السياسات التنموية الأول لتحقيق النمو المتكافئ والوظائف (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)/البرنامج العالمي للتمويل الميسر - P166360 	<p>تم تخطي المستهدف وضعية المستهدف: 144 مليون متر مكعب من المياه العادة المستخدمة للأغراض غير المنزلية (2020) تم تحقيق ذلك من خلال التحسينات التنفيذية في محطات تقنية المياه العادمة، وخصوصاً محطة السمرا. المصدر: برنامج الإقراض للسياسات التنموية الأول والثاني لإصلاح قطاعي الطاقة والمياه</p>	<p>المؤشر 1: حجم المياه العادمة المستخدمة للأغراض غير المنزلية (مليون متر مكعب) المعيار: 110 مليون متر مكعب من المياه العادة المستخدمة للأغراض غير المنزلية (2013) المستهدف: 135 مليون متر مكعب من المياه العادة المستخدمة للأغراض غير المنزلية (2017)</p>

<ul style="list-style-type: none"> • ضمان المخاطر الجزئية لقناة البحرين- محذوف • مؤسسة التمويل الدولية: • مشروع طاقة الرياح في الطفيلة (مؤسسة التمويل الدولية) • مصادر الطاقة المتجددة في الأردن- 7 ألواح شمسية (مؤسسة التمويل الدولية) <p>وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مشروع محطة السمرا لتقنية المياه العادمة • محطة الطاقة في الزرقاء • محطة الطاقة الشمسية في الأردن (تم إلغاء الضمان في السنة المالية 2020) • محطة شركة أدنيوم للطاقة (تم إلغاء الضمان في السنة المالية 2020) 	<p>تم تخطي المستهدف وضعية المستهدف: (2020) الغاز الطبيعي: 85.7% من توليد الكهرباء مصدره الغاز الطبيعي مصادر الطاقة المتجددة: تشكل مصادر الطاقة المتجددة 14.2% من مزيج التوليد. المصدر: مؤسسة التمويل الدولية</p>	<p>المؤشر 2: تنوع مصادر الطاقة في مزيج توليد الكهرباء المعيار: (2014) الغاز الطبيعي: 7% من توليد الكهرباء مصدره الغاز الطبيعي مصادر الطاقة المتجددة: تشكل مصادر الطاقة المتجددة 1% من مزيج التوليد المستهدف: (2017) الغاز الطبيعي: 70% من توليد الكهرباء مصدره الغاز الطبيعي مصادر الطاقة المتجددة: تشكل مصادر الطاقة المتجددة 10% من مزيج التوليد</p>
	<p>تم تخطي المستهدف وضعية المستهدف: 103% (2020) كان ذلك نتيجة لتنفيذ آلية التعديل التلقائي لتعرفة الكهرباء والتي تم اعتمادها في تشرين الأول 2016 للمحافظة على استرداد التكلفة (مع الأخذ بعين الاعتبار قابلية الدفع من قبل المستهلك) وبدأ تنفيذها في كانون الثاني 2017 فصاعداً. المصدر: برنامج الإقراض للسياسات التنموية الأول والثاني لإصلاح قطاعي الطاقة والمياه</p>	<p>المؤشر 3: استرداد التكلفة لتعرفات الكهرباء للمستخدم النهائي المعيار: مستوى استرداد التكلفة 56% (2014) المستهدف: مستوى استرداد التكلفة 100% (2018)</p>
	<p>تم حذف المستهدف تم حذف هذا المؤشر بسبب حذف مبادرة قناة البحرين. المصدر: وحدة الإدارة البلدياتية</p>	<p>المؤشر 4: وصول المرحلة 1 من الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية لقناة البحرين إلى الإغلاق المالي المعيار: لا (2016) المستهدف: نعم (2022)</p>
	<p>المستهدف على المسار الصحيح وضعية المستهدف: 115,634 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون (2020) يعد هذا نتيجة لمشاريع الطاقة المتجددة التالية: (أ) الصقر (20 ميغاواط) 28,325.00؛ (ب) شمسا (10 ميغاواط) 11,834.00؛ (ج) سولار وان (20 ميغاواط) 29,901.00؛ (د) أدنيوم (30 ميغاواط) 45,574.00. المصدر: فريق استثمارات البنية التحتية في مؤسسة التمويل الدولية</p>	<p>المؤشر 5: المؤشر 1: خفض مكافئ انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من مصادر الطاقة المتجددة المعيار: 28,147 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون (2015) المستهدف: 122,912 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون (2020)</p>

الهدف 2.2: تحسن تقديم الخدمات التعليمية

<p><u>البنك الدولي للإنشاء والتعمير:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • البرنامج الثاني لتطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P105036 • البرنامج الموجه نحو النتائج لدعم إصلاح قطاع التعليم في الأردن (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P162407 • الجودة والمساءلة في التعليم (مساعدة فنية) <p><u>مؤسسة التمويل الدولية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • كلية لمينوس للتعليم والتدريب الفني والمهني 	<p>تم تخطي المستهدف وضعية المستهدف: 985,533 (2020) ساهم إنشاء مدارس جديدة والتوسعات التي تمت من قبل البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تحسين الوصول إلى بيئة آمنة للطلبة في كافة أنحاء البلاد. <i>المصدر: البرنامج الثاني لتطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة</i></p>	<p>المؤشر 1: عدد الطلبة القادرين على الوصول إلى التعلم في بيئة مادية آمنة ومدارة بشكل جيد المعيار: 859,867 (2008) المستهدف: 945,000 (2016)</p>
	<p>تم تخطي المستهدف وضعية المستهدف: متوسط زيادة بين السنة الرابعة والسنة السادسة بمقدار 3 نقاط في الرياضيات، والعلوم، واللغة العربية (2020) لعبت دراسة التقييم الوطني لاقتصاد المعرفة وأداة التقييم التي تم إعدادها دوراً رئيسياً في تقييم تحقيق نتائج المؤشر. <i>المصدر: البرنامج الثاني لتطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة</i></p>	<p>المؤشر 2: الزيادة في العلامات في التقييمات الوطنية بما يتوافق مع اقتصاد المعرفة المستهدف: متوسط زيادة بين السنة الرابعة والسنة السادسة بمقدار نقطة واحدة في الرياضيات، والعلوم، واللغة العربية (2016)</p>
	<p>تم تخطي المستهدف وضعية المستهدف: 188 (2020) تمت مأسسة وحدة الجودة والمساءلة التعليمية، والتي تأسست بدعم من البنك، في وزارة التربية والتعليم وتواصل عملها دون دعم إضافي من البنك. <i>المصدر: البرنامج الثاني لتطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة</i></p>	<p>المؤشر 3: عدد التقارير المدرسية الصادرة عن وحدة الجودة والمساءلة التعليمية المعيار: 0 (2015) المستهدف: 50 (2017)</p>

الهدف 2.3: تحسين تقديم الخدمات البلدية

<p><u>البنك الدولي للإنشاء والتعمير:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> المشروع الطارئ للخدمات والصمود الاجتماعي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)- P147689 مشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي (صندوق انتماني متعدد المانحين)- P147689 تعزيز نظم الإدارة المالية في البلديات للمحافظة على تقديم الخدمات في البلديات المتضررة من أزمة اللجوء (مساعدة فنية) تحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان (مساعدة فنية) 	<p>تم تخطي المستهدف وضعية المستهدف: 190 (2020) وصلت وتخطت المشاريع الفرعية البلدية، والتي هدفت إلى تعزيز تحسن تقديم الخدمات إلى المستهدف. <i>المصدر: مشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي</i></p>	<p>المؤشر 1: العدد الإجمالي لمشاريع توصيل الخدمات أو البنية التحتية المجتمعية ذات الأولوية المنفذة من قبل البلديات المشاركة المعيار: 69 (2015) المستهدف: 90 (2017)</p>
	<p>تم حذف المستهدف وضعية المستهدف: 50% (2015) تم حذف هذا المؤشر خلال التمويل الإضافي لمشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي. <i>المصدر: مشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي</i></p>	<p>المؤشر 2: حصة البلديات المشاركة التي تنفذ/تسهل على الأقل اثنين من المشاريع الفرعية للتنمية الاقتصادية المحلية ذات الأولوية المحددة في خطط التنمية الاقتصادية المحلية المعيار: 33% (2015) المستهدف: 75% (2017)</p>
	<p>تم إنجاز المستهدف وضعية المستهدف: 23 (2020) تم حذف هذا المؤشر خلال التمويل الإضافي لمشروع الخدمات البلدية والصمود الاجتماعي. <i>المصدر: المشروع الطارئ للخدمات والصمود الاجتماعي</i></p>	<p>المؤشر 3: عدد البلديات التي لديها خطط للاستثمار الرأسمالي المعيار: 0 (2016) المستهدف: 16 (2019)</p>

الملحق 4: مؤشرات اقتصادية مختارة من الأردن

Table 1 Jordan Selected Economic Indicators

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
	Act.	Act.	Act.	Proj.	Proj.	Proj.	Proj.
Real sector							
Real GDP growth	1.9	2.0	-1.6	1.4	2.2	2.3	2.3
Real GDP per Capita growth ^{1/}	0.1	0.5	-2.5	0.7	1.9	2.2	2.2
Agriculture (share of GDP)	4.7	4.7	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9
Industry (share of GDP)	24.4	24.3	24.1	24.0	23.9	23.7	23.7
Services (share of GDP)	58.2	58.5	58.7	58.8	58.9	59.0	59.1
Net taxes (share of GDP)	12.7	12.5	12.4	12.3	12.3	12.3	12.3
Money and prices							
	(annual percentage change, unless otherwise specified)						
CPI Inflation (p.a.)	4.5	0.8	0.3	2.0	2.0	2.3	2.3
Money (M2)	1.2	4.8	5.8	2.5	4.0	4.6	4.6
Government finance							
	(percent of GDP, unless otherwise specified)						
Total revenues and grants	25.7	24.3	22.5	24.5	24.4	23.6	23.5
Domestic Revenue	22.8	21.8	20.0	22.0	22.2	22.5	22.5
Foreign Grants	2.9	2.5	2.5	2.5	2.2	1.1	1.0
Total expenditure and use of cash	29.3	28.9	29.9	31.7	31.6	31.4	31.2
Current ^{2/}	25.0	25.0	27.0	28.5	28.0	27.8	27.4
Capital Expenditure	3.1	2.9	2.7	3.2	3.6	3.6	3.9
Adjustment on receivables and payables (use of cash) ^{7/}	1.2	1.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0
Statistical discrepancy, net	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Additional fiscal measures (fiscal gap) ^{3/}	0.0	0.0	0.0	0.7	1.8	2.9	3.9
Overall balance after fiscal measures							
Overall balance (deficit (-), excl. grants)	-6.2	-7.1	-9.9	-8.9	-7.6	-6.1	-4.9
Overall balance (deficit (-), incl. grants)	-3.3	-4.6	-7.4	-6.5	-5.4	-5.0	-3.8
Primary Balance (deficit (-), excl. grants)	-2.9	-3.6	-5.9	-4.8	-3.6	-2.0	-0.7
Primary Balance (deficit (-), incl. grants)	0.0	-1.1	-3.3	-2.3	-1.4	-0.9	0.3
Advances to WAJ ^{4/}	1.4	1.6	1.4	1.3	1.2	0.8	0.9
External sector							
	(percent of GDP, unless otherwise specified)						
Current Account	-6.9	-2.1	-8.0	-8.4	-6.7	-4.4	-3.7
Trade Balance	-24.0	-19.6	-16.5	-19.3	-19.7	-19.0	-18.6
Export FOB	18.1	18.7	18.2	18.9	19.0	19.1	19.2
Import FOB	42.0	38.3	34.6	38.2	38.6	38.1	37.8
Services and income (net)	5.3	6.6	-1.8	0.2	2.7	4.9	5.4
Services balance	5.8	6.6	-1.5	0.6	3.0	5.3	5.7
Travel Receipts	12.2	13.0	3.2	4.4	7.3	10.6	11.5
Current Transfers	11.8	10.9	10.3	10.6	10.4	9.7	9.6
Gross usable Foreign Currency Reserves (US\$ million)	12,512	13,511	15,127	15,026	14,937	14,389	15,743
in months of next year's imports of GNFS	6.8	7.9	8.8	8.2	7.7	7.1	7.4
Total Debt							
Debt to GDP Ratio (%) ^{5/}	92.9	97.4	106.5	111.2	113.3	113.9	113.5
Debt to GDP Ratio (%) ^{6/} , net of SSC's holdings ^{6/}	74.3	78.0	85.6	88.1	88.3	87.2	85.2

Source: Preliminary forecast, Upcoming Jordan Economic Monitor Spring 2021.

^{1/} Based on World Bank population projections.

^{2/} Includes net lending and transfers to NEPCO and WAJ.

^{3/} Additional fiscal measures to target deficit reduction based on IMF Country Report No. 21/11 (January 2021).

^{4/} Based on information from the 2021 Budget law and IMF staff report No. 21/11 (January 2021).

^{5/} Government's direct and guaranteed debt (including NEPCO and WAJ debt) and securitization of domestic arrears in 2019.

^{6/} SSC stands for Social Security Corporation. Projected SSC holdings of public debt as estimated in IMF staff report No. 21/11 (January 2021).

^{7/} Based on information from IMF staff report No. 21/11 (January 2021).

الملحق 5: تفاصيل محفظة مجموعة البنك الدولي

اتجاهات محفظة البنك الدولي

بيانات المحفظة	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية *2021
المحفظة والمصروفات					
العمليات النشطة (العدد، تراكمي)	5	6	7	9	9
صافي مبلغ الالتزامات (مليون دولار أمريكي، تراكمي)	580.1	891.8	1,986.5	2,212.0	2,212.0
الصرف للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (%)	100.0	40.3	39.4	53.5	9.8
مخاطر المحفظة					
العدد الفعلي لمشكلات المشاريع	0	0	1	0	0
الاستباقية (%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

* ملاحظة: البيانات كما هي في آذار 2021.

برنامج البنك الدولي للخدمات الاستشارية والتحليلات- إطار الشراكة الاستراتيجية (2016) ومراجعة الأداء والتعلم (2021) (باللون الغامق*: الخدمات الاستشارية والتحليلات)

الركيزة 2			الركيزة 1		
الخدمات الاستشارية والتحليلات في إطار الشراكة الاستراتيجية					
السنة المالية للتسليم	الخدمات الاستشارية والتحليلات/المساعدة الفنية	السنة المالية للبدء	السنة المالية للتسليم	الخدمات الاستشارية والتحليلات/المساعدة الفنية	السنة المالية للبدء
2016	مراجعة الإنفاق العام على التعليم في الأردن (العمل الاقتصادي والقطاعي)*	2014	2017	إدارة الاستثمارات العامة	2015
2017	استحداث الوظائف للاجئين السوريين من خلال تصنيع تجهيزات إعادة الإعمار في المستقبل	2016	2018	برنامج القسائم أثناء الوظيفة	2016
2018	تحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان	2016	2018	دعم تنفيذ الإصلاحات	2016
2019	مسح نفقات ودخل الأسرة في الأردن 2016	2016	2017	اللاجئين السوريين: إعادة الإعمار والوظائف	2016
2018	الأثر البيئي للآزمة السورية في الأردن	2016	2016	مراجعة وصول الأردن إلى التمويل	2016
2017	تقديم الخدمات الصحية والتعليمية	2017	2019	إصلاح تشريعات الأعمال في الأردن	2016
2019	دعم إصلاح قطاع الطاقة في الأردن	2017	2018	دعم تمكين الشباب	2017
Dropped	دعم قطاع المياه في الأردن	2016	2019	تطوير الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	2018
2016	الفقر في الأردن	2016	2020	الشراكة بين القطاعين العام والخاص	2018
الركيزة 2			الركيزة 1		
الخدمات الاستشارية والتحليلات في مراجعة الأداء والتعلم					
السنة المالية للتسليم	الخدمات الاستشارية والتحليلات/المساعدة الفنية	السنة المالية للبدء	السنة المالية للتسليم	الخدمات الاستشارية والتحليلات/المساعدة الفنية	السنة المالية للبدء
2023	مبادرة المياه العابرة للحدود في منطقة المشرق (إقليمي)	2018	2021	شراكة الأردن لجاهزية الأسواق	2017
2022	الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء في الأردن	2019	2022	منصة الاستثمار والمطابقة للاجئين السوريين	2019
2022	التقاعد، وشبكات الأمان الاجتماعي، والعمل، ومشروع رأس المال البشري في منطقة المشرق (إقليمي)	2019	2024	الأردن: النمو الشمولي والفرص الاقتصادية	2018

2024	برنامج الفقر والرخاء المشترك في منطقة المشرق (إقليمي)	2019	2023	إعداد استراتيجية النزوح في منطقة المشرق (إقليمي)	2019
------	---	------	------	--	------

اتجاهات محافظة مؤسسة التمويل الدولية (السنوات المالية 2016-2021)

السنة المالية 2016-السنة المالية 2021 حتى تاريخه	السنة المالية 2021 حتى تاريخه	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016	
990.3	-	55.0	155.5	365.0	368.0	46.8	التمويل طويل المدى (مليون دولار أمريكي)
517.8	-	55.0	42.9	230.8	168.0	21.2	من بينه من حساب مؤسسة التمويل الدولية (مليون دولار أمريكي)
472.5	-	0.0	112.6	134.3	200.0	25.6	من بينه حشد جوهري (مليون دولار أمريكي)
12	-	2	2	4	3	1	حساب تمويل المشروع طويل المدى
122.0	7.4	28.7	7.4	19.1	16.4	43.0	التمويل طويل المدى (مليون دولار أمريكي)

التزامات مؤسسة التمويل الدولية

السنة المالية	اسم المشروع	القطاع	المنتج	مبلغ الالتزام (مليون دولار أمريكي)
2018	تمويلكم	مجموعة المؤسسات المالية	دين طويل المدى	3
2011	بنك القاهرة عمان	مجموعة المؤسسات المالية	ضمانات	13.6
2007	بنك المال الأردني	مجموعة المؤسسات المالية	ضمانات	10.8
2009	بنك الاتحاد	مجموعة المؤسسات المالية	ضمانات	10
2017	مجموعة نقل	التصنيع، الأنشطة التجارية، الزراعية، والخدمات	دين طويل المدى	17.5
1999	شركة الاستثمارات الزراعية الحديثة	التصنيع، الأنشطة التجارية الزراعية، والخدمات	حقوق ملكية، دين طويل المدى	0.8
2018	شركة الحكمة (المملكة المتحدة)	التصنيع، الأنشطة التجارية الزراعية، والخدمات	حقوق ملكية، دين طويل المدى	150
2017	شركة أم أس فارما	التصنيع، الأنشطة التجارية الزراعية، والخدمات	حقوق ملكية	45
2020	مركز العبدلي الطبي	التصنيع، الأنشطة التجارية الزراعية، والخدمات	دين طويل المدى، شبه قرض	30
2014	كلية لمينوس	التصنيع، الأنشطة التجارية الزراعية، والخدمات	حقوق ملكية	8.8
2014	الشركة الأردنية الهندية للأسمدة	التصنيع، الأنشطة التجارية الزراعية، والخدمات	دين طويل المدى، إدارة المخاطر	53.1
2020	شركة كلاسيك فاشن	التصنيع، الأنشطة التجارية الزراعية، والخدمات	دين طويل المدى	25
2018	مشروع فرسان 2	التكنولوجيا الإحلاية والصناديق	حقوق ملكية	15
2014	شركة مجموعة المطار الدولي	البنية التحتية	دين طويل المدى، شبه قرض، إدارة المخاطر	114.5
2017	محطة أكوا باور في الزرقاء	البنية التحتية	دين طويل المدى، إدارة المخاطر	91.7
2018	مشروع بينونة للطاقة الشمسية	البنية التحتية	دين طويل المدى، إدارة المخاطر	73.5
2014	شركة مشروع رياح الأردن للطاقة المتجددة	البنية التحتية	دين طويل المدى، شبه قرض، إدارة المخاطر	65.2

32.7	دين طويل المدى، إدارة المخاطر	البنية التحتية	شركة عبور للطاقة المتجددة	2019
25.6	دين طويل المدى، شبه قرض، إدارة المخاطر	البنية التحتية	شركة فوتواتيو لمشاريع الطاقة المتجددة	2016
14	دين طويل المدى، إدارة المخاطر	البنية التحتية	سولار وأن	2015
12.9	دين طويل المدى، إدارة المخاطر	البنية التحتية	محطة دابهان	2019
11.1	دين طويل المدى، شبه قرض، إدارة المخاطر	البنية التحتية	صقر معان	2015
10.4	شبه قرض	البنية التحتية	شركة أدنيوم	2015
9.9	دين طويل المدى، إدارة المخاطر	البنية التحتية	العربية للطاقة الشمسية	2015
9.8	دين طويل المدى، إدارة المخاطر	البنية التحتية	أدنيوم 3	2015
9.8	دين طويل المدى، إدارة المخاطر	البنية التحتية	زهرات	2015
9.8	دين طويل المدى، إدارة المخاطر	البنية التحتية	أدنيوم 2	2015
6.3	دين طويل المدى، شبه قرض، إدارة المخاطر	البنية التحتية	شمسنا	2015
1	حقوق ملكية	البنية التحتية	الرائدة	
880.9	المجموع			

محفظة وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف في
الأردن اعتباراً من 30 نيسان 2021

Fiscal Year	Project Name	Effective Date	Expiration Date	Investor Country	Business Sector	Gross Exposure (US\$)	Description
FY06	As Samra*	May-06	Jun-33	France/ United States	Infrastructure	13,124,790	The project involved the expansion of the existing wastewater treatment plant at AS-Samra, northeast of Amman by Samra Wastewater Treatment Plant Company, Ltd., on an extended 25-year build-operate-transfer (BOT) basis.
FY12	Jordan Bromine Company	Jun-12	Jun-27	United States	Manufacturing	199,800,000	The project involved the expansion and operation of existing bromine and bromine derivative manufacturing plants.
FY17	Al Zarqa Power Plant for Energy Generation PS	Dec-16	Dec-35	China	Infrastructure	167,132,039	The project involved the design, construction, ownership, operation and maintenance of a combined cycle dual fuel thermal power generating facility (APZ) with a net installed capacity of 485 megawatt in Zarqa Governorate of Jordan.
FY18	Airport International Group - Queen Alia International Airport	Mar-18	Nov-32	France	Infrastructure	195,154,839	The project consisted of the acquisition by Meridiam of a 32% stake in AIG, which entered a 25-year concession agreement with the Government of Jordan (GoJ) in 2007 to rehabilitate, expand and operate QAIA.

* Various contracts signed in FY13

الملحق 6: خطة العمل لتوسيع الفرص الاقتصادية للمرأة لتحقيق التعافي الشمولي

1. لقد كان أثر كوفيد-19 غير مسبوق، الأمر الذي فاقم من الأزمات الحالية ووسع فجوة التباينات بين الجنسين عبر مختلف الدول، ومن ضمنها الأردن. حيث ازدادت مسؤوليات الرعاية والمسؤوليات المنزلية على كاهل المرأة، والتي تفاقمت بفعل إغلاق المدارس والحظر العام، مما حد من صوتها ومقدرتها، بالإضافة إلى مسؤولياتها في المشاركة في سوق العمل. ومن المرجح أكثر أن تفقد النساء وظائفهن بالمقارنة بالرجال- ففي الأشهر الأولى من تفشي الفيروس، انخفضت حصة العاملات بدوام كامل بمقدار 6 نقاط مئوية في الأردن. وقد يكون لخطر إبعاد النساء عن سوق العمل لفترة طويلة تبعات كبيرة للغاية على تركيبة سوق العمل في بلد مثل الأردن، حيث يبلغ فيه معدل مشاركة الإناث في سوق العمل أقل من 15% كما زاد معدل البطالة لدى النساء إلى أعلى نسبة على الإطلاق ليصل إلى 32.8% في الربع الرابع من العام 2020.

2. بالإضافة إلى هذه التأثيرات المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية، تواجه النساء تحديات إضافية تفرضها جائحة كوفيد-19. وتعمل الكثير من النساء في وظائف متدنية، وغير مقر بها، مع حماية محدودة، مما يضعهن أمام خطر أكبر في أوقات الأزمات، مثل الجائحة. وقد تؤدي الاختلالات في خدمات صحة الأمومة والصحة الإنجابية إلى زيادة معدلات وفيات الأمهات وخصوبة المراهقات. كما تواجه النساء أيضاً خطر التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وبالتحديد العنف من قبل الشريك الحميم، والذي زاد منذ تفشي الفيروس بسبب تصاعد التوترات المنزلية. فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة أجرتها منظمة بلان إنترناشونال في الأردن إلى أن 69% من المستجيبين يعتبرون العنف القائم على النوع الاجتماعي قد زاد منذ بدء الجائحة²⁶.

3. بغرض الاستجابة لهذا الوضع، ودعم حدوث تعاف يسمح بإعادة البناء بشكل أفضل لاقتصاد أكثر شمولية للنساء مقارنةً مع ما قبل الجائحة، سيقوم البنك الدولي باتباع نهج من ثلاثة مستويات:

(أ) ضمان أن تتضمن الاستجابات التشغيلية أنشطة مستهدفة لتلبية الاحتياجات المختلفة حسب الجنس وبالتحديد تعزيز التوسع في الفرص الاقتصادية للنساء. وستقوم المشاريع بوضع مستهدفات طموحة تشجع على وصول واستفادة المرأة من الخدمات والفرص. وسيتم تقسيم جميع بيانات الرصد بحسب النوع الاجتماعي لتوفير المزيد من المعلومات ودعم التنفيذ الفعال والشمولي. إضافةً لذلك، ستدرس المشاريع المتعلقة بتقديم الخدمات دعم التوسع في الخدمات المقدمة للنساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

(ب) تعزيز مشاركة وتمثيل وقيادة المرأة في تحديد وتنفيذ جهود التعافي. حيث ستعمل الفرق على كسب التأييد للنساء، وخبراء النوع الاجتماعي، ومنظمات حقوق المرأة كي تصبح جزءاً من الحوارات وعمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالاستجابة والتعافي على المستوى القطاعي، وفي الحوار رفيع المستوى حول السياسات. وستشمل أنشطة التواصل التعبير عن أصوات النساء والانتشار والتواصل المستهدف.

(ج) تقديم المساعدة الفنية والأسس التحليلية لدعم تعاف شمولي. حيث ستشمل الأنشطة التحليلية والاستشارية المتعلقة بالاستجابة والتعافي، بما في ذلك المساعدة الفنية المقدمة من خلال المبادرات الممولة من الصناديق الائتمانية، تركيزاً على المرأة. وستشمل التقارير والوثائق الأخرى تحليلاً مميزاً حسب النوع الاجتماعي وتوصيات بهذا الصدد.

البرنامج الموجه نحو النتائج لبينة شمولية وشفافية لتنظيم الأعمال لغايات الاستثمار (P175662)؛ مقرر، سلسلة النتائج التشاركية

²⁶ منظمة بلان إنترناشونال وصندوق الأمم المتحدة للسكان. تموز 2020، الجراءة على السؤال، والاستماع، والتصرف: لمحة سريعة حول آثار كوفيد-19 على حقوق النساء والفتيات والصحة الجنسية والإنجابية. تجدر الملاحظة أن الدراسة، والتي تم إجراؤها في نيسان 2020، تتضمن أساليب كمية ونوعية مع نحو 400 مستجيب.

المؤشرات/المستهدفات المقترحة	الإجراءات المقترحة لمعالجة الفجوة	الفجوة بين الجنسين
مؤشرات حسب النوع الاجتماعي: - اعتماد خطط عمل جندرية في قطاع السياحة والتغير المناخي	- دعم استحداث فرص اقتصادية في قطاع السياحة من خلال إعداد خطة مشروع يركز على النوع الاجتماعي والشمول ضمن الاستراتيجية الوطنية للسياحة. - فيما يخص صوت ومقدرة المرأة، تحسين البيانات المقسمة حسب الجنس وإعداد تقييمات للأثر التنظيمي تراعي النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى ضمان تمثيل المرأة في تحديد المشاريع الاستثمارية. - إعداد وتنفيذ استراتيجية للتغير المناخي والنوع الاجتماعي لمعالجة الافتقار إلى آلية مؤسسية لتنفيذ خطة عمل الأردن للتغير المناخي والنوع الاجتماعي.	1. تدني مستويات تشغيل المرأة وريادة الأعمال من قبل النساء 2. الفجوات الجندرية في الصوت والمقدرة 3. تتحمل النساء العبء الأكبر بسبب انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالمناخ.
مشروع العمالة الريفية والتحول الغذائي الزراعي (P167946)؛ مقرر، سلسلة النتائج التأشيرية)		
المؤشرات/المستهدفات المقترحة	الإجراءات المقترحة لمعالجة الفجوة	الفجوة بين الجنسين
مؤشرات مقسمة حسب النوع الاجتماعي: - الوظائف النظامية داخل وخارج المزارع المستحدثة - المزارعون الذين يحصلون على القسائم الإلكترونية للبذور، والأسمدة، والأدوات، والمدخلات الأخرى - المستفيدون من الوصول إلى فرص العمل على المنصة المعدة من قبل المشروع ومراكز التشغيل - الزيادة في حجم مبيعات المنظمات الريفية والشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة - اعتماد المنتجين لممارسات مناخية ومائية كفوة تم تعزيزها بموجب المشروع مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي: - زيادة مشاركة النساء في فرص العمل وريادة الأعمال في الريف	- دعم استحداث الوظائف والفرص الاقتصادية في القطاع المنظم (داخل المزارع وخارجها) للفئات المستضعفة، وخصوصاً الشباب، واللاجئين، والمجتمعات المستضيفة. - تعميم استراتيجية تواصل مستهدفة لاطلاع وجذب رائدات أعمال ريفيات محتملات، مع توفير فعاليات، وأنشطة، وحملات ترويجية من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، والورش، والفعاليات التدريبية، والحملات التثقيفية. - إدخال تدابير لدعم وصول المزارعات إلى الموارد المنتجة، والتحكم فيها، والخدمات المالية والمعلوماتية، وفرص ريادة الأعمال.	1. محدودية المشاركة في أسواق العمل الزراعية النظامية وسلاسل الأغذية الزراعية. 2. محدودية الوصول إلى الخدمات المالية والتمويلية، والمعلومات، والتكنولوجيات الرقمية. 3. محدودية الوصول إلى المدخلات، والمعدات، والخدمات، والموجودات المنتجة الأخرى، والتدريب، والأسواق.
مشروع صمود وتعافي القطاع الخاص جراء كوفيد-19 (P175420)؛ مقرر، سلسلة النتائج التأشيرية)		
المؤشرات/المستهدفات المقترحة	الإجراءات المقترحة لمعالجة الفجوة	الفجوة بين الجنسين
- عدد الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة والمدارة من قبل نساء التي تتلقى قروضاً مضمونة والمبلغ الإجمالي للقروض - حصة المستفيدات من أنشطة بناء القدرات	الحاجة العامة لإرساء أساس لدعم قوي لبيئة أعمال الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والذي يتضمن تدابير خاصة بالشركات المملوكة والمدارة من قبل نساء، وبناء قدرات صاحبات/مديرات الشركات: - التمويل متناهي الصغر الذي يستهدف الشركات متناهية الصغر المملوكة من قبل نساء - خطة عمل جندرية لتحديد الدعم لصمود ونمو الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة والمدارة من قبل نساء - دعم أنشطة الأعمال من المنزل (التي تديرها نساء في الغالب)	1. معدلات البطالة المرتفعة ما قبل كوفيد-19 لدى النساء، وبخاصة الشباب. 2. تدني مشاركة الإناث في القوى العاملة وتدني ملكية/قيادة النساء للشركات. وقد تفاقت هذه الفجوات بفعل جائحة كوفيد-19.
التمويل الإضافي للبرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للاردنيين واللاجئين السوريين (P171172)		
المؤشرات/المستهدفات المقترحة	الإجراءات المقترحة لمعالجة الفجوة	الفجوة بين الجنسين

<p>مؤشرات مقسمة حسب النوع الاجتماعي حول:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أنشطة الأعمال المؤسسة من المنزل - العاملين في القطاع الخاص المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي - المحافظ الإلكترونية والحسابات البنكية - تصاريح العمل الصادرة للاجئين السوريين في كل سنة تقويمية - توجيه الوظائف المستحدثة في مجال اللوجستيات ما بعد الحصاد لصادرات مختارة - تتضمن المؤشرات مع مستهدفات محددة لتحسين حصة النساء في القوى العاملة: - مرافق رعاية الأطفال الفعالة المسجلة إلكترونياً والشمول المالي للنساء - 5 مؤشرات مرتبطة بالصرف حول التواصل بقيادة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة للتصدي للعادات التي تعيق عمل المرأة. 	<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في الأنشطة الريادية النسائية من خلال تحسين المناخ الاستثماري حول أنشطة الأعمال من المنزل. - تسهيل إجراءات التسجيل مع الاهتمام بأنشطة الأعمال من المنزل، مثل مرافق رعاية الأطفال لإيجاد وظائف للنساء وإعطائهن الوقت للذهاب للعمل، وتعزيز منافع تنمية الطفولة المبكرة. - تحسين الشمول المالي الرقمي للنساء من خلال برامج التثقيف المالي. - إشراك اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في تطوير المحتوى التعليمي ومجموعة من حملات التواصل التي تستهدف صورة الذكورية ومواجهة الصور النمطية الجندرية حول دور المرأة في المجالات الخاصة والعامة. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تدني المشاركة في القوى العاملة والفجوات في الأنشطة الاقتصادية. تفاقمت الفجوات في المشاركة الاقتصادية بفعل أزمة كوفيد-19. 2. محدودية الوصول إلى الخدمات المالية والقطاع المنظم 3. الاختلافات في المواقف والعادات حول عمل المرأة.
--	--	--

مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف (P170669)

المؤشرات/المستهدفات المقترحة	الإجراءات المقترحة لمعالجة الفجوة	الفجوة بين الجنسين
<p>مؤشرات ومستهدفات مقسمة حسب النوع الاجتماعي حول:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المستفيدين الذين تلقوا التدريب المهارات الرقمية لقابلية التوظيف الذين يبلغون عن فرص جديدة لكسب الدخل - الأفراد الذين تلقوا التدريب على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - مستخدمو المراكز التقنية - الأفراد أصحاب المهارات الرقمية المستفيدين من اعتماد التكنولوجيا - المشاريع الناشئة المدعومة من خلال المزوجة مع الشركات - الأفراد الذين تلقوا التدريب على الوصول وعرض خدماتهم على المنصات الرقمية 	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع رائدات الأعمال/صاحبات الأعمال الحرة في الحيز الرقمي من خلال برامج توجيهية، وشبكات الأقران، والمزاوجة مع المستثمرين. - تنظيم جلسات لبناء المهارات لمعالجة الفجوات في المعرفة والخبرة. - توفير مراكز تقنية وحواجز للنساء والفتيات للمشاركة في الأنشطة التدريبية، مع الأخذ بعين الاعتبار مسائل المواصلات، والتوقيت، ورعاية الأطفال. - وضع معايير اختيار لصالح الشركات التي تطبق سياسات صديقة للمرأة. - شمول الخبرة في التمكين الاقتصادي للمرأة في وحدة إدارة المشروع لدعم المتابعة والتقييم، واستخدام خدمات الشركات المملوكة من قبل نساء، والانتشار والتواصل المستهدف. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تدني مشاركة الإناث في القوى العاملة وارتفاع معدل بطالتهم، خصوصاً الشباب. 2. الفجوات بين الجنسين في الوصول والمشاركة الرقمية. 3.

مشروع التحولات النقدية الطارئة للاستجابة لكوفيد-19 (P173974)

المؤشرات/المستهدفات المقترحة	الإجراءات المقترحة لمعالجة الفجوة	الفجوة بين الجنسين
<ul style="list-style-type: none"> - يشتمل المشروع على منظور للنوع الاجتماعي في الأنشطة، والدراسات، والتقييمات من خلال مسح هاتفي عالي التواتر لرصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19، بما يسمح بإجراء تحليل مقسم حسب النوع الاجتماعي لرب الأسرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - إضافة وزن إلى الأسر التي تترأسها إناث واستخدام سلسلة من الأنماط لضمان تسجيل المستفيدين وحصولهم على الدفعات رقمياً، وهو ما سيتم تحليله بطريقة مقسمة حسب النوع الاجتماعي. - توصيل رسائل تواصل وانتشار تهدف إلى نشر الوعي حول كوفيد-19، والمخاطر المتزايدة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة التسوية السلمية للمنازعات وإدارة الضغوطات النفسية على المستوى الأسري. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تأثرت النساء بشكل غير متكافئ بفعل أزمة كوفيد-19، وخصوصاً الأسر الهشة التي تترأسها نساء. 2. يعتبر وصول النساء إلى الخدمات التمويلية محدوداً.

<p>المؤشرات المقسمة حسب النوع الاجتماعي مع مستهدفات محددة للنساء: - الأسر التي تحصل على الدعم النقدي من المشروع - المستفيدون الفرديون الذين يتلقون التحويلات النقدية الطارئة - المستفيدون من صندوق المعونة الوطنية الذين يتلقون الإعانات التكميلية المؤقتة - نسبة الأسر المستفيدة التي تتلقى الدفعات الرقمية</p>		<p>3. توجد مخاطر متزايدة بوقوع العنف القائم على النوع الاجتماعي. 4. محدودية الوصول إلى المعلومات حول إدارة الضغوطات النفسية الأسرية ومخاطر العنف الأسري.</p>
--	--	--

الملحق 7: قطاع الطاقة واستدامة الدين في الأردن

1. يشكل قطاع الكهرباء في الأردن مفارقةً من حيث الإصلاحات، حيث حقق في السابق نجاحات في اجتذاب استثمارات جديدة من القطاع الخاص في قطاع الكهرباء، ثم تبع ذلك اختلالات اقتصادية كلية تتعلق بالاستدامة المالية وتراكم الدين. وكنتيجة لخمسة وعشرين عاماً من الإصلاحات، يوجد لدى الأردن اليوم هيكلية غير مترابطة تضم مشتري واحد من سوق الكهرباء، مع هيئة تنظيمية مستقلة، ومشاركة من القطاع الخاص في توليد وتوزيع الكهرباء، وتركيبات هائلة لاستيعاب مصادر الطاقة المتجددة.

2. يشكل قطاع الطاقة اليوم نحو 20% من الدين العام، بسبب مستويات الدين المترتب على شركة الكهرباء الوطنية، وهي شركة عامة تقوم بأربع وظائف مختلفة: الشراء والتزويد بالوقود، تبادل الكهرباء، ونقل الكهرباء، وتوزيع الأحمال. وقد تمت خصخصة توزيع الكهرباء خلال العقد الماضي. ويتم تنظيم الأسعار التي تقوم على أساسها شركات توزيع الكهرباء ببيع الكهرباء إلى المستهلكين، بحيث يتم تحديد تعرفه الكهرباء بالتجزئة من قبل مجلس الوزراء. وتلعب شركة الكهرباء الوطنية دوراً محورياً في قطاع الكهرباء في الأردن، وكونها شركة عامة، فإن ذلك يربط أداء واستدامة قطاع الكهرباء الأردن بماليتها العامة²⁷. ويعتبر قطاع الكهرباء أكبر مصدر للمطلوبات الطارئة في الأردن كونه القطاع ذو الحجم الأكبر من العقود طويلة الأجل والمضمونة من قبل الحكومة الأردنية. بالتالي، تكتسب معالجة ديون قطاع الكهرباء واستدامته المالية أهميةً بالغةً لمعالجة التحديات الكلية المالية والدين العام. كما يعد وجود قطاع كهرباء كفاء أساسياً لتعزيز التنافسية ومواصلة نمو الاقتصاد.

3. خلال الأعوام 2010-2015، تم شراء تجارة الكهرباء بالجملة في الأردن من قبل شركة الكهرباء الوطنية بسعر أعلى مما هو الممكن، مما أدى إلى خسائر مالية وتراكم الديون في سجلات الشركة. ولا يزال هذا الدين القديم يشكل جل الدين المؤسسي على الشركة. وبدلاً من ذلك، يتوجب على الشركة ترحيل مئات الملايين من الدولارات على شكل ديون في كل عام. كما أدى تراكم الخسائر المالية إلى تحويل القيمة الإجمالية لحقوق الملكية في الشركة إلى سلبية (حيث انخفضت من قيمة إيجابية تبلغ 184 مليون دينار في نهاية عام 2008 إلى قيمة سلبية تبلغ 4.679 مليار دينار في نهاية العام 2019).

4. على الجانب الإيجابي، كان أداء الأردن فعالاً في جذب استثمارات جديدة من القطاع الخاص في قطاع الكهرباء في السابق: فبحسب قاعدة بيانات البنك الدولي حول مشاركة القطاع الخاص في أنشطة البنية التحتية، وما بين الأعوام 1997-2019، بلغ مجموع استثمارات القطاع الخاصة في قطاعات البنية التحتية الأردنية قرابة 10.6 مليار دولار أمريكي، من بينها 7 مليار دولار أمريكي لقطاع الكهرباء. وكان السواد الأعظم من الاستثمارات الخاصة في قطاع الكهرباء في تلك الفترة في مشاريع جديدة لتوليد الكهرباء، ابتداءً من العام 2017. وشكلت الاستثمارات الخاصة في قدرات التوليد الجديدة (أو غير المطروقة) نحو 97% من مبلغ 7 مليارات دولار أمريكي على شكل استثمارات رأسمالية خاصة في الأردن ما بين 2007-2019. وقد نجح الأردن في جذب استثمار أجنبي مباشر في توليد الطاقة (الحرارية والطاقة المتجددة)، باستخدام مزيج من: (أ) اتفاقيات شراء كهرباء طويلة الأجل مدعومة بضمانات سيادية؛ (ب) الاستفادة من أسواق رأس المال الأجنبية من خلال استثمارات خاصة؛ (ج) الاستفادة من التمويل التمييزي من سلسلة من البنوك التنموية الثنائية ومتعددة الأطراف؛ (د) تصورات إيجابية قوية حول المخاطر النسبية في الأردن. وخلال الأعوام 2014-2020، قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة باتخاذ خطوات إيجابية من أجل: (أ) زيادة أمن الطاقة من خلال تنوع مصادر المملكة من إمدادات الغاز الطبيعي والتطوير السريع لقدرات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة؛ (ب) تحسين الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء عبر مزيج من إصلاح الأسعار، والتحسين في الكفاءة، وتخفيض التكاليف؛ (ج) الشروع بشكل فعال في معالجة الديون البكيرة والقديمة غير المستدامة الخاصة بشركة الكهرباء الوطنية من خلال اعتماد الخطة التنفيذية لضبط الدين في العام 2020.

5. رغم ذلك، ساهم قلة التقدم على صعيد إصلاح تعرفات الكهرباء بشكل مباشر في تراكم الخسائر المالية والديون المترتبة على شركة الكهرباء الوطنية، والذي تذهب إلى الدين العام الإجمالي ولها تأثيرات اقتصادية كلية أخرى- مثل تلك الناجمة عن الاقتراض الحكومي مما يقلل من الائتمان المتوفر لدى القطاع الخاص. وحقق القطاع خسارة تشغيلية صغيرة في العام 2017 (نحو 6 ملايين دينار)، وأغلق العام 2018 بخسارة تبلغ 79 مليون دينار (نحو 5%) ويعود ذلك بشكل رئيسي للصعود المفاجئ في أسعار النفط العالمية وانخفاض بنسبة 2% في الطلب على الكهرباء المقدمة من الشركة حتى بعد تمكن آلية التعديل التلقائي لتعرفة الكهرباء من استرداد مبلغ إضافي قدره 237 مليون دينار على شكل إيرادات. وبنهاية العام 2019، تمكنت الشركة الوطنية للكهرباء مجدداً من تحقيق دخل إيجابي قدره 0.275 مليون دينار، إلا أن الديون المتراكمة على قطاع الكهرباء شكلت قرابة 20% من إجمالي الدين العام، كما ذكر سابقاً.

6. كما فاقمت جائحة كوفيد-19 من انكشاف هيكلية وتنظيم ومالية قطاع الكهرباء في الأردن. وأدى النصف الأول من العام 2020 إلى الضغط على قطاع الكهرباء من حيث الإيرادات والتكلفة، مع تبعات مالية قاسية على شركة الكهرباء الأردنية. وتلقى جهود الحكومة الأردنية في معالجة الاختلالات المالية واستدامة الدين الدعم من خلال تسهيل الصندوق الممدد المقدم من صندوق النقد الدولي.

²⁷ توجد ثلاث تبعات هامة لكون شركة الكهرباء الوطنية شركة عامة: (أ) جميع ديونها مضمونة سيادياً وتشكل جزءاً من الدين العام الأردني؛ (ب) كما تعتبر عقود إمداد الوقود واتفاقية شراء الكهرباء مضمونة سيادياً، مما يشكل مطلوبات طارئة على الحكومة في حال تعثر الشركة في الوفاء بالتزامات الدفع التعاقدية؛ (ج) يؤثر الأداء المالي للشركة، وهي إحدى أكبر الشركات المملوكة للدولة، بصورة مباشرة على العوائد (أو الخسائر) في المحفظة الاستثمارية للحكومة.

7. تشكل الزيادات الكبيرة في قدرات توليد الكهرباء- الحرارية والطاقة المتجددة- تحديات مباشرة وعلى المدى الطويل للاستدامة المالية لقطاع الكهرباء ومخاطر متنامية حول الدين والمطلوبات الطارئة. ففي العام 2021، من المقرر أن يكون لدى الأردن قدرة توليدية جديدة بحجم 1,270 ميغاواط والتي ستضاف إلى القدرة الحالية البالغة 5,800 ميغاواط تقريباً. ويتم التعاقد حول معظم قدرة الطاقة الحرارية والطاقة المتجددة في الأردن بموجب عقود طويلة الأجل على أساس الاستهلاك أو الدفع، والتي تسترد غالبية تكاليف المحطات (الرأسمالية، والعوائد على رأس المال، والتشغيل والصيانة، والاهتلاك) بواسطة رسوم توفير القدرة. وما لم يرتفع الطلب على الكهرباء والإيرادات بشكل ملموس، سيتم الضغط على شركة الكهرباء الوطنية بشكل متزايد بفعل التزامات الاستهلاك أو الدفع بالنسبة للكهرباء وإمدادات الوقود الرئيسية لديها (الغاز الطبيعي المسال، والغاز الطبيعي عبر الأنابيب). ويجب فهم، وتحديد، ورصد، والتخفيف من المخاطر والمطلوبة الطارئة الناشئة عن عقود الشركة الوطنية للكهرباء بخصوص قطاع الكهرباء بشكل كامل- بحسب ما يقتضيه القانون الجديد للشركات بين القطاعين العام والخاص.